



11668



۱  
شماره  
۵۴۳  
خزنت

سیر برکت

۱۱۳ ورق



٢

مكتبة الملك فهد بن عبدالعزيز  
الرياض - المملكة العربية السعودية

تاريخ	١٤٢٤
شماره عمومی	١١٤٨
شماره خصوصی	

مكتبة الملك فهد بن عبدالعزيز  
الرياض - المملكة العربية السعودية

مكتبة الملك فهد بن عبدالعزيز  
الرياض - المملكة العربية السعودية

١١٤٨



الحال



بسم الله الرحمن الرحيم

قال وربته على مقدمة وثلاث مقالات  
وخاصية اقل كندا وجدنا عبارة المتن  
في كثير من النسخ فالصواب ان لفظة ثلث  
هنا زائدة وقعت سهوا من قلم الناسخ  
يرى على ذلك من قول المتن فيما بعد واما  
المقالات فثلث قال فادركها في المفردات  
التي تطلق المفرد ويراد بها ما يابل المتن  
والجواب عن الواحد وقد يطلق ويراد  
به ما يابل المقادير فيقال هذا مفردان  
ليس بمضاف وقد يطلق على ما يابل الك  
وسببان في صياغة الالفاظ وقد يطلق  
على ما يابل الكلمة فيقال هذا مفردان ليس بثلث  
وهو بهذا المعنى الاخير فيدرج فيها الكلمات  
المفردة

هذا هو المقادير فيقال هذا مفردان ليس بثلث وهو بهذا المعنى الاخير فيدرج فيها الكلمات المفردة

والترميزات ايضا لانها مركبات تبعية

والربيل على ذلك انه جعل المفردات في

مقابلة النفس بحيث قال المقالة الثانية

في القضاة قال او عن المركبات اقل

اراد بها المركبات الثامنة على ما ذكرنا فلا يقال

في كلام الخارج ايضا قال لان ما يجب ان

يعلم في المنطق اقل قيل عليه ان ما يجب

ان يعلم في المنطق يكون جزءا منه لان

ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعا وحيث يلزم

ان يكون المقدمة جزءا من المنطق وهو

بطل لا نفاهم على ان مقدمة الشروع في العلم

خارج عنه وايضا اذا كانت المقدمة

جزءا منه كان الشروع فيها شروعا في

المنطق اذ لا معنى فيه الا الشروع في معرفة

من اجرائه والخوض ان الشروع في المنطق

هذا هو المقادير فيقال هذا مفردان ليس بثلث وهو بهذا المعنى الاخير فيدرج فيها الكلمات المفردة

٢

القضاة

الترميزات ايضا لانها مركبات تبعية والربيل على ذلك انه جعل المفردات في مقابلة النفس بحيث قال المقالة الثانية في القضاة قال او عن المركبات اقل

اراد بها المركبات الثامنة على ما ذكرنا فلا يقال في كلام الخارج ايضا قال لان ما يجب ان يعلم في المنطق اقل قيل عليه ان ما يجب ان يعلم في المنطق يكون جزءا منه لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعا وحيث يلزم ان يكون المقدمة جزءا من المنطق وهو بطل لا نفاهم على ان مقدمة الشروع في العلم خارج عنه وايضا اذا كانت المقدمة جزءا منه كان الشروع فيها شروعا في المنطق اذ لا معنى فيه الا الشروع في معرفة من اجرائه والخوض ان الشروع في المنطق

المنطق اذ لا معنى فيه الا الشروع في معرفة من اجرائه والخوض ان الشروع في المنطق

من اجرائه والخوض ان الشروع في المنطق

الترميزات ايضا لانها مركبات تبعية والربيل على ذلك انه جعل المفردات في مقابلة النفس بحيث قال المقالة الثانية في القضاة قال او عن المركبات اقل



طریق

صحة

بہار

[illegible][illegible]

لا اله الا الله  
محمد بن عبد الله  
الصادق عليه السلام





الادلة وشرايطها ككتاب المصنف وفيه ما يحسن  
 الكبر في الشكل اول مثلا قال فلانم التز  
 اقول هو سوقي الدليل على وجه يستلزم  
 الخط وعبارة اخرى تطبيق الدليل على  
 قال رسم العلم في مفتاح الكلام اقول  
 اراد به رسم المنطق حيث قال في رسمه  
 والمراد بمفتاح الكلام او ايل الكتاب قبل الشرح  
 في المقصود اعني الفن فكيف قال اذ المقصود  
 بيان سبب ايراد رسم المنطق في اثناء المقدمة  
 واجاب عن هذا النظر بعضهم بان المراد هو  
 التصديق في الترتيب لانه لا واجب  
 للتصديق في ترتيبه ولا يمكن تفصيله الا في ضمن  
 بوجه مخصوص افتار المحقق التصديق برسمه  
 لاستلزامه ما هو الواجب في اعم التصديق  
 بوجه ما لا يخصه ويكون غيره مستلزما له

المعروف

لا يفتح  
 في هذا الموضع  
 في هذا الموضع  
 في هذا الموضع

لا يفتح في اختياره كمن اتجه لبيان كل واحد  
 منها موصل الى مطلوبه فانما راحه بها بعينه  
 وان كان الاخر مؤديا اليها ايضا وكان  
 في عبارة الشارع اشارة الى ذلك حيث  
 قال قالوا في ولم يقل فالعذاب قال لا  
 ان يقال اقول السابع يدل على وجوب  
 التصديق بوجه ما وامتناع الشروع مطلقا بدون  
 وهذا الوجه يدل على انه لا بد في الشروع في الكلام  
 على بصيرة من تصور العلم بوجهه ولا يدل  
 على انه لولاه لا امتناع الشروع مطلقا  
 قال وقف على جميع مسائله في اقول  
 اراد به ان من تصور الغرض مثلا بان يعلم  
 باصول يعرف بها احوال او اخر الكلام من حيث  
 الاعراب والبناء وحصل عنده مقدمة كلية  
 وهي ان كل مسئلة من مسائل مؤدية الى

الكلام

في هذا الموضع  
 في هذا الموضع  
 في هذا الموضع  
 في هذا الموضع



مدخل في تلك المعرفة فاذا اورد عليه  
 مشد معتبة منها فليكن ان يعلم انها من مسائل  
 الخو بان يقال هذه مسئلة لها مدخل في معرفة  
 اعراب العلم وكل مسئلة كذلك فهي من الخو  
 فهذه المسئلة من الخو وكذا اذا  
 الميزان ما بين العلم والادوية تعميم مرادها  
 الذين من غير الخو في الفكر فصل هذه مقدمة  
 كلية وهي ان كل مسئلة ينبغي لها مدخل  
 في تلك العزيمة ويمكن بذلك ان يعلم  
 مسالة وتعميمها بغير اتمامها بالجله ان تصور  
 العلم برسمه فقد عرفت خاصته وعلم بذلك  
 ان كل مسئلة من لها مدخل في تلك الخاصة  
 وبذلك يتقرر اذا اورد عليه مسئلة  
 منه ان يعلم انها من قدرة تامة فكانت  
 علم ذلك ولم يرد الشارح انه لمجرد تصور العلم

مدخل  
 النسخ

اننا انما نعلم اذا عرفنا المسئلة  
 فليس العلم الا بالعلم  
 ما لا يعلم الا بالعلم  
 من العلم

4

قد

روي

برسمه قد حصل به بالفعل العلم برسمه  
 عن غير ما حتى يرد عليه انه خلا للواقع  
 اذ ليس كل من تصور المسئلة بما ذكرنا حصل  
 له العلم بكل مسئلة منه يرد عليها منه  
 قال لكان طلبه عن احوال معان الشرو  
 في العلم فعلى اختيار ما فلا بد ان يعلم اولاً  
 ان ذلك العلم فائدة ما والا لا يمنع  
 الشروع فيه كما بين في موضع ولا بد  
 ان يكون تلك الفائدة معتد بها  
 بالنظر الى المشقة التي في تحصيل ذلك العلم  
 والا لكان شروعه فيه وطلبه لا يبعد  
 عتياً عتياً وبذلك يتوقف في جهة قطعها  
 ولا بد ان يكون تلك الفائدة الى تقرر  
 على ذلك العلم اذ لو لم يكن الا بما قال  
 اعتاده بعد الشروع فيه لعدم المكسبة

بالنسخ

ما لا يعلم الا بالعلم

من العلم









ولم يكن له زيادة بصيرة لان التميز والبصيرة  
 قد حصلوا بتصوره برسمه وقد حقق بما تقر  
 فان مقدمة العلم المذكورة هنا تلتزم اشياء  
 احدها تصور العلم بوجه ما او برسمه وثانيها  
 التصديق بغايته وثالثها التصديق بموجبه <sup>موجبه</sup>  
 والاولى ان يجعل مباحث الالفاظ ايضا  
 من المقدمة لتوقف استفادة العلم واقادته  
 على معرفة احوال الالفاظ الا ان المحسن  
 اورد ما في صدر المقالة الاول وقد جعل من  
 المقدمة ايضا بيان مرتبة العلم فيما بين العلوم  
 وبيان شرفه وبيان واضعها وبيان وجوبه  
 باسمه والاشارة الى ما سماها جالا فلهذا اورد  
 تسعة ثمانية منها متعلقة بالعلم المخط وموجبه  
 لمزيد تميزه عن الطالب ولزيادة بصيرة <sup>المعلم</sup>  
 وواحدة منها متعلقة بطريق استفادته اعني

مباحث

مباحث الالفاظ والاحسن في التعليم ان يذكر  
 كلها او لا وقد كُنيت في بعضها ولا تجز في شيء  
 من ذلك اذ لا ضرورة هناك الى التصور  
 بوجه ما والتصديق بغايته ما كما يتبادر لك  
 قال بعضهم لا اولى ان يفهم المقدمة بما يشي  
 في تحصيل الفهم <sup>منه</sup> قال ولما كان بيان الحاجة لا  
 اقول وذلك لان بيان الحاجة هو ان  
 بين ان التاسعة اي بشيئنا بدون العلم  
 فذلك الشيء يكون غايته وغرضه وحصيل  
 بذلك معرفة العلم بغايته وتصوره برسمه  
 واما بيان تصور ما هيبة العلم برسمه فلا  
 بيان الحاجة بل هو ان يكون رسمه بشيئ آخر  
 دون غايته فصار بيان الحاجة اصلا  
 صغرى لبيان الماهية برسمها فلهذا كنت اورد  
 المصنف بحث واحد وابتدأ ببيان الحاجة

المصنف مباحث الالفاظ

بما يشي  
 انما انما انما  
 العلم بالامر  
 العلم بالامر

معلم



المعاني

اوافافه

نفس

الحی جبرلم

م

واحد

او اضافة لعلام زيد و اما نامه غير مرتبه  
 كذا كذا اقرب و اما جربه ثلث فيما كان  
 كل ذلك من التصورات <sup>التي</sup> <sup>تدبر</sup> <sup>في</sup> <sup>ال</sup> <sup>عقل</sup> <sup>من</sup> <sup>الحكم</sup>  
 و اما اجزاء الشرطية فليس فيها حكم ايضا  
 الا فرضا فادراكها ليس تصديقا بالفعل  
 بل بالقدرة القريبة منه كما سبى <sup>في</sup> <sup>ال</sup> <sup>قسم</sup>  
 و اما تصور معه حكم <sup>ال</sup> <sup>قسم</sup> <sup>هذا</sup> <sup>التصور</sup>  
 لا بد ان يكون متعدد اذ لا بد فيه  
 من تصور المحكوم عليه و المحكوم به و النسبة  
 الحكمية حتى يمكن اقرار ان الحكم به كما سبى  
<sup>في</sup> <sup>ال</sup> <sup>قسم</sup> <sup>هذا</sup> <sup>التصور</sup> <sup>ال</sup> <sup>قسم</sup> <sup>هذا</sup> <sup>التصور</sup>  
 على شيئين احدهما التصور و الثاني كونه  
 بلا حكم و القسم <sup>ال</sup> <sup>قسم</sup> <sup>هذا</sup> <sup>التصور</sup> ايضا على شيئين  
 التصور و كونه معكم فاجتمع الى بيان  
 التصور الذي هو مشترك بين القسمين

[illegible]



و الى بيان الحكم فان عدم الحكم يعرف بالفائدة  
 البسيطة و يتبع القسمان بحزبهما معا قال فذلك  
 البسيط اما ان يعود اقول فان قيل يجوز  
 ان يعود الى العلم قلنا فلا معنى لنوسط  
 تعريفه بين قسميه بل ينبغي ان يقدم عليهما  
 فان قلت مطلق التصور مرادف  
 للعلم كما سيصح في الفائدة في الاقتراح  
 يتقيم العلم ثم تعريف مرادف الذي هو  
 بالحقبة قلت الفائدة في ذلك التبيين  
 على ان التقسيم هو العدة في بيان الحاجة  
 دون ترتيب لانه معلوم بوجه ما و ذلك  
 كما ان في تقسيمه او التنبه على ان تبين العلم  
 بذلك مشهور فمطلق التصور يعلم  
 انه مرادف كما مرح به قلت في قول تنبيه  
 على ان التصور كما يطلق آخره فان قلت

ليس بتصنيف  
 بل هو تعريف مرادف  
 لشيء آخر

العلم الذي في  
 الوجود لا يكون  
 حاصلا له

تقديم

تقديم العلم الى تصور فقط و الى تصور منه حكم  
 يدل على ان معنى التصور اعم من مشترك  
 بين هذين القسمين فبقية تارة باقر ان  
 الحكم وتارة بعده فقد علم به لكت ان  
 يطلق على ما يرادف العلم بمع التصور  
 فلا حاجة في بيان ذلك الى ان تعريف  
 مطلق التصور دون التصور فقط واما ان  
 التصور على ما يقابل التصريح فذلك  
 معلوم من المعارف المشهورة فلا دخل  
 فيه للتعريف وهو لا يلتزم اذ لم يعلم  
 منه الا اطلاقه على المعنى المشترك دون  
 اطلاقه على خصوصية القسم الاول قلت  
 لئلا على ما ذكرت لكن التعريف تنبيه  
 على ما يدل عليه التقسيم اذ ربا بفعل عينه  
 ولهذا التنبه فائدة ستظهر عن قريب

انما هو تعريف  
 مرادف لشيء آخر

التصور  
 هو العلم

اطلاق التصور على  
 العلم

انما هو تعريف  
 مرادف لشيء آخر







الارواح في حيزها وادراجها في حيزها



ويعجز عن جانب الالجاب بغير امره وادراجها في حيزها  
له الحكم الالجاب فان ادراك النسبة متغير  
لحكم الالجاب ايضا قال وعندنا من المتفقين  
ان الحكم **الامر** يتبعه ان الحكم فعل  
من افعال النفي نية الصادرة منها بناء  
على ان الالفاظ التي يعبر بها عن الحكم يدل  
على ذلك كالاسماء والاياء والاشياء  
والاجزاء والسلب وغير ما دل على انه ادراك  
لما اذا رجعا الى وجه انما علمنا بعد ادراك  
النسبة الحكمية الكلية والاتصالية او الانفصالية  
لم يجعل لنا سعة ادراك ان تلك النسبة  
واقعة ان مطابقا في نفس الامر وادراك  
انها ليست بواقعة ان غير مطابقا في نفس الامر  
قال لان الادراك انفعال والفعل لا يكون  
انفعا لا احد وذلك لان الفعل هو انشراح

النفس في امر

وجه انشراح

والحكم

وايجاد الالشر والالانفعا بعد انشراحه  
فلا يصح في احد ما على ما يصدق عليه الالشر  
بالضرورة واما ان الادراك انفعال فاما  
اذا افتر الادراك بانفسه انفعال الصور الخاصة  
من الشئ واما اذا افتر الصور الخاصة في النفس  
فيكون من قول الكيف فلا يكون انفعال  
واما علم الحكم **اقول** هذا هو العلم لان العلم  
الى بدين القسرين انما هو العلم بانفسه  
بطريق خالص ثم ان الادراك الحسني يتم بتفرد  
بطريق خاص يوصل اليه ويوصل الى نفسه  
الى اقسامها واما هذا الادراك الحسني  
واحد يوصل اليه وهو القول الشارح فيفسر  
الحكم به وتصور النسبة الحكمية بشارك  
التصور في الاستحالة بالقول الشارح فلا يذوق  
في ضيق الحكم وجعل الحكم في قسم واحد من العلم

مقولة

خاص

العلم

العلم بانفسه  
العلم بانفسه  
العلم بانفسه

العلم بانفسه  
العلم بانفسه  
العلم بانفسه

العلم بانفسه  
العلم بانفسه  
العلم بانفسه

العلم بانفسه  
العلم بانفسه  
العلم بانفسه



المستحق بالتصديق لان هذا الطريق ليس بطريق  
 خاص فحين لا حظ مقصود الفن او بيان الحق  
 الموصل الى العلم لم يثبت عليه ان الواحد  
 في تسمية ملاحظة الامتياز في الطرق فيكون الحكم  
 احد قسمي العلم المستحق بالتصديق ولكنه مشروطة وجود  
 قسم الى امور متعددة من افراد القسم الاخر  
 الا ان كانت هذه افتقار اذا اردت تسمية العلم  
 على مذهب الكمال قلت العلم الى الادراك  
 مسئلة اما ان يكون ادراكا لان النسبة واقعة  
 اوليت بواقعة واما ان يكون ادراكا لغير  
 ذلك فالاول سمي تصديقا والآخر تصديرا وان  
 اردت تسمية على مذهب الامام قلت العلم  
 اما ان يكون ادراكا لامور اربعة هي الحكم  
 عليه وفيه النسبة للحكمي وكون تلك النسبة  
 واقعة او غير واقعة واما ان يكون ادراكا

هذا هو العلم المستحق بالتصديق  
 لان هذا الطريق ليس بطريق  
 خاص فحين لا حظ مقصود الفن

هذا هو العلم المستحق بالتصديق  
 لان هذا الطريق ليس بطريق  
 خاص فحين لا حظ مقصود الفن

هذا هو العلم المستحق بالتصديق  
 لان هذا الطريق ليس بطريق  
 خاص فحين لا حظ مقصود الفن

هذا هو العلم المستحق بالتصديق  
 لان هذا الطريق ليس بطريق  
 خاص فحين لا حظ مقصود الفن

هذا هو العلم المستحق بالتصديق  
 لان هذا الطريق ليس بطريق  
 خاص فحين لا حظ مقصود الفن

هو غير ذلك الادراك المذكور فالاول  
 هو التصديق والتك هو التصديق واما قسمي العلم  
 فلا يقع على مذهب الكمال قطعا لان التصديق  
 عندهم هو الحكم ووجه التصديق الذي هو الحكم  
 ولا على مذهب الامام ايضا وبيان ذلك  
 ان حاصل ما ذكره الفن ان احد قسمي العلم  
 هو ادراك غير مجاميع الحكم وهي القسم الثاني  
 هو ادراك مجاميع الحكم وهو عليه ان تصديق  
 الحكم عليه ووجه ادراك مجاميع الحكم  
 فيلزم ان يخرج عن القسم الاول ويدخل في الثاني  
 فيكون تصور الحكم عليه ووجه تصديقا  
 وكذا يكون تصور الحكم به ووجه تصديقا  
 آخر ويكون تصور النسبة المتعارن الحكم تصديقا  
 ثانيا ويكون مجاميع هذه التصديقات المتعارن  
 للحكم تصديقا سابعا ويكون كل شئ من

هذا هو العلم المستحق بالتصديق  
 لان هذا الطريق ليس بطريق  
 خاص فحين لا حظ مقصود الفن

هذا هو العلم المستحق بالتصديق  
 لان هذا الطريق ليس بطريق  
 خاص فحين لا حظ مقصود الفن



تصديقا آخر في نفس عدد التصديقات وتدل  
 فقلت الانسان كاتب على مقتضى تقسيم  
 لا يستبعد لانه معادون له لا يفرق اليه يكون الحكم  
 في كل واحد منها خارجا عن التصديق مما يحل  
 فلا يكون تقريبا على شي من الله ههنا بل لا يكون  
 صحيحا في نفسه لان التصديق على هذا التفسير  
 يكون مستغاثا من القول بانه لا يكون ما يحل  
 ويقترب به الى الحكم مستغاثا من جهة منتهى من  
 من هذا التفسير ان الادراك ان لم يكن معروفا  
 الحكم في القسم الاول وان كان معروفا في القسم الثاني  
 ولا يلزم ان يكون تصور الحكم عليه  
 او تصور الحكم به وجهه ولا يجوز لها معادون  
 تصديقا لكن يلزم ان يكون مجموع التصديقات  
 الثلاثة تصديقا لانه ادراك معروض للحكم  
 بل يلزم ان يكون ادراك النسبة وجهه تصديقا

النسبة

منطقا

لأن الحكم

ان الحكم عارض الحقيقة ويلزم ايضا ان يكون الحكم  
 عن الصدق بالضرورة فان قلت قد صح المعنى ان الحكم  
 من الادراك والحكم سمي بالتصديق وذلك مرادنا  
 بينه قلت ذلك لا يجوز تفادى القسم الثاني  
 الادراك الجامع للحكم لا يجوز ان يكون تصديقا  
 عبارة عن القسم الثاني فالحال على ما عرفت من ان الحكم  
 على شيء من الله ههنا وفساده في نفسه وان كان عبارة  
 عن مجموع الحكم كما مرح به لم يكن التصديق قسما من العلم  
 بل مركب من اقسام مع امر معارف الحكم فذلك  
 جازا وايضا يصح على تصور المحكوم عليه وتصور  
 معانته مجموع مركب من ادراك وحكم فيلزم ان يكون  
 وكذا ان يكون تصور المحكوم به مع الحكم تصديقا آخر  
 تصديقا للنسبة مع الحكم تصديقا لثبوت ادراك مجموع الحكم  
 هذه التصديقات الثلاث والحكم تصديقا بالكلية  
 كل اثنين منها يثبت الحكم ثلثة اخرى فترقى عدو التصديقات الى

ان الحكم عارض الحقيقة  
 النسبة ما لا يجوز  
 حاشا

على هذا فادرك وجهه من ان يكون تصديقا

من العلم  
 بل مركب من اقسام مع امر معارف الحكم فذلك  
 جازا وايضا يصح على تصور المحكوم عليه وتصور

بذلك ادرك



التي هي في الحقيقة



ايضا انما ان احد هذه السبعة هو من باب الامام بخلاف  
 السابق **او** ان يكون قسم الشيء قسما  
 قسم الشيء هو ما كان منزها عنه وانضم منه شيء  
 ما كان معا بل لا ومنه جاعلة في آخره انما  
 الحيوان الى غير ذلك ما قد جعلوا غير طوع كان  
 هو وانضم منها قسما من الحيوان فيسما للآخر ومنه كون  
 قسم الشيء قسما لان يكون ذلك قسما منه في  
 قد جعلته قسما منه ومنه كون القيم في  
 منه عكس ذلك لان القيمة ان كان عكس  
 عن التصديق حكم **او** ان يثبت على ان التصديق  
 عبارة عن الادراك الجامع للحكم او العود من الحكم كابد  
 القيمة وغيره فيقيم العلم كما جناه سابقا واما ما  
 بالتصديق ما هو من باب الامام في الجمع المركب من التصديق  
 والحكم فلا يثبت ان التصديق به المعنى قسم من التصديق لا يلزم  
 ان يكون مجموع الحكمين شيئا واخرين يصح به ذلك الشيء  
 قسما منه من جاعلة الاثر ان مجموع الادراك يستفاد لا يكون سقيا  
 ولا جوارا بل كجاء في **او** ان يثبت

فمنه ما من دور وجوه  
 منه لان دور وجوه  
 به

في عبارة ما لا ينفك  
 كالمقصد

التي هي في الحقيقة  
 التي هي في الحقيقة  
 التي هي في الحقيقة

التي هي في الحقيقة  
 التي هي في الحقيقة  
 التي هي في الحقيقة

في الى ان يثبت باذكرة في التصديق به الحكم فيقال  
 بالتصديق بمعنى مجموع قيم التصديق انما بمعنى الحكم  
 ايضا وقد جعلته في التقسيم من العلم الذي هو نفس  
 التصديق فيكون قسم الشيء قسما منه ومنه الاثر  
 انما هو لو قسم العلم الى مطلق التصديق والتصديق كما  
 هو التصديق من قسم العلم الى التصديق والتصديق  
 لم يرد بالتصديق معنى ما ثابته بالتصديق بل راد  
 بالتصديق ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة  
 واراد بالتصديق ادراك ما عدا ذلك ولا شك ان  
 هذه من القسمين متا بل ان يساوي ما ثابته ولا الاثر  
 حتى يلزم ان يكون قسم الشيء قسما او اما التصديق بمعنى الادراك  
 مطلقا اعني ما هو مرادف للعلم فهو من آخر ولقد قسم  
 يتعلق بالادراك اللغوي على هذا المعنى اعني الادراك  
 مطلقا وعلى المعنى الاول عن المعاني للادراك السمي  
 بل حكم فلا يلزم شي من الحدودين او اراد بالتصديق  
 الجمع المركب من الادراك والحكم واراد بالتصديق  
 ذلك ولا يلزم واما لان التصديق قسم للتصديق

وغيره

وغيره

التي هي في الحقيقة  
 التي هي في الحقيقة  
 التي هي في الحقيقة



بسم الله الرحمن الرحيم

وغير من المصوب المفعول الا تم فلا اشكال على ما هو المقيم  
 اصلا فمفعول عبارة بهم يومهم الشايد يزول بنفسه المقيم  
 والتصور المتقابل له كما قررناه فلا وعوده لا يحتاج  
 بهذا الكلام يدل على ان الاية عرض متوجه على تقسيم المقيم  
 كونه من دفع بالجاب الذي قرره الساج عه والتمتع المقيم  
 المشهور فهو وارو على غير من دفع عنه وقد ثبت انقسام  
 على تقسيم المقيم من انما يابى عن المشهور لا يخفى  
 وارو انما هو المراد بالتصور كقيل على كلام المص  
 ايضا ان يقال ان اراد بالتصور فقط المصور الذي هو المص  
 لزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره كما ذكره ولزم  
 ايضا ان يكون قول فقط لقول الاحاجه اليه اصلا  
 وان اراد به المقيد بعد الحكم لزم امتناع اعتبار التصور  
 فقط في التصديق بعين ما ذكره فان قلت قلت  
 وجوابه اشارة الى جواب الاية عرض الكاف او لم  
 على تقسيم المص في كل كلامه على قياس ما تقدم في  
 الا ان الاية عرض انما ايضا متوجه على عبارة المص  
 الا انه من دفع بهذا الجواب واما على عبارة المص فهو

انما هو من دفع بهذا قرناه  
 الا ان

المقيم

والمراد بالمراد

المص

غير من دفع قلنا هذا الجواب كما يدفع الاية عرض  
 عن كلام المص يدفعه عن كلام المص ايضا بل هو كلامهم  
 انساب لان كون افق التصور مشتركا بين ما اعتبر فيه  
 عدم الحكم وبني التصور الذي انما يخلو من كلامهم حيث  
 ذكره التصور في مقابلة التصديق وارادوا به معنى  
 يتجمله فلفظا مع انهم يطلقون التصور مرادفا للعلم  
 في دفع الادراك مطلقا والتصوير عندهم مضاف  
 واما كلام المص فلا يقتضي الا ان يكون للتصور معنى  
 واحد متساو للتصور فقط والتصوير مع الحكم  
 ان التصور يطلق على ما يقابل التصديق اعني ما اعتبر  
 فيه عدم الحكم فلا دلالة على اصلا لانه جعل التصور  
 فقط متبايلا للتصديق واعتبار عدم الحكم متساويا  
 فيه فقط وليس واخلا في مفهوم فقط التصور  
 بل هو مستعمل بمعنى الادراك وقد قسم اليه غير انه  
 وجعل المقيد قسما للتصديق فالتصور غير معنى  
 واحد فاتفق باذكرناه ان الاشتراك في لفظ

فالتصور

الحكم

المراد من المص هو المص  
 والمراد من المص هو المص  
 والمراد من المص هو المص



انما ينزله كلامهم دون كلامهم وبهذا الاستدلال قد دفع  
 الاعتراض عن التقييم المشهور واما انذارنا على تقسيم  
 فانما هو بالجواب الاول لان المطالب بالتصديق عند  
 كماله به هو التصور فقط وليس التصديق فسمانه  
 بكل من التصور مطلقا فاندفع الاعتراض الاول وكذا  
 المعبره في التصديق شرط او شرط هو التصور مطلقا  
 لا التصديق فقط وعدم الحكم انما اعتبره التصور فقط  
 لانه التصور مطلقا فاندفع الاعتراض الثاني ايضا  
 وانما هو في ذلك لانه يلزم منه تركب الشيء من  
 على نهج الامام واستدلال الشيء بتفصيله كانه  
 والمعبره في التصديق ليس هو الاول بل الثاني  
 الى اخر القول **فيما فيه بحث** لان المعبره في التصديق  
 هو تصور الحكم عليه وتصور الحكم به وتصور الشيء  
 للحكميه وكل واحد من هذه التصورات تصور خاص  
 متمايز عن آخر لان راي اذا كان قطريا فيكون كل واحد  
 منها تصورا اذ جامعا بل للتصديق وتصورا خاصا

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

وزیر المعتمد فی الصدقین  
 آدم بن محمد بن محمد بن محمد  
 بن محمد بن محمد بن محمد

مطلق التصديق فقد اعتبره التصديق شرطاً أو شرطاً  
التصور الفعلي اعتبارية عدم الحكم فالاشكال باق كماله  
والجواب عنه ان يقال عدم الحكم معبرة في الصور السابق  
على انه صفة له وقيد فيه والمعبرة في التصديق هو ذات  
التصور السابق لا صفة وقيد فان الموصوف اذا  
كان جزء من الشيء لا يلزم ان يكون صفة جزء منه  
الا يريد ان قطع الخشب جزءا اذ ليس يريد ان يكون  
يكسب التعلق فكلما جزءا منه وكذا حال في النقطتين  
الموصوف اذا كان شريفاً لشيء لا يجب ان يكون  
صفة شرطاً له فاذا قلنا ان كاتب جزء من  
التصديق او شرطه هو تصور الانسان وهذه التصور  
في نفسه موصوف بعدم الحكم لان الحكم لم يعرض له  
بل انما عرض لمجموع الناموسات الثلاث لكن من جهة  
خارجة عن ماهية التصديق وموصوف بها وهو ذات  
ذلك التصور داخل فيه ولا يلزم تركيب التصديق  
من الحكم وتقيضه بل من الحكم والموصوف بتقيضه ولا يلزم

من فیه صدق عالمه مشهور

خواتین

فہرست

من عبد الله



卷之五



هذا هو المقصود من النظرية  
 في هذا الموضع من الكتاب  
 وهو ان النظرية لا تكون  
 الا في الامور التي هي  
 في مرتبة العلم والادراك  
 وليس في الامور التي هي  
 في مرتبة الوجود والعدم  
 والاشياء في مرتبة الوجود  
 لا تكون في مرتبة العلم  
 والادراك بل في مرتبة  
 الوجود والعدم والاشياء  
 في مرتبة العلم والادراك  
 لا تكون في مرتبة الوجود  
 والعدم بل في مرتبة العلم  
 والادراك

فلهذا نظرنا في  
 شي من التصورات وهو باطل قطعا وكذلك ليس  
 جميع التصورات بدنيا والاشياء لا تحصل شي من  
 التصورات وهو ايضا باطل قطعا **او فيه نظر**  
 هذا النظر واراد على هذه العبارة وان كان المقصود  
 فمرا في شرح كنهه لعدم الاحتياج الى النظر قال  
 بعض الافاضل في توجيه هذا التفسير لما كان ينبغي من  
 الاشياء مجملنا هذا فخرجنا الى النظر كما لا يحتاج الى شرح  
 نظر معلوم لنا فماتل **ار** ولا نظريا **ار** مطلقا على قوله  
 بدنيا وقد جمع ههنا ايضا بين التصورات والتفصيلات  
 النظرية والتصورات بيان حال كل واحد منها على حدة  
 اي ليس كل واحد من التصورات نظريا اذ لو كان  
 كل واحد منها نظريا لكان تحصيل التصورات بطريق  
 او التسلسل وكذلك ليس كل واحد من التفصيلات نظريا  
 اذ لو كان كل واحد منها نظريا لكان تحصيل التفصيلات  
 بطريق الدور والتسلسل وانما جمع بينهما للاستدراك في التل  
 والاختصار على قبيل ما مر فان قلت جاز ان يكون  
 جميع التصورات نظريا ونسبى سلسلة الاكتساب الى  
 بدني فلما يلزم دور التسلسل وجاز ايضا ان يكون

في البيان م

نحو

جميع التفصيلات نظريا ونسبى سلسلة الاكتساب الى تصور  
 بدني فلما يلزم دور التسلسل ايضا قلنا هذا البرهان قوي  
 على امتناع اكتساب التصورات من التفصيلات وليس  
 فان لم يكن الكلام والافلا على ان البيان في التصورات  
 يتم بدور ذلك ايضا لا التفصيل البدني الذي  
 ينسب اليه اكتساب التصورات موقوف على قصد  
 الحكم عليه في حكمه وبالنسبة وكل ذلك نظري على  
 ذلك التقدير فيلزم الدور والتسلسل فان قلت على تقدير  
 ان يكون جميع التصورات والتفصيلات نظريا يكون  
 فذلك لو كان كلتا نظريا يلزم الدور والتسلسل ايضا  
 نظريا ويكون كل واحد من التصورات المتكونة  
 ايضا نظريا ويكون ايضا ذلك واللازم بطريق  
 شبه تصديقا نظريا والتصورات المذكورة فيه ايضا  
 نظرية فيحتاج في تحصيل هذه التصورات والتفصيلات  
 الى الدور والتسلسل كما بين فيكون الاستدلال بهذه  
 المقدمات محالاً فقلت هذه المقدمات وتصورات  
 امور معلومة لنا بلا شبهة في ذلك فتم الاستدلال

لا

الحكمة

طوله من م



هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه  
 في النظر في هذه المسئلة  
 انما هو ان يكون المراد من العلم  
 هو العلم بالذات لا بالصفات

فقط ان لم يلزم اليقائن كونها معلومة لنا ان لا يكون جميع  
 التصديقات والتعدييات نظرا في الواقع وهذا هو  
 المطلوب **قال** فلا بد من ان يكون العلم في مرتبة واحدة  
 كما اذا توقف على **ب** و **ب** على **ا** يلزم ان يكون مقدمات  
 على **ا** وحاصلا قبل حصوله مرتبة واحدة وذلك لان **ا** لا  
 ساجد على سابقه ولو كان في مرتبة سابقة كان مقدمات  
 على **ا** في مرتبة واحدة فاذ سبق على سابقة فقد تقدم  
 على **ا** مرتبة مرتبة فحق على **ب** **قال** فان قيل  
**ا** قل حاصل السؤال ان استحضارا مقدمات غير متناهية  
 في زمان واحد في ازمة متناهية في زمانا اختيار  
 في ازمة غير متناهية فليس في ازمة فرض ان يحصل العلم  
 بطريق التسلسل فان ادعى انه يلزم من استحضار مقدمات  
 اما دفعة واحدة او في زمان متناهية متناهية في زمان  
 او على انه يلزم من استحضار مقدمات لا في ازمة غير متناهية  
 سلكنا الملازمة ومنعنا بطلان العلم في كل زمان يكون  
 في ازمة متناهية في زمان غير متناهية في زمانا  
 الا في تلك الازمة ادراكات غير متناهية في حصول

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه  
 في النظر في هذه المسئلة  
 انما هو ان يكون المراد من العلم  
 هو العلم بالذات لا بالصفات

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه  
 في النظر في هذه المسئلة  
 انما هو ان يكون المراد من العلم  
 هو العلم بالذات لا بالصفات

الآن ادراك المقامات الموقوف على الادراكات التي لا تتناهي  
**قال** فان الامر الغير المتناهي في مرتبة واحدة في حصول المقدمات  
 فعل على ان الامر الغير المتناهي في مرتبة واحدة في حصول المقدمات  
 التي يقع فيها الحركات الفكرية في الانتقال من مرتبة  
 الواحدة في مرتبة مرتبة فالكذا اذا اردت ان يحصل المقدمات  
 بالنظر فلا بد من ان يكون من علوم سابقة عليه ومسايرة  
 والانتقال من بعض الى بعض فالعلوم السابقة ليست  
 بمقدمات المطلوب لا تباينها مع العلم فان العلم باجزاء العلم  
 بجامع العلم بالعرف والعلم بالمقدمات جامع العلم بالنبوة  
 فلو كانت العلوم السابقة مقدمات للعلم لما امكن في مقدمات  
 الباقية لان المقدمات لا يجب الاستعداد واستعدادا وتسلل كونها  
 بالقوة القريبة او البعيدة فيمنع ان يجمع وجودها بالفعل  
 نعم التاميزات الواقعة في تلك العلوم عند ترتيبها للعلم  
 لا يجمع بل انما يحصل المقدمات انقطاعها فالعلوم التي  
 اما على موجبة للعلم او شروطا لحصوله فلا بد ان يكون  
 حاصلة ومجموعة معا عند حصوله وان كان كذلك كانت  
 والانتقالات الواقعة فيها غير حاصلة عند حصول المقدمات

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه  
 في النظر في هذه المسئلة  
 انما هو ان يكون المراد من العلم  
 هو العلم بالذات لا بالصفات

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه  
 في النظر في هذه المسئلة  
 انما هو ان يكون المراد من العلم  
 هو العلم بالذات لا بالصفات

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه  
 في النظر في هذه المسئلة  
 انما هو ان يكون المراد من العلم  
 هو العلم بالذات لا بالصفات

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه  
 في النظر في هذه المسئلة  
 انما هو ان يكون المراد من العلم  
 هو العلم بالذات لا بالصفات



هذا هو الحق  
الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق  
الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق  
الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق  
الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق  
الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق  
الذي لا يمتنع عليه

فليزعم احاطة الذين بامور غير متناهية كقوة وادع  
ومحال فتم الدليل فيستدل بالاعتراض واجيبه بان  
لاشك ان لو كانت القدرة معدة لحصول القوة المستترة  
الاجتماع معه وتا ما يقع فيه تلك المعدات اية العلوم  
والادوات وان لم يتبع اجتماعها مع القوة لكانت  
تأخر اجتماعها باسرها معه وانما نجد من اتقاء القيا  
المركبة الكثرة المقدرات والتأخر الى متصلها الى الحد  
انما نزل عند حصول القوة عن كثر من تلك المقدرات  
مع الجزم بالخط بل يتما فقل بعد ما حصل لنا من القوة  
القريبة التي بها يحصل لنا الحد ابتداء مع ملاحظة المطلوب  
وحصوله بالفعل فذلك في المسائل الهندسية الكثرة المقدرات  
جدا فان من زوالها علم انه عند ما حصل له التصديق بتلك  
المسائل قد نزل عن القوة ذات البعيدة ذهبت انما كانت  
في تلك التصديقي وعلم ايضا انه بلا فائت تلك المسائل بعد  
حصولها وخرم بها جونا فثبتا مع القوة عن المقدرات  
القريبة ايضا فمعلم ان ان هناك مقدرة بقتينة  
توجب اليقين بهذا التصديق فثبت ان العلوم والادوات

هذا هو الحق  
الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق  
الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق  
الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق  
الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق  
الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق  
الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق  
الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق  
الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق  
الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق  
الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق  
الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق  
الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق  
الذي لا يمتنع عليه



1

[illegible]

رضی  
واللہ اعلم







ان دلالة الترتيب على الهيئة كما لمطابقة في الظهور  
**قال** لان بعض العقلاء **اول** هذا على ان الفكر  
خطا وان بدية العقل لا يكون في غير الخطا عن الصواب  
والا لما وقع الخطا عن العقلاء الطالبين للصواب  
**قال** لان بعض العقلاء **اول** هذا على ان الفكر  
للخطا عن الطالبين عن الخطا وانما **قال** بل لان  
الواحد ينافي نفسه لانه لا يكون فان العاقل للفكر الجاهل  
اذ انشغل عن احواله وجده انه يعتقد امور متناقضة  
بحسب اوقات مختلفة ان يفكر في وقت يعتقد  
حكما ثم يفكر في وقت آخر ويعتقد حكما آخر متناقضا  
للكم الاقل فالوقتان انما هما للفكرين والاختلاف  
فثبت ان على الحاد الزمان المعبر في التفاضل والاعتراض  
على بيان الخطا في الافكار الكاسية للتصديق  
لعدم ظهور ذلك في التصديق **قال** فالتصديق  
**قال** **الحق** يعرف ان المستصور وان كان مفقودا  
فما حصل احوال انظار الجارية كشيء متصور فلا بد  
لها من قانون يرجع اليه في معرفة احوال ان نظرا  
من الاشارة المحصورة **قال** من ضرورياتها ان يكون

سبحان الله العظيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
والآله الطيبين الطاهرين  
الذين هم خلائفة الله  
في الارض والى يوم الدين  
سبحان الله العظيم

هو رافة وقع الرتبة اليمن  
مستند على هذا الزمان  
فان لم يكد ادر فكر  
فما ان يمتد اعتد  
ان يرا الحق واقع ابر  
ولما ادر في حدود  
زمان التدرج والادب  
الصدق الى قانون  
والقانون في العلم

لم يرد ان كانت النظريات انما يكون من الضرورية  
ابتداء بل اراد ان التسميات لا تستند الى الضرورية  
اما ابتداء وانما بواسطة لجواز ان يكتب نظري  
من نظري آخر ويكتب ذلك الآخر من نظري  
ثالث وهكذا لكن لا بد من الانتهاء الى الضرورية  
وفعلا للدور والتسلسل **قال** وان فكر صحيح وان فكر  
**قال** فاسد **قال** قد عرفت ان للفكر مادة وهي الامور  
ومصدر وهي الهيئة الاجتماعية اللازمة للترتيب فلذا  
من كان الفكر صحيحا فانها فاسدة معا او فاسدة احدها  
كان فاسدا فاذا اريد انفساب تصحيح لم يكن  
ذلك من ان تصحيح كان بل لابد من تصورات  
لها مناسبة مخصوصة الى ذلك التصور المثل وكذا  
الحال في التصديقات فكل مط من الطالب للضرورة  
والتصديق مبادي متعينة كتسب منها ثم ان كانت  
من تلك المبادي لا يمكن ان يكون باي طريق كان  
بل لابد هناك من طريق مخصوص له وشرايط مخصوصة

النظري

الكلام

العلم ان المراد بالامر هو  
الحكم على الفاعل لا هو المراد  
بالامر ان يكون في علم  
في الحكم في فاعله او لا







كتوك زبد سنج من قام زبد مرفوع ولمرو  
 في ضرب مرفوع مرفوع الى غير ذلك وهذه الفروع  
 مندرجة تحت القضية الكلية الشاملة عليها بالفروع  
 القريبة من الفعل والقانون والاصل والقاعدة  
 والضاوية اسماء هذه القضية الكلية بالقياس  
 الى تلك الفروع المندرجة فيها واشترجها منها الى  
 الفعل يسمى تفريرا وذلك بان كل موضوعها اعني  
 الفاعل على زيد مثلا فيحصل قضية ويجعل تلك القضية  
 الكلية كبرى وترتب القياس هكذا ان فاعل وكل  
 فاعل مرفوع فينتج ان زيد مرفوع فتخرج بهذا العمل  
 هذه النوع من القوة الى الفعل وقس على ذلك فتر  
 فتقوله امركلي اي قضية كلية وقوله منطبق اي منطبق  
 بالقوة على جزئية اي على جميع احكام جزئيات موضوعه  
 وقوله لتبر احكامها منه اي بالفعل على الوجه الذي  
 قررناه **قال** لانه واسطة بين القوة العاقلة **اقول**  
 قبل عليان القوة العاقلة قابلة للمطالب الكلية  
 لا فاعلة لها واجب بان الحكم ان كان فعلا فلا  
 لان فاعل هو المبدء والقياس

يعني ان هذه الاشياء لا يكون  
 القضية باعتبار انها متصلة بالاشياء  
 بل باعتبار الرويعة

هذا النوع من القوة  
 هو الذي هو القوة  
 العاقلة التي هي  
 التي هي التي هي

هذا النوع من القوة  
 هو الذي هو القوة  
 العاقلة التي هي

في التبعيات وان كان ادراكا فكونه آليا تاما  
 على الظاهر المتبادر الى افهام المتدبرين من كون العالم  
 فاعلة لا ادراكا تاما كما ذكره واما بناء على انه آلي بين القوة  
 العاقلة وبين المعلومات فيترتب لالكتساب للجهل فان  
 الاثر الحاصل فيها يترتب العاقلة اياها على وجه العدا  
 انما هو بواسطة هذا **القول** ان حقيقة كل علم سائل  
 ذلك العلم **قال** اسماء العلوم المخصوصة كالمنطق والنحو  
 والشعر وغيره ما تنطبق بارة على المعلومات المخصوصة  
 فبما ان مثلا فلان يعلم النحو اي يعلم تلك المعلومات  
 المعنية واخرى على العلم بالمعلومات المخصوصة وهو ظاهر  
 فعلى الاول حقيقة كل علم سائل كما ذكره او لا وعلى  
 حقيقة التسديد بانها كاصح به ثانيا واخر من عليه  
 بان اجزاء العلوم كاسم كبره كانه ثلثة الموضوعات  
 والمبادئ والسائل واجب بان المقصود بالذات  
 من هذه الثلثة هو السائل واما الموضوع فاما اصح  
 ليرتبط بسببه بعض السائل ببعض ارتباطا محسوسا  
 جعل تلك السائل الكثير ملما واحدا وكذا المبادئ

ان العلم في الحقيقة على فاعل فاعلة والقياس في الحقيقة  
 متعلق بهذا العلم والقياس على الفاعل والقياس على الفاعل  
 وسببه المبدء في المبادئ والقياس على الفاعل والقياس على الفاعل  
 واحد منها اما حقيقة وعرض او اصل حقيقة او مجازا مشهورا

ولذا كان محبته المعلوم من ادراكه  
 الموضوع والمبادئ والاشياء

ان العلم في الحقيقة على فاعل فاعلة والقياس في الحقيقة  
 متعلق بهذا العلم والقياس على الفاعل والقياس على الفاعل



احتج اليها لتوقف تلك السائل الكثيرة عليها فالانساب  
 والاولى ان يهتم تلك السائل على حدة وتسمى باسم  
 فن جعل جبل الموضوع والبادي من اجزاء العلوم  
 فقل ذلك منه سلك بنا على شدة احتياج العلم للعلم  
 فنسأل منزلة الاجزاء مع انه يجوز ان يعبر للتصو  
 بالذات ان السائل مع ما يحتاج اليه من الموضوع والبادي  
 معا وتسمى باسم فيكون ح من اجزاء العلوم لكن لا  
 اولى كالحق قال لانه حصل تلك السائل **قول**  
 قبل علم ان مسائل العلوم تنجز ان يكونا فالعلوم  
 والقضايا انما تكامل ملاحق الافكار فكيف يدرك السائل  
 قد حصل اولاً ووضع اسم العلم بازاها واجبت بان  
 وضع الاسم ليجد لا يتوقف على تحصيله في الثاني بل في  
 فلم يتحصل السائل اولاً انها استخراج ودونت  
 بنامها لم يسم باسم العلم بل اراد ان تلك المسائل  
 لو خطت اجمالاً وسميت بتلك الاسم وان كانت  
 بعضها مستخرجة بالنقل وبعضها حاصلة بالقوة فلا يحل  
 قال ومن ان يقول **وحسبنا قولنا** لو قال ذلك

انما في ذلك ما لا يخفى  
 من ان السائل  
 لا يمكن ان يكون  
 الا في صورة  
 الموضوع والبادي  
 من اجزاء العلوم  
 فقل ذلك منه  
 سلك بنا على  
 شدة احتياج العلم  
 للعلم

١٥  
 من اجزاء العلوم  
 فقل ذلك منه

لم يكن محققاً ولو قال ويوماً ذلك القانون او قال  
 وعرفه لمكان صحيح لكنه عار عن النسب المذكور **قال**  
 العلم هو التصديق بالمسائل **قول** هذا هو الحق المالك  
 ولكن لانه صرح به ثانياً قال كمن تصور العلم بتوقف  
**قول** لما كان حقيقة العلم هي التصديقات بالمسائل  
 فلا بد تصور الحق اتيح الى ان تصور تلك التصديقات  
 في اجزاءه فاذا انصرفت تلك التصديقات بآ  
 محتمة فقد حصل تصور العلم حين اذ لا ينفك التصديق  
 بحق التام الا تصور جميع اجزائه والتصور امر لا محذور  
 فيه ان يتعلق بكل شيء حتى انه يجوز ان يتصور التصو  
 وان يتصور التصديق بل يجوز ان يتصور عدم التصو  
 ولما كان تصور جميع تلك التصديقات امر متعذر  
 لم يكن تصور العلم محتمة مقدمة الشرح فيه **قال**  
 هذا الشارة الى جواب معارضة **قول** اذا استد  
 علم كونه  
 سلك على المطر ليل فليعلم ان منع مقدمة واحدة  
 على صورة من مقدمة او كل واحدة منها على التعيين قد  
 جميع التصديق  
 بآر يستعمل متعزراً ومناقضة ونقضا تفصيلياً

انما في ذلك ما لا يخفى  
 من ان السائل  
 لا يمكن ان يكون  
 الا في صورة  
 الموضوع والبادي  
 من اجزاء العلوم  
 فقل ذلك منه  
 سلك بنا على  
 شدة احتياج العلم  
 للعلم

من اجزاء العلوم  
 فقل ذلك منه





في ذلك الى دليل فان ذكر في تقوى به الخ  
 يسمى سندا للشيء وان منع مقدمة غير معينة بان يقال  
 ليس ذلك يمنع مقدمة صحيحة ومعنا مان فيها خلافا  
 فذلك يسمى نقضا اجماليا ولا بد هناك من شبهة لغوية  
 على الاختلال فلم يمنع شيئا من المقدمة لا معينة ولا  
 معينة بل اورد دليلا معابلا لدليل السند والاعلى  
 نقض مقدمة فذلك يسمى معارضة **قال المنطوق**  
 فقولان الاكتساب **اقول** وذلك لان الاكتساب  
 اما للمفهوم واما للتصديق والاول انما هو القول ما افاد  
 والنتيجة فقولان الاكتساب اثبت الاقوالين متعلقة  
 بلهما واما القولان المنطوقين المتعلقين باكتساب التصديق  
 والتصديقات فليس هناك ما نؤمن متعلق بالاكساب  
 خارج عن المنطق **قال** بل بعض اجراءه بدعي **اقول**  
 فان اتمناه لنشاهد بين لا يخرج الى بيان اصل لكل  
 من تصور موجبين كليتين على بنى الضرب الاول  
 من الشكل الاول وتصور الموجبة الكلية التي يخرجها  
 جزم بدعيه باستلزامها اياها ومكانا حال في القرو

في قوله لا يخرج الى بيان اصل لكل  
 من تصور موجبين كليتين على بنى الضرب الاول  
 من الشكل الاول وتصور الموجبة الكلية التي يخرجها  
 جزم بدعيه باستلزامها اياها ومكانا حال في القرو

في قوله لا يخرج الى بيان اصل لكل  
 من تصور موجبين كليتين على بنى الضرب الاول  
 من الشكل الاول وتصور الموجبة الكلية التي يخرجها  
 جزم بدعيه باستلزامها اياها ومكانا حال في القرو

في قوله لا يخرج الى بيان اصل لكل  
 من تصور موجبين كليتين على بنى الضرب الاول  
 من الشكل الاول وتصور الموجبة الكلية التي يخرجها  
 جزم بدعيه باستلزامها اياها ومكانا حال في القرو

بحسب الوجود الخارجي مسلم فانه كما تحقق لخاص  
 في الخارج تحقق العام فيه واما بحسب الوجود الذاتي  
 فلا اذ جاز ان يعدل الخاص ولا يعدل العام كما  
 اتقا فانه اذا صدق قد لنا كل ما صدق  
 عليه المعروف وذلك لان الموجبة الكلية  
 الثانية تحقق الموجبة الاولى على طرعه القضا  
 وبالعكس وذلك لان الاولى ايضا  
 عكس تحقيق الثانية على طريقهم فكل واحدة  
 منهما مستلزم للآخرى وقاعدة قوله وبالعكس  
 اثبات اللزوم من الطرف الاخر ثبت الملازمة  
 له ادعيا بقوله وهو ملازم للكلية الثانية  
 وهو لا يستلزمه على الذاتيات مانع وذلك  
 لان ذاتيات كل شئ ما تحققت وتميزه عن جميع  
 ما عداه فيكون الحد الثام بواسطة اشتماله  
 على الذات المميز فيكون مانعا عن دخول الاغيا  
 فيه والمقصود بيان الناسبة بين المعنى **اصطلاح**  
 والمعنى اللغوي فلا بد ان الرسم ايضا منع



عن دخل الاغيار فيه فيسبغ ان يسمى حدا واعلم  
 ان ارباب العربية والاصول يتعلمون الحد بمعنى  
 الموقوف وكثيرا يقع الغلط بسبب الغفلة عن هذا في  
 الاصطلاحين واعلم ايضا ان الحكماء الموقوف  
 ينقسم الاطلاع على زياتها والتميز منها في  
 عرضياتها فمستمرانا ما وصلنا الى حد التعذر  
 فان الجنب شبيه بالعرض العام والفصل بالاجزاء  
 فلهذا كنت يري رسم القدم مستقيم في الاقسام  
 ولا المفهومات اللغوية والاصطلاحية فامرنا  
 سهل فان اللفظ اذا وضع في اللغة او اللفظ  
 لمفهوم مركب فما كان داخل فيه كان ذاتيا  
 وما كان خارجا عنه كان عرضيا له فمحدود المفهوم  
 في غاية السهولة وحدودها ورسومها يسمى  
 حدودا ورسومها بحسب الاسم وحده بالحقايق  
 في غاية الصعوبة وحدودها ورسومها يسمى  
 حدودا ورسومها بحسب الحقيقة لان الفرق  
 من التعريف ان المقصود من التعريف

وكذلك الاستشغال في العمل فان من علم الملازمة  
 وعلم وجود المعلوم علم وجود اللازم قطعا وعلم  
 ان المتضمنين المذكورين اعني المقدمة البتة  
 على الملازمة والمقدمة البتة على وجود المعلوم  
 يمكن ان تلك النتيجة وهكذا الحال اذا استثنى  
 فخص التالي وكذا التماس الاستشغال في المنفصل  
 بدسج الانحاج وكثير من باحث العكوس والناقض  
 انجابه يري فان قلت اذا كانت من المباحث بدسج  
 فلا حاجة الى تدوينها في الكتب قلت في تدوينها  
 فائدة بان اخذ بها ان لا يسي ان يكون في بعضها  
 من خاد وحق الى تبينة ما وثابتهما ان يتوصل بها  
 الى المباحث الاخرى الكسبية قال انما يستفاد من  
 البعض البديهي **اقول** فان قيل استفادة البعض  
 الكسبي من البعض البديهي انما يكون بطريق النظر  
 فيحتاج في معرفة ذلك النظر الى قانون اخر فيصير  
 المحذور قلت ذلك الطريق ايضا يري الكسبي  
 مستفاد من البديهي **قوله** بطريق بدسج فلا حاجة  
 لتدوينها

بمعنى بيان  
 فموضوعه ان لا يسي  
 فموضوعه ان لا يسي

من النظر  
 في النظر  
 في النظر



Handwritten Arabic script, likely a religious or historical document, featuring dense cursive calligraphy.

الذين ان كرهوا ان يستعملوا في عملكم او يفتخروا

تدوین و تصحیح

المستطوف بقى صاحبها ١٥١٠  
لكن ان لم يدرى هذا الكتاب

سید بن محمد علی نقی  
کتاب الفقه الحنفی

مکمل

الموضع

في البرية

[illegible]



في الشروع في العالم الابد العلم بان موضوعه ما اذا  
 القصد بان الشيء الظاهر في مثلاً موضوع لهذا العلم  
 كما انشأ اليه سابقاً **قال** ولما كان موضوع المنطق  
 اخق من مطلق الموضوع **اقول** هذا كليم القوم  
 ويخبر منه الى الفهم المقصود بقدر الموضوع فذلك  
 اعترض عليه بان العلم بالخاص مسبوق بالعالم اذا  
 هناك متساويان احدهما ان يكون العلم بالخاص علماً  
 بالكنه ونهياً ان يكون العالم ذاتاً لخاص وكلاً  
 منعان في حقيقة التزاد وجب في ذلك بان  
 الخاص بهما ان موضوع المنطق مقيد للعالم في موضوع  
 العلم مطلق لا يتصور لمعرفه المقيد الابد معرفة المطلق  
 وانضامه الى مقيد به وهو من الجواب بان المطلوب  
 ليس تصور مفهوم موضوع المنطق حتى يتوقف الموضوع  
 على معرفة مفهوم الموضوع بل المطلوب معرفة ما هو  
 عليه مفهوم موضوع المنطق كالمعلوم المقصود  
 والنسبة يقية مثلاً وليس ذلك مقيداً فسط ما ذكرتم  
 بل الى في الجواب ان يقال انه لا كان المقصود التصديق

في الشروع في العلم الابد العلم بان موضوعه ما اذا  
 القصد بان الشيء الظاهر في مثلاً موضوع لهذا العلم  
 كما انشأ اليه سابقاً **قال** ولما كان موضوع المنطق  
 اخق من مطلق الموضوع **اقول** هذا كليم القوم  
 ويخبر منه الى الفهم المقصود بقدر الموضوع فذلك  
 اعترض عليه بان العلم بالخاص مسبوق بالعالم اذا  
 هناك متساويان احدهما ان يكون العلم بالخاص علماً  
 بالكنه ونهياً ان يكون العالم ذاتاً لخاص وكلاً  
 منعان في حقيقة التزاد وجب في ذلك بان  
 الخاص بهما ان موضوع المنطق مقيد للعالم في موضوع  
 العلم مطلق لا يتصور لمعرفه المقيد الابد معرفة المطلق  
 وانضامه الى مقيد به وهو من الجواب بان المطلوب  
 ليس تصور مفهوم موضوع المنطق حتى يتوقف الموضوع  
 على معرفة مفهوم الموضوع بل المطلوب معرفة ما هو  
 عليه مفهوم موضوع المنطق كالمعلوم المقصود  
 والنسبة يقية مثلاً وليس ذلك مقيداً فسط ما ذكرتم  
 بل الى في الجواب ان يقال انه لا كان المقصود التصديق

بالفهم المقصود التصديق  
 والنسبة يقية مثلاً وليس ذلك مقيداً فسط ما ذكرتم  
 بل الى في الجواب ان يقال انه لا كان المقصود التصديق

لما انشأ

في الشروع

في الشروع في العلم الابد العلم بان موضوعه ما اذا  
 القصد بان الشيء الظاهر في مثلاً موضوع لهذا العلم  
 كما انشأ اليه سابقاً **قال** ولما كان موضوع المنطق  
 اخق من مطلق الموضوع **اقول** هذا كليم القوم  
 ويخبر منه الى الفهم المقصود بقدر الموضوع فذلك  
 اعترض عليه بان العلم بالخاص مسبوق بالعالم اذا  
 هناك متساويان احدهما ان يكون العلم بالخاص علماً  
 بالكنه ونهياً ان يكون العالم ذاتاً لخاص وكلاً  
 منعان في حقيقة التزاد وجب في ذلك بان  
 الخاص بهما ان موضوع المنطق مقيد للعالم في موضوع  
 العلم مطلق لا يتصور لمعرفه المقيد الابد معرفة المطلق  
 وانضامه الى مقيد به وهو من الجواب بان المطلوب  
 ليس تصور مفهوم موضوع المنطق حتى يتوقف الموضوع  
 على معرفة مفهوم الموضوع بل المطلوب معرفة ما هو  
 عليه مفهوم موضوع المنطق كالمعلوم المقصود  
 والنسبة يقية مثلاً وليس ذلك مقيداً فسط ما ذكرتم  
 بل الى في الجواب ان يقال انه لا كان المقصود التصديق

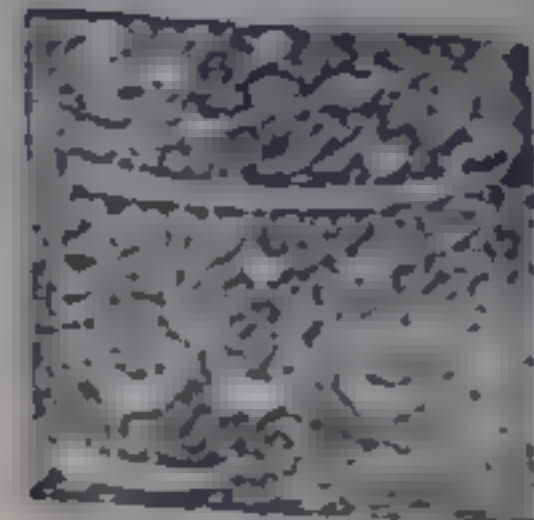
لما

في الشروع في العلم الابد العلم بان موضوعه ما اذا  
 القصد بان الشيء الظاهر في مثلاً موضوع لهذا العلم  
 كما انشأ اليه سابقاً **قال** ولما كان موضوع المنطق  
 اخق من مطلق الموضوع **اقول** هذا كليم القوم  
 ويخبر منه الى الفهم المقصود بقدر الموضوع فذلك  
 اعترض عليه بان العلم بالخاص مسبوق بالعالم اذا  
 هناك متساويان احدهما ان يكون العلم بالخاص علماً  
 بالكنه ونهياً ان يكون العالم ذاتاً لخاص وكلاً  
 منعان في حقيقة التزاد وجب في ذلك بان  
 الخاص بهما ان موضوع المنطق مقيد للعالم في موضوع  
 العلم مطلق لا يتصور لمعرفه المقيد الابد معرفة المطلق  
 وانضامه الى مقيد به وهو من الجواب بان المطلوب  
 ليس تصور مفهوم موضوع المنطق حتى يتوقف الموضوع  
 على معرفة مفهوم الموضوع بل المطلوب معرفة ما هو  
 عليه مفهوم موضوع المنطق كالمعلوم المقصود  
 والنسبة يقية مثلاً وليس ذلك مقيداً فسط ما ذكرتم  
 بل الى في الجواب ان يقال انه لا كان المقصود التصديق

لما



منها من  
وغيره من  
التي تلحق  
الامور واسطة  
واما العلم  
بالارادة  
اول طريق  
الجزء الاخر  
العلوم وليست  
ما يلحق  
ادخارها  
التعجب فانه  
اعل يعني  
لا استند  
وتسمى  
عارضه  
اليها وفيها  
فان



فربما

طريقه

لانه من ان يكون العرض للحد  
اخر في الموضع

العلم ليس له الموضوع

وسميت

فان قيل  
التي تلحق  
الامور واسطة  
واما العلم  
بالارادة  
اول طريق  
الجزء الاخر  
العلوم وليست  
ما يلحق  
ادخارها  
التعجب فانه  
اعل يعني  
لا استند  
وتسمى  
عارضه  
اليها وفيها  
فان

فان

فان قيل  
التي تلحق  
الامور واسطة  
واما العلم  
بالارادة  
اول طريق  
الجزء الاخر  
العلوم وليست  
ما يلحق  
ادخارها  
التعجب فانه  
اعل يعني  
لا استند  
وتسمى  
عارضه  
اليها وفيها  
فان

فان



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
والمعرفة هدًى والعبادة سبيلاً  
والعمل طريقاً إلى الجنة  
والجنة داراً للنعيم  
والنار داراً للعذاب  
والعقاب

生

۱. کلامی است که در جواب سوال  
 و سوالی است که در جواب سوال  
 ۲. کلامی است که در جواب سوال  
 و سوالی است که در جواب سوال  
 ۳. کلامی است که در جواب سوال  
 و سوالی است که در جواب سوال  
 ۴. کلامی است که در جواب سوال  
 و سوالی است که در جواب سوال  
 ۵. کلامی است که در جواب سوال  
 و سوالی است که در جواب سوال  
 ۶. کلامی است که در جواب سوال  
 و سوالی است که در جواب سوال  
 ۷. کلامی است که در جواب سوال  
 و سوالی است که در جواب سوال  
 ۸. کلامی است که در جواب سوال  
 و سوالی است که در جواب سوال  
 ۹. کلامی است که در جواب سوال  
 و سوالی است که در جواب سوال  
 ۱۰. کلامی است که در جواب سوال  
 و سوالی است که در جواب سوال







Handwritten signature: *John D. ...*

عَنْ الْأَمَامَةِ الْكُوفِيَّةِ  
بِأَمْرِهَا وَفِيهَا

فهو ان يقال ان المصنف لم يعلل بالن كل تقدير بل لا فيه  
من تصور الحكم حتى يصح ما قرعته عليه من ان  
الكل من اربعة اعيان النسبة لكان تقود الاربعاء و  
الموضوع او الموضوع ان و ان



وزارہ فی ماہیۃ التصدیق و لکیز او اجزا و در مریض بل مال

لأن كل قصد يقابل له قبه من تصور الحكوم عليه  
والحكوم به والحكم وهذه العبارة يحمل على وجهين  
أحدهما أن يحمل قوله والحكم معطوفا على الحكوم عليه  
وكون المعنى في قوله والحكم معطوفا على الحكوم عليه

و كيف الحق ولا يفهم من تصور لكم و لا يعلم  
ما ذكره السارج و الثاني ان فعل فعله و لكم معطوف

على نفس الحاكم عليه فيكون الحق ولا بد منه  
من نفس الحكم ولو صح جعل الحكم به الا بان لم يلزم

محمد و اسلافه كان الحكم نفه جزا من الشهدى الى

في عبارة المخلص حيث صرح فيها بان العفة والتقى  
تتمتع الحكم فلو كان الحكم بمنع الاتباع لزاوا اجزاء  
الشرعية

على أربعة لا يغفل العقل الإمام جعل الحكم في الأربعة

وَقَدْ بَيَّنَّا فِيهِ مِنْ ثَلَاثِ مَسْئَلَاتٍ مَسْئَلَةَ الْمَعْلُومِ  
وَمَسْئَلَةَ الْمَقْصُودِ وَمَسْئَلَةَ الْمَوْجِبِ  
وَقَدْ بَيَّنَّا فِيهِ مِنْ ثَلَاثِ مَسْئَلَاتٍ مَسْئَلَةَ الْمَعْلُومِ  
وَمَسْئَلَةَ الْمَقْصُودِ وَمَسْئَلَةَ الْمَوْجِبِ

لا نعلم ما ذكره الشارح في عبارة المخلص ايضا للمنفق

دوره  
نوع  
موضوع  
تاریخ  
محل

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

المصنف

دفعہ ۱۰۰

منه الامام ان الابطاع فعل لا ادرك فوجب ان  
يريد الحكم في تلك العبارة النسبة للحكمة لا الابطاع و

الذين اذا جرى التدبير على امرهم وامانتهم

على نفسه المحكوم عليه والالوئب ان يقول لا متنا  
لكم ممن جهل احد هذين الامر من اى المحكوم عليه المحكوم

ولو حمل الامر على معنى الاثرين كما في مقولات هذا المفسر  
فان قيل لا بد من وجوبه في كل واحد من الاثرين  
فان قيل لا بد من وجوبه في كل واحد من الاثرين  
فان قيل لا بد من وجوبه في كل واحد من الاثرين

على المدعى لان الدليل لا يقتضيه الا امر من المدعى  
من امور ثلثة وايضا لا يوزم ان يكون ذكركم في

انفسنا لانه خلنا فيها هو المقصود ونحوه بهما من تقدم  
المنصور على التصديق **قال** لا تسفل الحق من حيث

نه مسطحی بالا الفاظ **اقول** اما اعتبر هذه الحجة لان  
المسقط اذا كان متخوماً امضافه شغل بال الفاظ لكن

من حيث هو منطوق بل من حيث مخوف **قَالَ** ولكن  
اتوسع افاده **الكتاب** **الاول** فالنظير في ان اراد

ان يعلم غير مجهول انصوباً او تصديقاً بالقول الثاني

بعضكم و ما بعد الان شافنا  
منه الامم انه العقبه والتسم  
والنوم بن قله لما قبل احو  
الكلوه من ونصا كيه لا تعدد  
في التصفية عود كمد يحدو  
عبدوا فاما قد يعسر الحلو

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

المستقر

**Figure 6**

من المعنى ولا بد منه  
المعنى لا يقع لم يلزم

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
 حكمة ورحمة  
 والحمد لله الذي جعل في كل شيء  
 حكمة ورحمة  
 والحمد لله الذي جعل في كل شيء  
 حكمة ورحمة

الكم في الابل  
وغيره من الثمن  
مورا فاقول ان كل  
رأى منكم معلوم

الحق هو الحق  
والصدق هو الصدق  
والعدل هو العدل  
والإيمان هو الإيمان

...



*[Faint handwritten text in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]*

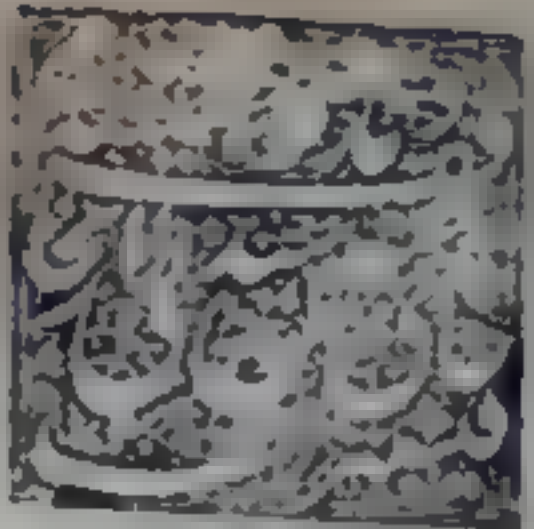
[illegible]

المفاتيح من غير اداة الى اداة احتياج الى الالفاظ وكذا  
في سائر العلوم فلهذا كانت مباحث الالفاظ مقدمة  
للسفر في العلم كما اشترانا اليه ثم ان المفاتيح بحث عن الالفاظ  
على الوجه الذي يتناول جميع اللغات لتكون هذه المباحث  
مناسبة للمباحث المنطقية فانها امور قانونية متشابهة  
جميع الخصومات وربما يور وعلى القدرة احوال مخصوصة

من العلم به العلم بالحال  
يريد بالعلم الاوراك اعم من ان  
تكون مقصورة او متفرعة بقضايا اخرى قال كذا لانه

بدل علی احسن





الموضع لا اطلاق لا يميز ان  
ممكن من جبر

في الوضعية والطبيعية والعقلية قبل الاستقراء لا بالحق  
للعقل الدائم من النقي والاثبات فان الدلالة للفظ  
او لم تكن مستندة الى العقل قطعا لكن او استقرنا بان  
الاهذه الافم الثلاثة قال متى اطلق اللفظ ان كان اطلاق  
فان الدلالة المعبرة بهذا اللفظ ما كانت قهية واما انهم  
من اللفظ مفعلة بمعنى الاول او بالوسط فربما كانت  
الفق لا يكون بان ذلك اللفظ دال على ذلك المعنى  
تخلاف اصلي العربية والاصول قال للعلم بوضوح اول  
اخر ازعم الدلالة للبحر والعقلية واما قال للعلم  
بوضوح ان بوضوح ذلك اللفظ ولم يقل للعلم بوضوح  
ان كفاءه للتحقق بالدلالة المطابقة وانما الدلالة  
اللفظية الوضعية في اقتسام الكلمة المذكورة بالعلم  
لان دلالة اللفظ بالوضع اما ان يكون على نحو اللفظ  
او على جبره او على خارجيه قال وعلى الامكان العام فحينئذ  
يريد ان اطلاق الامكان في اطلاق على الامكان المعنى بل على  
العام دلالة تضمنية وذلك لما ينافي دلالة العلم على  
دلالة مطابقة وذلك لانه احق بالامكان العام من  
اصري كونه حرة اللفظ الموضوح لان اللفظ والساكن  
موضوحا فلا بد ان يدل اطلاق الامكان على  
فان

اللفظية

ما رجه

عليه ولا تبين من تلك الجنتين فان اعتبرنا دلالة  
التضمنية صدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام المعنى  
الموضوح له فانما قيدنا هذه المطابقة بقية المتوسط  
خرجت تلك الدلالة التضمنية عن حد المطابقة بل  
لتحققها اقول ان تحقق تلك الدلالة التضمنية فانما  
ثابتة بواسطة وضع اللفظ للامكان الحاص ولا بد  
فان الوضعية للامكان العام سبب لا غير عليه  
مطابقة قال وعلى الصواب انما اقول لا مكان  
الصواب مستملا على جنتين احدهما كونه لازما للوجود  
اي الحزم والثانية كونه موضوعا له فلفظ الشمس  
يدل على ولا تبين احدهما مطابقة والاخر التزام  
وبصدق على هذه الدلالة الثالثة اجماعا انها دلالة  
اللفظ على المعنى الموضوح له فيحقق حد المطابقة بالعام  
واذا عجزت المتوسط لم يتحقق قال كان دلالة  
عليه مطابقة اقول يعني ان هناك دلالة مطابقة  
وان كان هناك دلالة تضمنية كما عرفت فتلك  
المطابقة تدخل في حيز التضمن ان لم يقيد بلفظ  
لاننا دلالة اللفظ على جبره

بل الوضع للامكان العام

فان كان هناك دلالة تضمنية كما عرفت فتلك المطابقة تدخل في حيز التضمن ان لم يقيد بلفظ لاننا دلالة اللفظ على جبره



هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 ان اللفظ لا يدل على شيء من نفسه  
 بل على ما هو متعلق به في الخارج  
 واللفظ لا يكون له دلالة في نفسه  
 بل في الواقع الذي هو موضوعه

واذا قيل بغيره فلا يتحقق **قال** وعلى به كان دلالة عليه  
 متابقة لما هو في الواقع وهناك ايضا دلالة التزامية لا فرق  
 فيما بينهما **قال** ولا يخفى ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج  
**اول** ما عن المعنى الموضوع له واللفظ ان يكون كل  
 لفظ وضع لشيء واحد على معنى غير متناهية وهو  
 البطلان فلا بد للدلالة على الخارج من شرط وهو  
 التزم الذي هو **قال** اما الدلالة على المعنى الموضوع له  
 فاما الدلالة المطابقة فيكون فيها العلم بالوضع فان  
 لم يتبع اذا علم ان اللفظ السمع موضوع له فلا بد  
 ان يتصل به من سماع اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى  
 وهذا هو الدلالة المطابقة وكذا علم ان ذلك المعنى  
 موضوع له انما هو من سماع اللفظ الى ملاحظة المعنى  
 موضوع له انما هو من سماع اللفظ الى ملاحظة المعنى  
 الى ملاحظة ذلك المعنى بالسمع ما قلون دال على كل واحد  
 منها متابقة وان لم يعلم كذا والمكمل ما ذكرنا من  
 ذلك المعنى فان كون المعنى مراد للمكمل ليس بمعتبر  
 في دلالة اللفظ عليه اذ هي اعني دلالة اللفظ على  
 عبارة عن كونه مفهوما من اللفظ سواء كان مراد

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 ان اللفظ لا يدل على شيء من نفسه  
 بل على ما هو متعلق به في الخارج  
 واللفظ لا يكون له دلالة في نفسه  
 بل في الواقع الذي هو موضوعه  
 هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 ان اللفظ لا يدل على شيء من نفسه  
 بل على ما هو متعلق به في الخارج  
 واللفظ لا يكون له دلالة في نفسه  
 بل في الواقع الذي هو موضوعه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 ان اللفظ لا يدل على شيء من نفسه  
 بل على ما هو متعلق به في الخارج  
 واللفظ لا يكون له دلالة في نفسه  
 بل في الواقع الذي هو موضوعه

للمكمل اولا والى الدلالة التسمية فلا يحتاج ايضا الى التمسك  
 بان اللفظ اذا وضع لشيء مركب كان دال على كل  
 واحد من اجزائه دلالة تسمية لان فهم الجزء لا يفهم  
 لفهم الكل ولا يمكن ان يكون اللفظ موضوعا لشيء  
 مع مركب من اجزاء غير متناهية حتى يلزم دلالة  
 اللفظ الواحد على امور غير متناهية دلالة تسمية  
 ولا يمكن ايضا ان يوضع لفظ واحد لكل واحد من  
 معان غير متناهية غير متناهية حتى يلزم كونه  
 دالا بالمطابقة على ما لا ياتي **قال** اول ما يلزم من  
 فهم المعنى الموضوع له فهمه **اول** الدلالة التسمية اذ  
 في هذه القيلان المعنى التسمي وان لم يوضع له اللفظ  
 لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له في قطع العلم والعدم  
 المضاف الى البصر يكون البصر خارجا عنه كالمعنى  
 اذا اخذ من حيث انه مضاف كانت الاضافة وحده  
 فيه والمضاف اليه خارج عنه واذا اخذ من حيث  
 ما كان مضافا اليه كان مضافا ايضا خارجا ومفهوم المعنى  
 هو عدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 ان اللفظ لا يدل على شيء من نفسه  
 بل على ما هو متعلق به في الخارج  
 واللفظ لا يكون له دلالة في نفسه  
 بل في الواقع الذي هو موضوعه  
 هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 ان اللفظ لا يدل على شيء من نفسه  
 بل على ما هو متعلق به في الخارج  
 واللفظ لا يكون له دلالة في نفسه  
 بل في الواقع الذي هو موضوعه



أياكون المادعة مع  
العقد لا يفي الماطلة  
والعقل



החורבן וההרס  
היה גדול מאד  
והעם היה  
באבל ודאגה  
על חורבן בית  
האלהים

Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Urdu, covering the majority of the page. The text is dense and appears to be a continuous narrative or a list of items.

المقدمة

4

كروا في الحارة مثلا فان الجزء الاول منه موصوف في  
ولاء الثاني موصوف في معنى آخر فان اخذ مجموع اللفظين  
مما كان مجموع اللفظ موصوف بما مجموع اللفظ في الوضع  
عني اللفظ العيني المعنى بل في موضع اخر انه في المطابقة  
تتم القسمة في معادلات وهو العبدية لكنه ليس  
للمعنى المقصود **الحا** وذلك لان العبودية  
صفة للذات الشخصية وليس ذاتا واحدة فيها بل واحدة  
عنها وكذلك لفظ الله يدل على معنى لكن ليس  
ذلك ايضا احد للذات الشخصية وهو واحد وانما قال  
كعبدي الله علما لانه اذا لم يكن علما كان مركبا اضافا  
كروا في الحارة وكذلك الحيوان الناطق اذا لم يكن علما  
كان مركبا لتبديدا من الموصوف والصفة بال وحي  
جزء من المقصود للفظ **الحا** اما الالهية لان  
جزء المعنى المقصود فيكون مفهوم الحيوان ايضا  
جزء ذلك المعنى المقصود لان جزء الحارة جزء  
وانما اعتبره القسم **الحا** اما اعتبره القسم  
وهذا ولم يعتبر الدلالة مطلقا بحيث يندرج فيها

ای ذات المستحضر

المبلغ المقصود من التكلفة  
التي سدادها ان التكلفة

من مع لفظ الله عز وجل  
اللفظ المنقوص  
اللفظ المنقوص

نا الفبر من ارجع الى الامم حبيبه

ان لم يكن اللفظ المراد  
على معنى ان قصدت به  
المراد

[illegible]







کمالیہ مول  
میرزا عزیزاودوم

19



منہ کا دست ف

من الأعمال العظيمة العارضة للعقبي لم يـ







**ما كان مشهودة اختلاف الزمان عند اختلاف المدة**  
 وقد ثبت علمه بان تسع الاماني في الحكم والمحاب  
 والاسباب مختلفة قطعاً ولا اختلاف في الزمان بل نقول  
 صيغة الاماني من الجمل مخالف بل صيغة المعلوم منه وصيغة  
 من الثلاث الجسد والمزيفية والرابع الجرد والمزيفية  
 مختلفة بلما استثناء وليس اختلاف المدة والصيغة  
 لا اختلاف الزمان حتى يقيم مشهودة على ان الدال على

六

واما عند كونه اياها اسما فاعلم ان الفعل لا يجره  
 وبالجمله كل ما لا يقع معناه حقيقة لان الجبره عند كونه  
 فهو عند القوم اداة سواء كان عند النجاة فعلا  
 كالفعل الناقصه واسما كاذوا صالها وكل  
 ما يصلح للنجيه ووصف ولا يصلح لان يجبره فهو عند  
 كونه وان كان عند النجاة من الاسماء فعلى هذا القول  
 يكون امتناع الابه واه عن اخواتها بقيد عدي  
 وامتناع الكلمه عنها بقيد وجودي وعن الاسم

[illegible][illegible]



لان حكم عليه بشئ اصلا و ذلك لان معنى من مثله هو  
 الابداء المحسوب للمعروف بين السبب والبصرة على وجه  
 هو ان السبب للاختصاص وامرأة لتعرف مالها فلا يكون  
 بهذا الاعتبار ملوكا قصدا فلا يصلح لان حكم به على شئ  
 فنسبنا ان حكم الشئ عليه وكذا الفعل التام كقرب بقر  
 مثلا فانه يشتمل على الحدث كالتقرب وعلى النسبة المحسوبة  
 بينه وبين ما على تلك النسبة ملحوظة بينهما على  
 انه للاختصاص على قياس معنى الحرف وهذا الجواب على  
 الحدث مع النسبة الملحوظة بذلك الاعتبار معنى من مثل  
 بالفتورية فلا يصلح لان حكم عليه بشئ نعم ج و  
 الحدث وحده ماحد من مفهوم الفعل على انه  
 الى شئ آخر فنسبنا الفعل باعتبار ج و معناه محكوما  
 واما باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكوما عليه  
 ولا محكوما به فالفعل اما امتاز عن الحرف باعتبار  
 معناه على ما هو مستند الى غيره بخلاف الحرف اذ ليس  
 منه ولا ج و معنى يصلح لان يكون مستندا او مستندا  
 وان شئت انتفاع هذه المسألة فغير عن معنى من لفظ

لم يمتدح في علمه

اصد

والاشارة الى ان  
 هو ان لا يكون  
 معناه ان يكون  
 معناه ان يكون

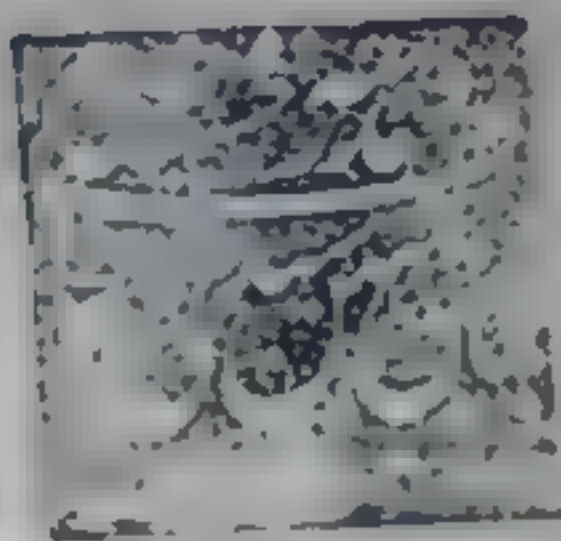
عدي و امتاز الاسم عنهما بقية وجوده من قال  
 مسعود **ايما قول** اما مرتبة في السبع بان سبع  
 قبل وبعضها بعد **قال** هي الفاظ او حروف  
 اراد بالانفاظ ما يترتب من الحروف كزيد قائم  
 وبالمرقن ما يبعث اليها كالفعل كبت فانه مركب  
 من الائمة والاشيم وكل واحد منهما حرف واحد  
 ولما تنفي بالانفاظ كلفه لتساوي الحروف ايضا قال  
 ليست بهذه الثانية **ايما قول** وذلك لان المادة  
 والله مسعودان فياخذ زمان واحد **قال** هذا  
 الى قسم الاسم بالقياس الى معناه **ايما قول** وانما  
 هذه القسم مخصوصة بالاسم لان انقسام اللفظ الى  
 الجزئ والكل انما هو بحسب انتفاء معناه بالجزئ  
 والكلية ومعنى الاسم من حيث هو معناه صام لا انتفاء  
 بهما فان معنى زيد مثلا من حيث هو معناه مستقل بنفسه  
 يصلح لا يوصف بالجزئية فحكم به عليه وكذا معنى  
 يصلح لان يوصف بالكلية ويحكم به عليه واما الحرف  
 فان معنى من حيث هو معناه ليس مستقلا بنفسه  
 معناه

والاشارة الى ان  
 هو ان لا يكون  
 معناه ان يكون  
 معناه ان يكون

ان يحكم بالكلية  
 معناه

ادارة





القول

ثم انظر هل تقدر ان تحكم عليه اوبه <sup>فان</sup> افعلت ان يكون  
 في غيره من ذلك وكذا لغيره عن معنى ضرب بلفظه ثم بان  
 فيه فانك تجدك انك جعلت الضرب مستقلاً  
 الى شيء وربما صرحت به بلفظه او بالية واما  
 مجموع الضرب والنسبة المعبرة بينهما وبين غيره فمالا  
 محلهما عليه فلا به وكذا عبر عن معنى الانسان بلفظه  
 فانك تجد صالحا لان تحكم عليه وبه صلاحا لا شبهة  
 فيه فلهذا فظهر ان معنى الاسم من حيث هو مفاد يصلح  
 لا تعارف بالكلية والجزئية والكلية بها عليه واما معنى  
 الكلمة والاداة من حيث معانيها فلا يصلح للتعرف  
 ذلك اصلاً لكن اذا عبر عن معانيها بالاسم كما قال  
 معنى من او معنى ضرب <sup>بمعنى</sup> ان حكم عليها بالكلية والجزئية  
 وبهذا الاعتبار لا يكون بان معنى الكلمة والاداة بل  
 معنى الاسم وانما يتبع بذلك ان الاسم صالح لان ينقسم  
 الى الجزئي والكلّي المنقسم الى التواطع والمشتراك بخلاف  
 الكلمة والاداة واما الانقسام الى المشترك المنقول  
 باقاه والاحقيقة والجزئية فليس بالمتفق لهما

وعد فان الفعل قد يكون مشتركاً كقولهم يبيع او يروا  
 ومتعصاً بغير اقبل واذا بر وقد يكون منقولاً كقولهم  
 وقد يكون حقيقة كقولهم اذا استعمل في معناه وقد يكون  
 مجازاً كقولهم يبيع ضرب بغيره او لونه الخوف ايضاً  
 قد يكون مشتركاً كقولهم المشترك بين الابداء والتبعين  
 وقد يكون حقيقة كقولهم اذا استعمل بغيره الخوف وقد يكون  
 مجازاً كقولهم اذا استعمل بغيره على والسرقة فان هذه  
 الانقسامات بالالفاظ كلها ان الاشتراك والنقل  
 والحقيقة والماز كلها صفات الالفاظ بالقياس الى  
 معانيها وجميع الالفاظ متوافقة في الالفاظ من حيث  
 علمها وبها واما الكلية والجزئية المعبرتان في القسمين  
 فهما الحقيقة من صفات المعاد والالفاظ كما سياتي  
 وقد عرفت ان معنى الكلمة والاداة لا يصلح للتعرف  
 بوصفاته من ذلك فان قلت المشترك في كليته  
 وان كانت من صفات الالفاظ حقيقة كقولهم يتعصن  
 صفات اخرى للشيء فان الحقيقة اذا كان مشتركاً بين  
 الاشياء كانت تلك اشياء مشتركة قطعاً فيه فيلزم

بأنه  
 في ان  
 في ان  
 في ان



الاصول في المنطق

العمارة

العمارة

بلفظ

استد

شمران

واحد

من جريان هذه الاقسام في الكلمة والاداة انما كانت  
معانيها تلك الصفات الشخصية وقد تبين بطلان كون  
قلت التقييم سلبا من اعتبار الصفات العينية واعتبار  
على موضوعاتها واما الصفات الشخصية فربما لا ينفك اليها  
في حال التقييم واذا انما هي الالفاظ اليها والحكم بها على معنى  
الكلمة والاداة غير غنينا لا يلفظها بل افرها انما اليها  
فلا يجوز ان من غير نظر الى اللفظ الاول **يا اقول**  
فيجب ان لا يعتبر في الاشتراك ان لا يلاحظ في الموضوعين  
الوضع الا فرسوا وكانا في زمان واحد لولا وسواء  
كان بينهما مناسبة او لا يكون **قال** الى ذلك القدماء  
**اهل** وقيل الى الفرس خاصة واعلم ان الجري على ما  
في الكلي فلا يجامع اياه في شيء من اقسامه وان المتكلم  
والشكك متعا بلان فلا يجتمعان في شيء اخر واما الشكك  
فقد يكون جريا بحسب كلامه معنيته كزبد فلان اذا سمى  
بشخصان وقد يكون كليتا بحسبها كالعين مثلا وقد يكون  
كليتا بحسب احد معنييه وجريا بحسب المعنى الآخر كلفظ  
الان ان انا جعل علمات شخصيا ايضا وانا اعتبر معنى

الاصول في المنطق

فاما ان

فاما ان يكون متواجا او متصفا او متساويا على ذلك  
حال المنقول فانه يجوز بيان هذه الاقسام فيه  
فيجوز ان يكون للمعيان المنقول منه والمنقول اليه  
ج.يين او كليين او يكون احدهما جريا والآخر  
كليتا نعم المنقول والمشتك متعا بلان فلا يجتمعان  
في شيء اصلا وكذا الحال بين الكلمة **قال** فانه لا يحسن  
الشيء **يا اول** ان يقال لك في قول الشيخ **ك**  
الى ترتيب الاشياء على ما هو معلوم للعلية **يا اول**  
كترتيب الاسماء على ترتيبها وتبينها  
على الاسماء **قال** اما الحقيقة **يا اول** حمل لفظ الحقيقة  
فعليه معنى المنقول ملحوظة من حق المتعدي  
باصد العنين **ويجب** ان لا يجعل التاء المنقول من  
الوصفية الى الاسمية كما في الذئبة ونظايرها او يجعل  
لفظ الحقيقة في الاصل جارية على موضوع موقوف  
بغيره كوركا في قد كنت مررت بقتيلة بني فلان  
ويجوز ان يولد من حق اللازم معنى الثابتة في مكان  
فلا شك في التام **قال** فهو شيء مثبت في مكان

كان في والى رص

مورد

منه الباطن واللائي

حاز

الاصول في المنطق

الاصول في المنطق



هذا إشارة الى المعنى الاول كما ان قوله معلوم  
 الى الالة إشارة الى المعنى الثاني فقد جاز مكانه الاصل  
 ان فعل هذا يكون الجاز معدر مما يستعمل بمعنى اسم  
 الفاعل ثم نقل الى اللفظ المذكور وقد يوجب بان الحكم  
 حائز في هذا اللفظ عن معناه الاصل الى معنى آخر فهو  
 محل الجواز قال ومن الناس **اول** فيه حق لم يأت  
 على فساد ظنهم فان الناطق موصوف بالفعيل والخصلة  
 صفة النطق فيما مختلفان في الخ وان صدق على ذات  
 واحدة مع الصدق الناطق على ذات أخرى بدو  
 الفعيل وكذا السيف موصوف بالعارم والعارم  
 بمعنى العاطل صفة له مع ان السيف اتم منه فيبعد  
 ظن الترادف في هذين للتالين وابعده من توم  
 الترادف فيما بين اليقين الذين بينهما عدم  
 من وجه كالحيوان والابيض واما الترادف بين اللو  
 والصفة السالبة كالبان والكتاب بالاسم  
 فهو وان كان باطلا ايضا الا انه ليس بذكر  
 بالكمية وكان منشاء التلقين في التساو بين توم

كاد ان يكون موصوف

ظهور

منها

ظنهم

انما

هذا هو المعنى الثاني  
 من الصفات والصفات  
 هي الصفات التي لا  
 تسمى بالصفات

انما من الموصوفة الكلية كمنفسها فلا وجودا ان كل من  
 متناهية الذات كمنفسها ان كل من في الذات  
 متناهية فان ما لا يخلو التلقين من الصفات  
 كان بطلان في غير هذا الظاهر لانه اما ان يصح السكون  
 عليه **اول** الاظهر ان يقال لانه اما ان يصح السكون  
 فائدة ما لا يصح السكون عليه فمحل صفة السكون  
 نقسب الغاية التامة من لا يتوهم ان المراد بالعلوية الكلية  
 الغاية الجديدة التامة التي يحصل للملح من كبر  
 التام فيلزم ان لا يكون مثلا قولنا السماء فوقنا فم  
 من الاخبار العلوية للملح مركبا تاما اذ حصل  
 منه للملح فائدة جديدة على كونه تعريف المركب  
 التام جامع لافرح بعض افراده لانه فلا يكون  
 مستبعا الى افراد **اول** هذا نقسب لصفته السكونية  
 فيه نوع ابهام ايضا كانه قال المراد بوجه السكون  
 سكون الحكم على المركب ان لا يكون ذلك  
 المركب مستبعا للفظ آخر استبعاد الحكم عليه  
 للحكم عليه او بالعكس وقد اشار الى ان المراد

منه

منه

منه

قوله

هذا هو المعنى الثاني  
 من الصفات والصفات  
 هي الصفات التي لا  
 تسمى بالصفات



لا سند عام ولا انتظار المتقين ما ذكرناه بقوله  
 كما اننا قبل ذلك انما قرره وحي لا يجزم ان يقال يلزم ان  
 لا يكون مثل ضرب من ثوب مركباً تاماً لان الحاطب  
 ينظر الى ان بين الميزوب ويقال غير ذلك  
 من العيوب كالزمان والمكان <sup>فان</sup> مجرد النظر الى وقت  
 اللفظ <sup>ان</sup> بعد اذ اجرد النظر الى مفهوم اللفظ  
 المركب ويقطع النظر عن خصوصية الكلام <sup>من</sup> حقيقة  
 ذلك المفهوم ونظر الى محقق مفهومه وما يثبت  
 كان عند العقل محكماً للصدق والكذب فلا يرد  
 ان في الله تعالى خبر الرسول <sup>روى</sup> حكم صدق محض لا يخل  
 الكذب فلا يكون تعريف الخبر بما يخرج بعض  
 افراده عنه لانا اذا قطعنا النظر عن خصوصية  
 الكلام ولا قطعنا حصول مفهوم ذلك الخبر وجدنا  
 اما ان يثبت شيء الشئ او سلبه عنه وذلك  
 يخل الصدق والكذب عند العقل وان كان بالنظر  
 الى تلك الخصوصية صدقاً محضاً لا يخل الكذب <sup>وكذا</sup>  
 لا يرد ان مثل قولنا الكحل اعظم من البرء وغيره

راجع الى باب  
 في بيان ان  
 الكذب لا يخل  
 الصدق

راجع الى باب  
 في بيان ان  
 الكذب لا يخل  
 الصدق

راجع الى باب  
 في بيان ان  
 الكذب لا يخل  
 الصدق

للجزء العقل بها عند تقديرها مع النسبة <sup>نسبة</sup>  
 محض لا يخل عند الكذب اصلاً بل كما ان صدق  
 وحكم بامتناع كذب قطعاً لانا اذا قطعنا النظر عن  
 خصوصية تلك اللفظة ونظرنا الى حصول مفهومها  
 وما يثبتها وجدنا انما يثبت شيء الشئ او سلبه عنه  
 وذلك يخل الصدق والكذب عند العقل <sup>بلا</sup>  
 فالحاصل ان الجزم لا يخل الصدق والكذب عند النظر <sup>نظر</sup>  
 الى ماهية مفهومه مع قطع النظر عما دام من حصوله  
 مفهوم ذلك الخبر لا اشكال في الاخبار <sup>بما</sup>  
 محتمل للصدق والكذب فيكون تعريف الخبر بما  
 فلا يرد شيء من المتقن المذكور وما سئل  
 مشهور وهو ان تعريف الخبر باجمال الصدق والكذب  
 يستلزم الدور لان الصدق مطابقة الخبر للواقع  
 والكذب عدم مطابقة والكذب عنه ان ذلك  
 انما يرد على من فسر الصدق والكذب بما ذكرتم  
 واما اذا فسر الصدق بمطابقة النسبة لا يخل الكذب  
 للواقع والكذب بعدم مطابقة له فلا دور

راجع الى باب  
 في بيان ان  
 الكذب لا يخل  
 الصدق

راجع الى باب  
 في بيان ان  
 الكذب لا يخل  
 الصدق





ما استخرج من الاخبار الدالة **افعل** اعترض عليه في الكلام  
 في قسم الات فلا يكون الاخبار داخلية في مورد القسم  
 فكيف خرج تحت تعريف الاختصاص بتقييد الدلالة بالوضع  
 ويمكن ان يجاب عنه بان المراد به الاحتراز عن تلك  
 الاخبار اذا استعملت في طلب الفعل بطريق الاختصاص  
 على سبيل الجواز فكيف داخلية في الات، لكن دلائلنا  
 على المعنى الات في مجازية فلا بعد في ان يكون الظاهر  
 في الامل اخبار وان كان معانيها في هذه الاستعمال  
 طلباً بـ لكن المقصود مع الاستفهام والى على طلب  
 الفهم دلالة بالوضع والتبعية ما لا يدل على الطلب  
 دلالة وضعية فيكونان متباينين فلا يندرج تحت  
 تحت الآخر واجب عنه كما بان الاستفهام وانما  
 بالوضع على طلب الفهم لكنه لا يدل بالوضع على طلب  
 الفعل فلا يندرج في القسم الاول الذي هو الدلالة  
 بالوضع على طلب الفعل دلالة وضعية بل يندرج في  
 ما يتولا يدل على طلب الفعل دلالة وضعية لعدم  
 الواسطة بينهما **الما** لما قيل ان تفعل الفهم وان لم يكن

منه بعد امد الله تعالى  
في الاصل لعن ر

مجلس

قد مدبر لصفحه او اخذ الفصحى من الاختصاص

1

فلا تحسب الكلمة على هذا فقال وكيف لكنه يقع  
في مرفق اللغة من الأفعال الصادرة عن القلب والبناء  
من الأفعال معانيها المفهومة منها حسب اللغة  
فيصير على الاستفهام أنه يدل بالوضع على طلب  
الفعل فلا ينبغي في التبيين وتيقن الحذف والكسر  
وأيضا المطب بالاستفهام هو تقييد الماثل للمكتمل  
ضمير لا لفهم الذي هو وصف المكتمل والتقديم فعل  
بلا اشتباه فيلزم ما ذكرناه من الحذف وظن قلت  
الفهم والتقديم فعلين من أفعال الجوارح والبيان  
من لفظة الفعل إلى الفهم إذا أطلق هو الأفعال  
الصادرة عن الجوارح قلت فعلى هذا يلزم  
أن لا يكون قوله وعلمت وما ابتدأ من العلم  
الدلالة على طلب الفعل الغير الأفعال الصادرة  
عن الجوارح أمرا وهو بدو العلم لأنه مستلزم علم  
كون توقيف الأمر **مستلزم** ولم يبق المناسبة  
اللغوية **أول** وقد يقال الاستفهام تنبيه للمخاطب  
ما عزم الحكم من الاستفهام فالنسبة اللغوية  
بالفهم



مرتبة بينهما في طلب عين المقصود الاصل من  
 الاستفهام استعلام المتكلم ما في ضمير المخاطبة  
 للمخاطب على ما في ضمير المتكلم من الاستفهام فلان  
 لو حلت من الاستفهام المقصود الاصل لم يكن  
 ملك المناسبة مرعده والامر في ذلك سهل  
 قوله والهي كذا الامر قوله ذهب جماعة من المتكلمين ما  
 كان المقطع بالنهاي ليس عدم الفعل كما هو المتعارف  
 الى الفهم لان عدمه مستمر من الان الى الابد فلا  
 مقدور لا يقيد ولا محال لا يتخيل فيكون انتهى  
 بل الله منه هو كلف النفس من الفعل ويحيط  
 انتهى الامر في ان المطلوب بهما هو الفعل الا ان  
 بالنهاي فعل محض هو كلف عن فعل آخر  
 يمكن ادراج في الامر كما ذكره ويمكن ادراج فيه  
 بان الامر بانه طلب الفعل الغير الكلف كما فعله بعضهم  
 وذهب جماعة اخرى منهم الى ان المقطع بالنهاي هو  
 عدم الفعل وهو مقدور لا يقيد باعتبار استمراره  
 اذ لا يمكن ان يفعل الفعل فيزول استمراره

منهم

بعدم

المتكلم

ان لا يفعل فيستمره فيكون الشيء مستمرا  
 لتبنيها <sup>الامر</sup> ولو ادركنا ابرازها في القسم لاجعل  
 الخارج الفاعل طلب شيء الحزم من طلب الفعل لانه  
 جعله متناولا لطلب الفعل وطلب غيره اعني طلب  
 تركه وقد عرفت ان الاستفهام ايضا يدل على طلب  
 الفعل وكيف لا والمقطع من الغير اما فعل ففعل على  
 راء واما فاعله مع عدمه على راءي آخر وليس المقطع  
 بالاستفهام هو عدمه فحين ان يكون الفعل افلا  
 مقدور وغيره للعباد لما قالوا في ان يقال ان  
 اذا دل على طلب الفعل دلالة وضعية فاما  
 يكون المقطع حصول شيء في الذهن من حيث هو  
 حصول شيء فيه فهو الاستفهام واما ان يكون المقطع  
 حصول شيء في الخارج او عدم حصوله فيه فالاول  
 مع الاستفهام امر فمع الضمير دعاء مع التوكل  
 الناس وانما يحتاج الاستفهام الى ان يكون  
 دعاء ومع التوكل وانما فيه الاستفهام  
 بالحقبة المذكورة لما يتحقق تفرقت الاستفهام

قوله

الفهم  
 الفعل  
 ان المقطع بالنهاي ليس عدم الفعل كما هو المتعارف  
 الى الفهم لان عدمه مستمر من الان الى الابد فلا

وانما  
 وانما



في قوله تعالى فان القصور منها كحلال  
 في قوله تعالى فان القصور منها كحلال  
 في قوله تعالى فان القصور منها كحلال  
 في قوله تعالى فان القصور منها كحلال

بنحو فني وعاش فان القصور منها كحلال  
 والتعليم في الخارج لكن صدقته الفعل اختصت  
 حصول اشياء في الذهن وهذا الفرق دقيق يحتاج  
 الى تأمل صادق مع تدقيق الالهام واسرار نبوتها  
 هو الموفق والنبي هو الموفق  
 اول المعنى اما متفعل كما هو الظاهر من غنى المعنى  
 اذا قصد المفعول واما محقق للشيء بالشيء وهو  
 اسم المتفعل منه اما المقصود فاما كان فهو  
 لا يطلع على الصدور البينة من حيث هي بل يتكلم  
 عليها من حيث انما مأخوذة من الانشاء وفيه كذب  
 انما يكون بالوضع لان الدلالة اللفظية العقلية  
 او الطبيعية ليست بمعبدة كما مرت اليها في وقت  
 يتكلم في الكلام المعنى على الصدور البينة لمجرد صحتها  
 لان تقدير اللفظ سواء وضع بانها اول او لا سواء  
 فقدت منه بالفعل اولاً والناسب لهذه المقام  
 هو الاول دون الثاني لان المعنى باعتبارها نصف  
 بالافراد والتركيب بالفعل وعلى الثاني

والمعين في  
 المعقود  
 نفعه باللفظ  
 فذلك في حجب  
 وضع ما زانها الدلائل  
 مع المعقود

في قوله تعالى فان القصور منها كحلال  
 في قوله تعالى فان القصور منها كحلال

في قوله تعالى فان القصور منها كحلال  
 فان عبر عنها بالافعال المفردة اول بمعنى بيان ليس لها  
 من المعنى المفرد ما يكون بسيطاً لا جزء له ومن اللفظ  
 المركب ما لا جزء له بل المراد من المعنى المفرد ما يكون  
 لفظ مفرداً من اللفظ المركب ما يكون لفظاً مركباً لا مفرداً  
 والتركيب صفتان لللفظ اما ان كان له صفة او صفتان  
 بها التماثل وتماثلها فيقال المعنى المفرد ما يستفاد من  
 اللفظ المفرد والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ المركب  
 وبعبارة اخرى المعنى المركب ما يستفاد جزءه من  
 جزء لفظ سواء كان هناك للفظ والمعنى جزء او لا  
 تنحى منها جزء او يكون لا جزء منها جزء دون الآخر  
 قوله وكل مفهوم وهو حاصل قول محصل هذا الكلام  
 ان ما حصله العقل فهو جزء حصوله فيه انما يقع  
 العقل من فرض صدق على كثيرين فهو الجزئي كذا  
 زيد مثلاً فانه اذا حصل عند العقل استعمال منه  
 فرض صدق على كثيرين والآثار وان لم يستعمل العقل  
 لم يحصل فيه عن فرض صدق على كثيرين فهو الجزئي

في قوله تعالى فان القصور منها كحلال  
 في قوله تعالى فان القصور منها كحلال

والمعنى المفرد ما لا يستفاد من جزء

للحد منها

فله

في قوله تعالى فان القصور منها كحلال  
 في قوله تعالى فان القصور منها كحلال



فإن الكلية هي ما كان قد من الاشتراك بين كثيرين والوجه  
 في استحالته لا من حيث أنه متصور في أول  
 كما كان في مر العبارة يدل على البيان من الشك هو  
 نفس تصور شيء على أن المراد منه ذلك المفهوم من  
 حيث أنه متصور لا المتصور نفسه فلو قد وقع  
 في بعض الشيء كما أول من هذه السهولة المفهوم قد  
 يصفون اللفظ بالكلية والجزئية وإن كان بالعرض فيكون  
 اللفظ أما أن يقع نفس تصور معناه من وقوع  
 فيكون فيه فهو الجزئية كذا لا يتبع منه فهو  
 كلفظ الآن مثلا وإنما قيد بالتصور أول  
 يريد به أنه لو قيل كل مفهوم أما أن يقع من وقوع  
 المذكور منه أنه المقصود من الشيء المذكور  
 من حيث اشتراكه بين كثيرين في نفس الأمر فليعلم  
 أن يكون مفهوم واجب الوجود واختلافه من الجزئية  
 وفارجا عن حد الكل مع أنه ليس بجزئي بل هو كلي فلا  
 حد لجزئي ما نفا ولا حد الكل ما نفا فلا حد بالتصور  
 علم أن المراد منه من في العقل من الاشتراك

أول قوله  
 في تصور شيء على أن المراد منه ذلك المفهوم من حيث أنه متصور لا المتصور نفسه فلو قد وقع في بعض الشيء كما أول من هذه السهولة المفهوم قد يصفون اللفظ بالكلية والجزئية وإن كان بالعرض فيكون اللفظ أما أن يقع نفس تصور معناه من وقوع فيكون فيه فهو الجزئية كذا لا يتبع منه فهو كلفظ الآن مثلا وإنما قيد بالتصور أول يريد به أنه لو قيل كل مفهوم أما أن يقع من وقوع المذكور منه أنه المقصود من الشيء المذكور من حيث اشتراكه بين كثيرين في نفس الأمر فليعلم أن يكون مفهوم واجب الوجود واختلافه من الجزئية وفارجا عن حد الكل مع أنه ليس بجزئي بل هو كلي فلا حد لجزئي ما نفا ولا حد الكل ما نفا فلا حد بالتصور علم أن المراد منه من في العقل من الاشتراك

في تصور شيء على أن المراد منه ذلك المفهوم من حيث أنه متصور لا المتصور نفسه فلو قد وقع في بعض الشيء كما أول من هذه السهولة المفهوم قد يصفون اللفظ بالكلية والجزئية وإن كان بالعرض فيكون اللفظ أما أن يقع نفس تصور معناه من وقوع فيكون فيه فهو الجزئية كذا لا يتبع منه فهو كلفظ الآن مثلا وإنما قيد بالتصور أول يريد به أنه لو قيل كل مفهوم أما أن يقع من وقوع المذكور منه أنه المقصود من الشيء المذكور من حيث اشتراكه بين كثيرين في نفس الأمر فليعلم أن يكون مفهوم واجب الوجود واختلافه من الجزئية وفارجا عن حد الكل مع أنه ليس بجزئي بل هو كلي فلا حد لجزئي ما نفا ولا حد الكل ما نفا فلا حد بالتصور علم أن المراد منه من في العقل من الاشتراك

فإن الكلية هي ما كان قد من الاشتراك بين كثيرين والوجه في استحالته لا من حيث أنه متصور في أول كما كان في مر العبارة يدل على البيان من الشك هو نفس تصور شيء على أن المراد منه ذلك المفهوم من حيث أنه متصور لا المتصور نفسه فلو قد وقع في بعض الشيء كما أول من هذه السهولة المفهوم قد يصفون اللفظ بالكلية والجزئية وإن كان بالعرض فيكون اللفظ أما أن يقع نفس تصور معناه من وقوع فيكون فيه فهو الجزئية كذا لا يتبع منه فهو كلفظ الآن مثلا وإنما قيد بالتصور أول يريد به أنه لو قيل كل مفهوم أما أن يقع من وقوع المذكور منه أنه المقصود من الشيء المذكور من حيث اشتراكه بين كثيرين في نفس الأمر فليعلم أن يكون مفهوم واجب الوجود واختلافه من الجزئية وفارجا عن حد الكل مع أنه ليس بجزئي بل هو كلي فلا حد لجزئي ما نفا ولا حد الكل ما نفا فلا حد بالتصور علم أن المراد منه من في العقل من الاشتراك

أما من اشتراكه بين كثيرين في نفس الأمر

الاشتراك

الاشتراك

فإن الكلية هي ما كان قد من الاشتراك بين كثيرين والوجه في استحالته لا من حيث أنه متصور في أول كما كان في مر العبارة يدل على البيان من الشك هو نفس تصور شيء على أن المراد منه ذلك المفهوم من حيث أنه متصور لا المتصور نفسه فلو قد وقع في بعض الشيء كما أول من هذه السهولة المفهوم قد يصفون اللفظ بالكلية والجزئية وإن كان بالعرض فيكون اللفظ أما أن يقع نفس تصور معناه من وقوع فيكون فيه فهو الجزئية كذا لا يتبع منه فهو كلفظ الآن مثلا وإنما قيد بالتصور أول يريد به أنه لو قيل كل مفهوم أما أن يقع من وقوع المذكور منه أنه المقصود من الشيء المذكور من حيث اشتراكه بين كثيرين في نفس الأمر فليعلم أن يكون مفهوم واجب الوجود واختلافه من الجزئية وفارجا عن حد الكل مع أنه ليس بجزئي بل هو كلي فلا حد لجزئي ما نفا ولا حد الكل ما نفا فلا حد بالتصور علم أن المراد منه من في العقل من الاشتراك

أما بين العقل من أن يجعله مشتركا بين كثيرين ويستخرج  
 منه ذلك فلا يمكن للعقل فرض اشتراكه بينه فلا يلزم  
 وعقل مفهوم واجب الوجود في حد الجزئي فيكون  
 فلا يتصورهم وعقل مفهوم واجب الوجود فيه إذا  
 لا يتصور العقل مع ملاحظة ما كان التقيد فان العقل  
 لا يمكن فرض اشتراكه بين كثيرين لكن هذا الاشتراك  
 لم يحصل لجزئية تصور وصوله العقل بل يحصل  
 وبملاحظة ذلك البرهان وأما الجزئية وصوله  
 في العقل فيمكن له فرض اشتراكه بين كثيرين فلهذا  
 وكما الكلية الجزئية أول وهي الكليات التي لا يمكن  
 صدقها في نفس الأمر على شيء من الأشياء الخارجية  
 والأشياء الذهنية كاللأشياء بخلاف كل ما يقع  
 في الخارج فهو في الخارج ضرورة وكل ما يقع  
 في الذهن فهو في الذهن ضرورة فلا يصدق  
 في نفس الأمر على شيء من الأشياء وأنه لا شيء في  
 عليه أنه لا يمكن بالامكان العام فان كل مفهوم

الواجب

الواجب

يمكن

للعقل

فإن الكلية هي ما كان قد من الاشتراك بين كثيرين والوجه في استحالته لا من حيث أنه متصور في أول كما كان في مر العبارة يدل على البيان من الشك هو نفس تصور شيء على أن المراد منه ذلك المفهوم من حيث أنه متصور لا المتصور نفسه فلو قد وقع في بعض الشيء كما أول من هذه السهولة المفهوم قد يصفون اللفظ بالكلية والجزئية وإن كان بالعرض فيكون اللفظ أما أن يقع نفس تصور معناه من وقوع فيكون فيه فهو الجزئية كذا لا يتبع منه فهو كلفظ الآن مثلا وإنما قيد بالتصور أول يريد به أنه لو قيل كل مفهوم أما أن يقع من وقوع المذكور منه أنه المقصود من الشيء المذكور من حيث اشتراكه بين كثيرين في نفس الأمر فليعلم أن يكون مفهوم واجب الوجود واختلافه من الجزئية وفارجا عن حد الكل مع أنه ليس بجزئي بل هو كلي فلا حد لجزئي ما نفا ولا حد الكل ما نفا فلا حد بالتصور علم أن المراد منه من في العقل من الاشتراك



عليه في نفس الامر انه ممكن عام فمتبع صدق نقيضه في نفس  
 الامر على مفهوم من المفومات والآلزم اجتماع النقيضين  
 وكما لا يصدق الوجود عليه فان كل مفهوم يترتب  
 في الخارج يصدق عليه انه موجود فيه وكل ما هو  
 في ذاته من يصدق عليه انه موجود فيه الذي هو فلا  
 صدق نقيضه على شئ اصلاً والآلزم اجتماع النقيضين  
 لكن هذه الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على  
 من الاشياء لا يتبع العقل بل هو كالمصدق في فرض  
 الاشياء كمن يترتب بل يكلف فرض الاشياء  
 بل هو صدقها فيه مع قطع النظر عن صدقها فيها  
 على جميع الاشياء وانما اعتبر القيمة في التقابل  
 فيكون حال المفومات في العقل انما امتناعها عن  
 فرض العقل لا اشراكها وعدم امتناعها من قبلها  
 امثال مفهوم الواجب ونفاه عن الامور الشاملة  
 لجميع الاشياء والذاتية واللاربية والحقة والمقدرة  
 داخلة في الكليات ومن الجزئيات ولم يغيروا  
 حال المفومات بانفسها انما امتناعها عن الاشياء  
 ٢٢

هذا لا يصدق

حصولها

شرك

ام ابراهيم فراس  
 لسوكن ابراهيم

المفومات

في نفس الامر

فان في الامر وعدم امتناعها عنه فيها ولم يجعلوا  
 المذكورات داخلة في الجزئيات بناء على ان مقصودهم  
 التوصل ببعض المفومات الى بعض الحق وذلك  
 انما اعتبر احوالها الذاتية دون احوالها الخارجية  
 هو المناسب لا مدغم في حكم ومن هنا ان  
 ان ومن ان مفهوم واجب الوجود وان مفومات  
 الالاف واللامكن واللامدجوب كليات يعلم ان  
 الكليات التي تحققها الكليات لا يجب ان يصدق الكليات  
 في نفس الامر بل من افراد ما يتبع صدقة عليها  
 في نفس الامر فان مفهوم واجب الوجود لا يتبع  
 صدقة في نفس الامر على اكثر من واحد والكليات  
 الفرضية لا يتبع صدقة في نفس الامر على شئ واحد  
 ففقط ان صدقها على ما هو اكثر منه فالقيمة في افراد  
 الكليات امكان فصدق صدقة عليها اذ بهذا المقدار  
 متحقق كلياته وكون تلك الافراد متحققة في  
 الامر لا يلزم كلياته نعم ما كان فرد الكليات في نفس الامر  
 فلا بد ان يصدق عليه ذلك الكليات في نفس الامر

انما لا يصدق

كليات

على اكثر من

غير لازم  
 كالحق



او امكن صدق عليه فيها واستظهر ما بده من الكثرة  
 التي علمت منها في سياحت مفهومات القضا بالحدود  
 قوله فلو لم يعتبر التصورية تعريف الكلى والجري الى  
 اولك هذا متعلق بقوله لان من الكلى ما ليس في  
 قوله ان الكلى جزء الجري نائبا الى اولك هذا الشارة الى  
 ان بعض الكميات ليس بجزء الجري بانه كالجامعة والعلوم  
 واما الثلثة الناقية فهي جزء الجري ثانيا فان الجنس  
 والفصل جزءان لاجته والتعريف جزء للنفس حيث  
 هو يخص وان كان تمام ما به قوله وطية الشيء لا يكون  
 اولك لا يخفى ان هذا المعنى انما يظهر في الكلى بالقياس  
 الى الجري الاضافي فان كل واحد منها يضاف  
 الى الآخر اذ معنى الجري الاضافي هو المندرج تحت شئ  
 وذلك الشئ يتناول ذلك الجري ويعرفه فالحكمة  
 والجري الاضافية مفهومات متضايان لا يقع  
 احدهما الا مع تحقق الآخر كالا بوة والنبوة وتا بال  
 الحقيقة في تعادل الكمية تعادل العدم والملك فان  
 الجارية منع فرض لانه انك بالصدق بين كبرين والكمية

المقصود

النوع

يكن من ذلك

دليل

هذا هو المقصود من الجري  
 وهو انما يظهر في الكلى  
 بالقياس الى الجري الاضافي



هذا هو المقصود من الجري

عدم النسخ المذكور فالاولى ان يذكر وجه التسمية  
 في الكلى والجري الاضافي ثم يقال وانما سمي الجري  
 للفتق ايضا جزئيا لانه احسن من الجري الاضافي  
 فاطن اسم العام على الخاص فينبه بالحقق لما سكر  
 قال ومن لا يقسم بالجزئيات لولي وذلك لان  
 الجري انما يتحرك بالافاضات اما بالحدود  
 الظاهرة او بالحواس الباطنة وليس الا  
 مما يدعى بالنظر الى احساس آخر بان ليس بحسنة  
 مقدرة وترتب تلك الحسنة على وجه يورث  
 الا احساس محسوس آخر بل بدلك المحسوس  
 من احساس ابتداء وذلك قد لمن يراجع حقا  
 وكذا كذا ليس ترتيب المحسوسات موقفا الى  
 ادراك كلى وذلك نظا لجزئيات مما لا يقع فيه  
 نظرو فكل اصلا ولا ي مما يحصل بفكر ونظر وليست  
 كاسية ولا مكتسبة فلا غرض للنطق متعلق بالجري  
 فلاحت له عنها بل لا يبحث في العلوم الحكمية اصلا  
 عن الجري شاذ ذلك لان المقصود من تلك العلوم

ما لا يتحسب

وذكر

المحسوس الآخر

المهر

عن احوال



محسب كمال لنفس الساطعة الان شبة الذي  
 يبقى بقاءها والبرئيات متغيرة متبدلة فلا يحل  
 لها من ادراكها كمال يبقى بقاء النفس بقاءها  
 للبرئيات غير منضبطة بغيرتها وعدم كفاها في عدد  
 ولهذا لا شئ في الان بقا صليها فلا يثبت  
 في العلوم الا عن الكليات فان قلت قد ذكرنا  
 الحرف المقتضى وسبب كماله في الاضافي والنسبة  
 بينها وذلك بحث عن الحرف المقتضى قلت انما ذكرنا  
 هنا تصوير مفهوم الحرف المقتضى لتبين مفهوم  
 واما بيان النسبة بين المصنفين فمن تمة التصور  
 او معرفة النسبة بين المصنفين يتكشفا في زيادة  
 انكشاف واما الجرحي الاضافي فان كان كليا  
 فالبحث عنه كونه كليا وان كان جزئيا حقيقيا  
 فلا يبحث عنه واما تصوير مفهوم الساطعة لقيمة  
 فليس بجنا لان البحث عبارة عن بيان احوال  
 الشئ واصطلاحه لا عن بيان مفهومه قال وقد بان  
 الذاتي **الاول** ان عن الماهية فيناول الذاتي  
 ما لا يخلو منها

بهذا المعنى الماهية لانها ليست خارجة عن نفسها  
 واخرها المنقبة الى الجنس والفصل واما الذات  
 بالمعنى الاول الداخل في الماهية فيخص بالامر  
 في قوله وبما اشار الى ان الخلاص الذاتي على الشئ  
 الاول اشهر من اطلاقه على المعنى **الاول** وهي لا ترد  
 على الان لا بعوارض مستحصنة **الاول** ان لا ترد  
 الان لا يشتمل على الماهية الان شبة والعوارض  
 للشخصية موجبة للمعنى عن الاشتراك وقول  
 فرض الاشتراك وليست تلك العوارض موجبة  
 في ماهية الافراد بل هي معبرة في كونها اشخاصا  
 معينة مماارة بعضها من بعض آخر فيكون الان  
 عام ماهية كل فرد من تلك الافراد قال وقد بان  
 كثر من متفقين بالمعاني يخرج الجنس **الاول**  
 هذا القيد يخرج الجنس مطلقا كما ذكره ويخرج العوارض  
 العام ايضا مطلقا ويخرج الفصول البعيدة كما  
 والنامي وقابل الابعاد ويخرج ايضا عوارض الان  
 كالاشياء فانه وان كان عرضا عاما بالقياس الى الان

متناول

حاشية منه بها عرضة عن كونه

عوارض مستحصنة

نعم

متناول



فتلك كنه فاعية بالقياس الى الحيوان واما القيد الاخير  
 اذ قيل في جواب ما هو فانه يخرج الفصل مطلقا  
 قريبة تلك الفصل او بعيدة ويخرج ايضا للكون  
 مطلقا سواء كانت تلك الكوا من خواص الانواع  
 او خواص الالعباس فكان اسنادا خارج الفصل  
 والخواص الى هذا القيد الاخير اولى واما اخرج العرض  
 العام فقد قيل اسناده الى التهمة الاولى واما اسناد  
 الى التهمة الثانية فاعية لا وراجعه مع ان صفة المشاركة  
 اياه في العرضية في سلك الافراج بغير واحد  
 لاننا لا يقال في جواب ما هو **اقول** اما العرض العام  
 فلا يقال في جواب ما هو لانه ليس ماهية لا بعد  
 عرض عام له ولذا في جواب ما هو لانه ليس ماهية  
 لا هو عرض عام له واما الفصل والخاصة فلان  
 في جواب ما هو لانها ليست ماهية لانها فصل لا  
 هي تفاعل لان في جواب ما هو لانه ليس ماهية  
 فالفصل يقال في جواب ما هو لانه ليس ماهية  
 والخاصة يقال في جواب ما هو لانه ليس ماهية

من هذا الجواب  
 انما هو العرض  
 لان العرض  
 هو الذي  
 لا يكون  
 ماهية

واما النوع والجنس فيقالان في جواب ما هو اما  
 النوع فلانه تام ماهية الخلقه لافراد متفقة بالحق  
 واما الجنس فلانه تام ماهية المشتركة بين الافراد  
 المختلفة بالحققة وسيرد عليك تفصيل هذه  
 المسائل **قال** بل لفظ الكللي ايضا فان المقول  
 على كثيرين يقع عنه **يا اول** وذلك لان مفهوم الكللي  
 هو المقول على كثيرين بعينه الا ان لفظ الكللي يدل  
 عليه اجمالا ولفظ المقول على كثيرين يدل على تفصيلا  
 لا يقال ان مفهوم الكللي هو الصالح لان يقال على كثيرين  
 بالعرض ومفهوم المقول على كثيرين ما كان مفقدا  
 على كثيرين بالفعل فلا يقع عنه لان دلالة المقول  
 بالفعل على كثيرين على الصالح لا يقال عليها التسمية  
 ودلالة الالتزام ليست بعبرة في التعريفات  
 لاننا نقول لم يرد بالمقول على كثيرين في تعريفات الصالح  
 الا الصالح لان يقال على كثيرين اذ لو اريد به فيها  
 المقول بالفعل على كثيرين يخرج عن تلك التعريفات  
 مفهومات كلية ليست لها افراد بالمقول لانه لا يخرج  
 مفعول

المتفق

المتفق

مفهوم

العرض

بالعرض

بالعرض

القول



فعل

زرم

الميزان

نومر لفون 2

291

[illegible]

89







لا يتخرج عند الجند بل من الابل امثلة المزية فلهذا  
ترى كتب الفقه مشحونة بالامثلة تسهيلا  
على المتعلم التنبه فاصح هذا الفن ذكره وادخله  
امثلة خبره واورده وادخله مباحث الكليات امثلة  
من الكلمات المخصوصة وفي ترتيب الانواع والامثلة  
كليات مخصوصة مرتبة كما بينه **قال** فنقول الجند اما  
او بعيد **الاول** قد عرفت ان الجند يجب ان يكون  
عام المشترك بين الالهية وبين غيرها فاما ان يكون  
عام المشترك بالقياس الى كل ما شارك الالهية  
فيه او لا يكون كذلك فالاول لا بد ان يكون جها  
عن الالهية وعن كل ما شاركها فيه فيكون للواء  
عن الالهية وعن بعض ما شاركها فيه هو الجواب  
عنها وعن جميع ما شاركها فيه ويسمى غير المتخصص  
جنا قريبا والكما ان لا يكون عام المشترك الا  
بالقياس الى بعض ما شاركها فيه يقع جوابا عن  
وعن بعض ما شاركها فيه دون بعض آخر منها  
الجواب عن الالهية وعن بعض ما شاركها فيه غير الجواب

سونا فیدم  
جمع میا کلکتہ

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

میرزا حسن خان

نفس

منها ومن البعض الآخر وكس من الباشا جفا بعيدا  
 اللها في معرفة مراتب البعدان يعتبر بعد جفا  
 الشاملة كجس الشراكات ويتبين منه <sup>الاجزاء</sup> ~~الاجزاء~~ <sup>الاجزاء</sup>  
 فهي مرتبة البعد اعلم ان الجلم الثاني جسد بعيد  
 لان ن لم يربته واصح وجنودت للحدود فانه  
 نوع اضافي مركب من جنسه الغريب الذي هو الجلم الثاني  
 ومن ضلله الذي هو الحس المحرك بالارادة وان  
 الجلم المطلق بنسب بعيد لان ن لم يربته وجنودت  
 الجلمان لم يربته واحدة وجنودت قريب للجلم الثاني  
 الجلمان لم يربته بعيد لان ن ثلث مراتب وجنودت  
 بعيد الجلمان لم يربته وجنودت بعيد للجلم الثاني لم يربته  
 وجنودت قريب للجلم المطلق وكل ذلك <sup>الاجزاء</sup> ~~الاجزاء~~ <sup>الاجزاء</sup>  
 الصادر ولا اخفى <sup>الاجزاء</sup> ~~الاجزاء~~ <sup>الاجزاء</sup> لا اخفى مطلقا او لا  
 والاجاز وجود تام المشترك الزماني هو الكل وجود  
 بغيره الذي هو الاخفى منه مطلقا او من وجه  
لانه محال واذا لم يكن يعني تمام الجزء المشترك  
 اخفى منه من وجه لم يكن انتم <sup>الاجزاء</sup> ~~الاجزاء~~ <sup>الاجزاء</sup>

لکھنؤ، ۱۲/۱۲/۱۹۲۷ء

مفترده ص م م



كل واحد منها سلب من الآخر فكيف ان سؤل ولا  
 احصى من مطلقا ويجعل العام في قوله ولا  
 مت ولا لا تم مطلقا والاعم من وجه والحاصل  
 ان الاخص من وجه خصوصيا باعتبار وجهها  
 آخر فان شئت لا قطع باعتبار خصوصية واجبة  
 فيما لزم من الاخص مطلقا وهو جواز وجود الكل  
 بدون الجزء وان شئت لا قطع باعتبار عموم  
 وجعلته مشاركا للاعم مطلقا فيما لزم من وجود  
 بدون تمام الجزء والشرك الى الله قال كان  
 موجودا في غير الله بدون تمام لشرك الى الله  
 قبل عليه جميع مع العموم لا يتوقف على ان يكون  
 تمام الشرك موجودا في النوع الآخر الذي  
 هو باذنه لا ينفك عنه ان يكون تمام لشرك  
 موجودا في النوع الآخر ويكون بعض تمام لشرك  
 اعم منه لصدقه على تمام لشرك وعلى هذا النوع  
 فيكون له فدان واما تمام لشرك فلا ينفك  
 على نفسه اذ لا يكون الشيء في ذاته نفسه بل يتوقف

دلائل

لخصوص

ابترجحه

تخصيصة

جواز

في قوله لا ينفك عنه ان يكون  
 تمام الشرك موجودا في النوع  
 الآخر الذي هو باذنه لا ينفك  
 عنه ان يكون تمام الشرك  
 موجودا في النوع الآخر ويكون  
 بعض تمام الشرك موجودا في  
 النوع الآخر

على هذا النوع فقط فيكون له فرد واحد فيكون  
 احص منه لان ماله فرد واحد اخص ماله فردان  
 واجيب عنه بان يقال انما تعذر الكلام بهذه الجدية  
 اما ان يكون تمام لشرك بينها وبين نوع ما مبين لها  
 او لا يكون كذلك فان كان الاول فهو الجنس ولا كان لها  
 الثاني بان لا يكون مشتركا اصلا بينها وبين نوع لها  
 مباين لها فيكون فصلا للماتية بميزة لها من جميع لها  
 المباينات واما ان يكون مشتركا بينها وبين نوع ما مبين لها  
 ولا يكون ان يكون تمام لشرك بينهما لانه طلاق لها  
 القدر بل لابد ان يكون بعضا من تمام لشرك بينهما  
 هناك تمام لشرك هو مبينه ووجه هذا الجواز لها  
 اما ان لا يكون مشتركا بين تمام لشرك وبين نوع لها  
 مباين له او يكون مشتركا بينهما فالاول يكون مبينا  
 لتمام لشرك عن جميع الماهيات المباسلة فيكون  
 فصلا للجنس الماهية الذي هو تمام لشرك فيكون  
 فصلا للماتية في الجدة والتمام لها ما يكون مشتركا  
 بين تمام لشرك وبين نوع مباين له لا يجوز

نوع الكلام يكون

الانواع المباشرة لها

مباين لها

مباين لها

مباين لها



مما لا يكون تاما مشترك بين الماهية وذلك النوع  
الما بين تمام المشترك والاكسان جند اطلاق  
الاسم الاول لان ذلك النوع ما بين الماهية  
ايضا فلا بد ان يكون بعضا من تمام المشترك الذي  
هو شيئا فيكون تمام مشترك ثمان ولا يكون  
ان ملك هو تمام المشترك الاول معناه لان هذا النوع  
الذي هو بارز او تمام المشترك الاول ما بين  
فانه في ذلك كون تمام المشترك الكائنية  
هو تمام المشترك الاول ولكن اذا قلنا ان بعض  
تمام المشترك الذي كمالا منافية اما ان يكون مشترك  
بين تمام المشترك الكائنية وبين نوع ما بين الاول  
كذلك فالتا يكون فضلا للجنس الذي هو تمام المشترك  
التا والاول اما ان يكون تمام مشترك بين الماهية  
وبين هذا النوع الذي هو بارز او تمام المشترك  
التا وهو خلاف الفروض كما عرفت واما ان يكون  
بعضا من تمام المشترك فمما لا يكون مشترك ثمان  
الجم ان يقال لم لا يجوز ان يكون هذا الثالث

المسألة

منها

منها

فيكون مشترك بين الماهية وذلك النوع  
الما بين تمام المشترك والاكسان جند اطلاق  
الاسم الاول لان ذلك النوع ما بين الماهية  
ايضا فلا بد ان يكون بعضا من تمام المشترك الذي  
هو شيئا فيكون تمام مشترك ثمان ولا يكون  
ان ملك هو تمام المشترك الاول معناه لان هذا النوع  
الذي هو بارز او تمام المشترك الاول ما بين  
فانه في ذلك كون تمام المشترك الكائنية  
هو تمام المشترك الاول ولكن اذا قلنا ان بعض  
تمام المشترك الذي كمالا منافية اما ان يكون مشترك  
بين تمام المشترك الكائنية وبين نوع ما بين الاول  
كذلك فالتا يكون فضلا للجنس الذي هو تمام المشترك  
التا والاول اما ان يكون تمام مشترك بين الماهية  
وبين هذا النوع الذي هو بارز او تمام المشترك  
التا وهو خلاف الفروض كما عرفت واما ان يكون  
بعضا من تمام المشترك فمما لا يكون مشترك ثمان  
الجم ان يقال لم لا يجوز ان يكون هذا الثالث

بينه هو الاول بان يكون بارزا للماهية نوعان  
متباينان للماهية يتكاملان احدهما في تمام مشترك  
بين الماهية وذلك النوع ولا يوجد ذلك ان تمام  
للمشترك المذكور في النوع الآخر ويكون الجزاء الذي  
هو بعض تمام المشترك موجودا في كل واحد من هذين  
النوعين وان لم يكن واحد من تمام المشترك فلا يكون  
فضل جنس وهذا لا اعتراض على ما لا مرفع له الا اذا  
انه لا يجوز ان يكون للماهية واحدة جند ان لا يكون  
احدهما جزاء للآخر ولم يثبت ذلك هنا فلا بد من  
هذا الدليل والتكامل بدليل آخر وهو ان يقال  
من الماهية اذا لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع ما بين  
الا انواع المباشرة لها فاما ان لا يكون مشتركا بينها وبين  
نوع ما بين لها كان مميزة لها عن جميع المباشرة واما  
يكون مشتركا بينها وبين غيرها ولكن لا يكون تمام مشترك  
بينها فهذا الجزاء لا يمكن ان يكون مشتركا بين الماهية  
وبين جميع ما عداهما اذ من جملة الماهية ما هي سبط  
لا بد لها أصلا فيكون هذا الجنس مميزة للماهية

ومنهم من

ن

منه

الما

٧٢

بين الماهية وذلك النوع ولا يوجد ذلك ان تمام  
للمشترك المذكور في النوع الآخر ويكون الجزاء الذي  
هو بعض تمام المشترك موجودا في كل واحد من هذين  
النوعين وان لم يكن واحد من تمام المشترك فلا يكون  
فضل جنس وهذا لا اعتراض على ما لا مرفع له الا اذا  
انه لا يجوز ان يكون للماهية واحدة جند ان لا يكون  
احدهما جزاء للآخر ولم يثبت ذلك هنا فلا بد من  
هذا الدليل والتكامل بدليل آخر وهو ان يقال  
من الماهية اذا لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع ما بين  
الا انواع المباشرة لها فاما ان لا يكون مشتركا بينها وبين  
نوع ما بين لها كان مميزة لها عن جميع المباشرة واما  
يكون مشتركا بينها وبين غيرها ولكن لا يكون تمام مشترك  
بينها فهذا الجزاء لا يمكن ان يكون مشتركا بين الماهية  
وبين جميع ما عداهما اذ من جملة الماهية ما هي سبط  
لا بد لها أصلا فيكون هذا الجنس مميزة للماهية

من الماهية وذلك النوع ولا يوجد ذلك ان تمام  
للمشترك المذكور في النوع الآخر ويكون الجزاء الذي  
هو بعض تمام المشترك موجودا في كل واحد من هذين  
النوعين وان لم يكن واحد من تمام المشترك فلا يكون  
فضل جنس وهذا لا اعتراض على ما لا مرفع له الا اذا  
انه لا يجوز ان يكون للماهية واحدة جند ان لا يكون  
احدهما جزاء للآخر ولم يثبت ذلك هنا فلا بد من  
هذا الدليل والتكامل بدليل آخر وهو ان يقال  
من الماهية اذا لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع ما بين  
الا انواع المباشرة لها فاما ان لا يكون مشتركا بينها وبين  
نوع ما بين لها كان مميزة لها عن جميع المباشرة واما  
يكون مشتركا بينها وبين غيرها ولكن لا يكون تمام مشترك  
بينها فهذا الجزاء لا يمكن ان يكون مشتركا بين الماهية  
وبين جميع ما عداهما اذ من جملة الماهية ما هي سبط  
لا بد لها أصلا فيكون هذا الجنس مميزة للماهية











انه مما يلحق فيه الاذكار ويوقع في القلبي كانه  
 تنزل فيها اقسام اذنانهم والمقصود منه هو الاشارة  
 الى ما كان في الدليلين على ذلك الاستيعاب المذكور  
 من الانظار والواقعة عليها اما في الاول فبان بان  
 لازم وجوب احتياج بعض اجزاء الالهية للحقيقة  
 الى بعض الاخر منها وانما يكف ذلك في الاجزاء  
 الى جهة التمايز في العبودية المعنى واما في الجزء  
 المحركة المقولة فلا يكف ذلك لانها اجزاء ذهنية  
 لا تمايز منها في العبودية الخارجية قلما وان يقال  
 جاز احتياج كل واحد منها الى الآخر من وجهين  
 مختلفين فلا يلزم الدور واما ايضا احتياجها  
 الى الاخرين من الكس فلا يرد في ذلك اذ  
 لا يلزم من التوحي في الصدق التوحي في الحقيقة  
 فجاز ان يكونا مختلفين بالالهية فلا يلزم من الالهية  
 من احد الطرفين دون الاخر ترجيح لما مر واما  
 الدليل الثاني فان يقال انما نحن وان احد الطرفين  
 يصدق عليه الجهر فابعد عنه واما قد تكفلنا

العارض بتامه عارض وانما في قلنا استحالته  
 ممنوعة فان العارض للشيء يقع الخارج عنه  
 لم يكن عينه ولا جزؤه بل يكون خارجا عنه  
 وليس بتامه خارجا عنه نعم العارض يقع  
 العام به الغير المحمول عليه لا يجوز ان لا يكون  
 عارضا له تمامه وبعض المعنيين يوافق بعضه  
 فالمراد من العارض في هذا المقام هو الاول  
 دون الثاني كالفردية للكلية وكما كتبت  
 بالفعل للاسناد وكما اسود للنسج  
 هذا من الكلمات المشهورة في عبارتهم  
 والاشد المطابقة للمقصود في الفردية والكاتب  
 بالفعل والاسود دون الفردية والكتابة  
 والاسود لان الكلام في الكلي الخارج عن تامة  
 افراده فلا بد ان يكون محولا على تلك  
 الالهية وافرادها كنههم من محو ذكرها  
 مهمل المحول بدله اعتمادا على فهم المتعلم من سياق  
 الكلام ما هو المقصود منه وقس على ما ذكرناه



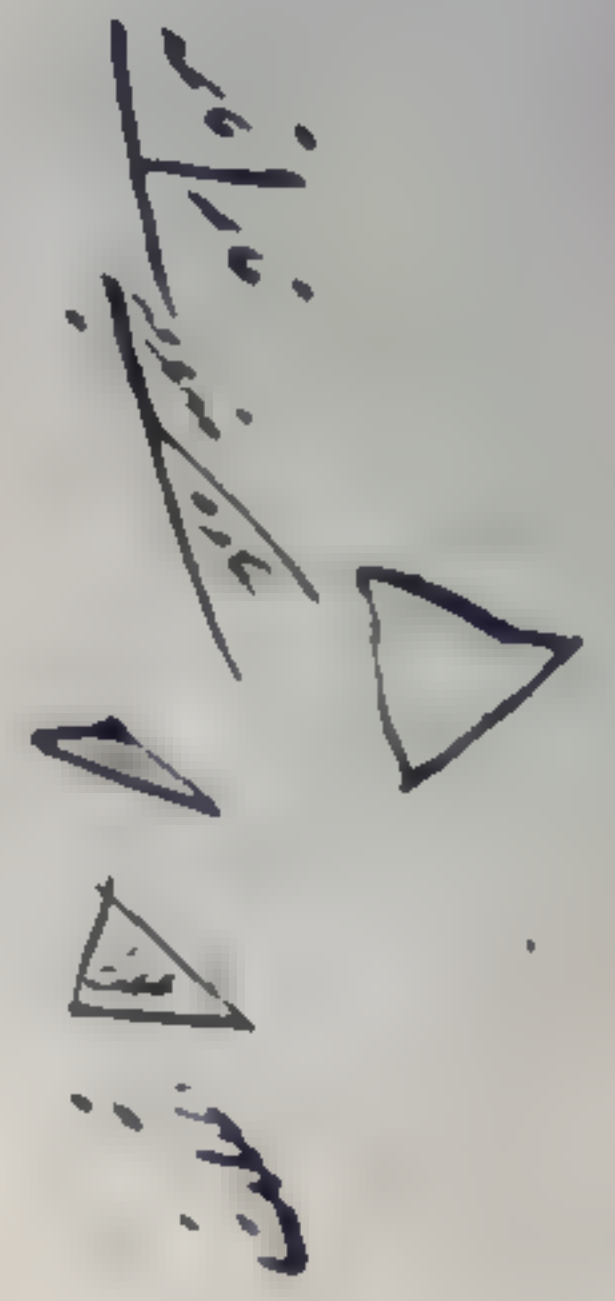
سائر ما يتصور فيها من أصل الكليات  
فإن ما يتصور انفكاكه عن الماهية في الكلمة إما  
أن يقع انفكاكه عن الماهية من حيث الوجود  
فليس فيه قول في الجملة أن كان متعلقا بغيره  
يتمتع كان المعنى أن اللازم ما يتمتع في الكلمة  
عن الماهية ووجوده في اللازم كل طرف من  
أدلة لا بد من إثباته من الماهية من علمه فإذا اعتبر  
ملك العلم كان العارض متمتع الانفكاك  
عن الماهية في تلك الحالة لا متعلق  
المعلومات عن العلم الثابتة وإن كان متعلقا  
بالماهية على ما تقرر لم يكن له معنى أصلا  
يقال المراد به الماهية من غير تقييد بشيء من  
الآثار فغير عليه أن الماهية من غير تقييد بشيء  
من الآثار هي الماهية من حيث هي  
فكيف تنقسم إلى الماهية الموجودة والماهية  
من حيث هي قالوا لا يقال المراد  
بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة

فالمعروف

فاللازم ما يتمتع انفكاكه عن الماهية الموجودة وما  
يتمتع انفكاكه عن الماهية الموجودة إما أن يتمتع  
انفكاكه عن الماهية من حيث هي أو لا فالاول  
لازم بالماهية وهو الذي يلزمها قطعاً والآخر  
وهو الخارج معاً والآخر اللازم الموجود لا لازم الماهية  
الموجودة إما في الخارج حقيقة أو معقداً  
ولو مال اللازم ما يتمتع انفكاكه عن الشيء  
أما لم يلحقه ذلك لأنه قسم الكل بالقياس  
إلى ماهية أفرد ثلاثة أقسام أحدها أن يكون  
الكل نفس ملك الماهية وثانيها أن يكون جزء  
وأنها أن يكون قابلاً عنها فكل قسم من الماهية  
بالنسبة إليها إلى الجنس والفضل وإذا انقسم  
الكل الخارج عنها بالقياس إليها إلى لازم ولا  
غير لازم فإن ذلك مقفلة سوق كلامه  
قوله الذي يعني تصور مع تصور ملزوم  
في جزم العقل لا بد من الجزم المذكور من تصور  
النسبة قطعاً فإما أن يقال المراد منه أن تصور



مع تصور ملزومه وتصور النسبة بينهما كما كانت في الجرم  
 المذكور واما ان يقال المراد منه ان تصورهما  
 ولم يتغير من تذكر تصور النسبة كساوي  
 الزوايا اذا وقع خط مستقيم على مثلثه  
 بحيث يحدث عن حده زاويتان متساويتان  
 فكل واحدة منها تسمى زاوية ومما قامتا بمكان  
 هكذا فاما فانه واذا وقع ذلك الخط على مثل  
 اربعه كيت يحصل هناك زاويتان مختلفتان  
 في الصغر والكبر فالصغرى منها تسمى زاوية  
 والكبرى منها منفرجه تصورهما هكذا انظر  
فائدة منفردة واما المثلث فهو الذي كل زاوية  
 ثلثه خطوطه صورة هكذا وقول الجرم  
 الهندسي على ان الزوايا الثلاث التي كانت في الشكل  
 المثلث سواء وجد ذلك المثلث في الذهن  
 او في الخارج متساوية لزاويتين قائمتين في  
 الزوايا الثالث التي كانت في الشكل المثلث كزاوية  
 قائمتين لان الماهية الشكل المثلث سواء وجد



كنه الماهية في الذهن او في الخارج لكن جزم العقل لزوم  
 بينهما لا يمكن لجرم تصور الشكل المثلث وتصور النسبة  
 الزوايا الثلاث معا بل لا بد هناك من برهان  
 هندسي وهناك نظرية واحدة ان يقال  
 ان التقسيم الى البين وغير البين ليس كما صرح به  
 المتبادر من كلام القدم ان لازم الماهية منحصر  
 فيها ومن زعم ان مقصودهم من هذا التقسيم  
 منع الجميع لا الانفعال الحقيقي لم يأت بما يستدبره البين  
 الايضاح والانتفاء فانه يجوز توقفه على شيء  
 يتبين ان لازم الماهية اعلم يكن تصورهما في الجرم  
 بالزوم بينهما وجب ان يتوقف الجرم به على الآخر  
 معاير لتصورهما ولا يجب ان يكون ذلك الا  
 للوقوف عليه هو الوسط بل كذا ان يكون شيئا  
 اقرب كالدرس والتجربة وغير ذلك وتوضيح ان  
 يقال ان المجامع الى الوسط يمنع المذكور يكون  
 فقيهة نظرية والذي يكلف تصور فقيهة في الجرم  
 به يكون فقيهة اولية فكانه قال اللازم انه

لكن



بين الماهية ولازمها اقل واما نظري فتدور  
 انه قد يرد ان يكون نظريا ولا اوليا بل يكون بهما  
 معا بالاولى كالحرس والنجرة والشيء وغير ذلك  
 فمن اراد حصر لازم الماهية في البين وغيره وجب  
 ان لا يعتبر في مفهوم غير البين الاحتياج الى الوسط  
 بل يكفي فيه بعدم كونه تصور اللازم مع تصور  
 كافي في البرزخ بالضرورة بينهما ويظهر الاختصار  
 فيكون اللازم الغير البين منتقلا الى نظري بغير  
 الى الوسط والى بدئي بغير الى امر آخر سوى  
 تصور الطرفين والوسط وقد يقال البين  
 على اللازم الى اذ هو هذا اللازم هو اللازم  
 المعبرة الدلالة الاشراعية فان لزوم الشيء  
 للشيء اما ان يكون بحسب الوجود الجاني على معنى  
 يستتبع وجود الشيء الثاني الخارج متفكا عن الشيء  
 الاول كالمزوم المحدث الحسبي ذلك المزوم  
 لزوما خارجيا واما ان يكون الوجود الذاتي على  
 معنى انه يستتبع حصول الشيء الثاني في ذاته متفكا

فانظر

عن حصول الشيء الاول فيه كالمزوم البعدي  
 انه يستتبع ادراك الشيء الثاني ادراك الشيء الاول  
 وسبب ذلك المزوم لزوما ذهنيا واما ان يكون  
 بالنظر الى ماهية الشيء من حيث هي على معنى انها  
 يستتبع ان يوجد باحد الوجودين متفكا عن ذلك  
 اللازم بل اذا وجدت باحدهما كانت موصوفة  
 بذلك اللازم وبسبب ذلك هذا اللازم لازم الماهية كالمزوم  
 لماهية الثلاثة والرومية لماهية الاربع فان قلت لازم  
 من حيث هي ليس ان يكون لازما ذهنيا لان الماهية اذا  
 وجدت في الذهن وحيث ان يوجد ذلك اللازم في الشيء  
 فكون لازم الماهية لازما ذهنيا متفكا فيكون لازم  
 يتابعه الاصل فلا يكون انتفاءه الى اللازم البين  
 بالحق الامر وغير البين قلت الواجب في لازم الماهية  
 ان يكون بحيث اذا وجدت الماهية في الذهن كانت  
 متفقه فيه ولا يلزم من ان يكون اللازم  
 مصورا به فان ماهية الشكل المثلث اذا وجد  
 في الذهن كانت موصوفة فيه يكون زوايا الشكل



متساوية لعلتين ومع ذلك لا يجب ان يكون  
 لذهن ادراك وشعور بمفهوم المساوات  
 المذكورة فضلا عن الجزم بثبوتها لاهية الشكل الثالث  
 فليس كل ما كان حاصله لاهية المدركة في الذهن  
 يجب ان يكون مدركا له فان كون لاهية مدركة  
 معه حاصله لما هناك مع انه لا يجب الادراك  
 المتعقبة والالزام من ادراك شيء واحد  
 ادراك امور غير متشابهة بل يجوز ان يكون الالزام  
 محتمل يلزم من تصور ما يلزم بالضرورة منها وان كان  
 كذلك فمع به الانقسام الى الالزام البين بالمعنى الالزام  
 والى الالزام الغير البين ويجوز ان يكون بحيث يلزم  
 يلزم من تصور اللزوم اما لاهية تصور فيكون  
 لازما بينا بالمعنى الاخص وان لا يكون بهذه المثابة  
 والمعنى الاول اعم اعترض عليه بان الاعتبار  
 في المعنى الاول هو كون تصورهما فحينئذ  
 الذين بالضرورة منها والاعتبار في المعنى الثاني هو كون  
 تصور اللزوم كافيا في تصور الالزام لانه الجزم بالضرورة

بينهما في هذا المقدار لم يتبين كون المعنى الاول اعم  
 من المعنى الثاني كما ذكرنا كان تصور اللزوم كافيا في  
 تصور الالزام ولا يكون للتصورين معا كافيان  
 في الجزم بالضرورة بينهما ولا بد لتفني ذلك من دليل  
 من يتم ما ذكرتم من كون المعنى الاول اعم من المعنى  
 الثاني لو فرض الالزام السبق للمعنى الثاني كما يكون تصور  
 للضرورة كافيا في تصور الالزام مع الجزم بالضرورة  
 بينهما كان المعنى الثاني اخص من المعنى الاول بالمثابة  
 ولكن لا يثبت هذا التفسير في كلامهم وهو خطأ  
 يخرج الجسد والعرف العام لا وكذا يخرج هذا القيد  
 فنقول الاجناس وما فوقه ولكن القيد الاخر يخرج  
 الفصول مطلقا عن فصول الانواع وفصول الاعراض  
 فلهذا ناسد الشارح العاقل اخرج الفصول  
 دون القيد الاول ويقولنا ونخرج بالضرورة  
 والفصل والخاصة لا يخرج النوع بهذا القيد  
 مما لا يشبه فيه وكذا اخرج الفصل له كالتاليف  
 مثله وما فروع فصل الاجناس اعني الفصل

مخرج كذا



البعيد للانواع فتخرج بالقيء الا فريدون القيد الاول  
 وانما كانت هذه التعريفات رسوما للكلية  
 اما ماهية اما حقيقة اي موجودة في الاشياء  
 واما اعتبارية اما غير موجودة في الاعيان لا الاشياء  
 بل حقيقة فالتمييز بين ذاتنا وعرضياتنا في غاية الاشكال  
 لا التباس للجنس بالعرض العام والفصل بالخاصة  
 فكل من التميز بين حدود ما ورسوما متعديا واما  
 الماهيات الاعتبارية بين ذاتنا وعرضياتنا لا  
 كل ما اعتبر داخل في مفهومها فهو ذاتي اما جنس  
 ان كان مشتركا واما فصل ان لم يكن مشتركا وكل  
 اعتبر انه ليس بداخل في مفهومها فهو عرضي لها  
 اما عرض عام ان كان مشتركا واما خاصة ان لم يكن  
 مشتركا فلا اشتباه في التمييز بين حدود ما ورسوما  
 وتلك الحدود والرسوم ان كانت لماهية حقيقة  
 تسمى حدودا ورسوما حقيقة وان كانت لماهيات  
 الاعتبارية تسمى حدودا ورسوما اسمية  
 فحققت مفهومنا اولالا لاصح بالشرح

ابو علي بن سينا في مباحث الجنس من كتاب  
 الشفاء حكى عن سيبويه ان هذه التعريفات  
 التي هي تفاصيل لتلك المفاهيم التي وضعت الان  
 بازائها حدودا اسمية للكلية الجنس لا رسوما  
 اسمية لها نعم لو كانت تلك للاسماء ممنوعة  
 لمفومات اخرى ملزومات متبوية لهذه المفاهيم  
 المذكورة في هذه التعريفات لكانت رسوما  
 اسمية لها لا حدودا اسمية وفي تيسيل الكلام  
 قد سبق انهم ساءحون فيذكرون النطق  
 مثلا ويريدون به الناطق مثلا والمصن ترك  
 فيه تلك اللمحة تيسيرا على تلك العايدة  
 لا يصدق على افراد الان بالمواطاة  
 بل النطق يصدق على المواطاة على افرادها التي  
 هي نطق زبيد وعرو وعال وغيرهم من افراد الان  
 فيكون كل واحد بالقياس اليها واما بالقياس الى افراد  
 الان فلا يكون كل واحد صدقة عليها بالمواطاة  
 بل بالاشتقاق فلو ان اشتق من الناطق او كثر



مع ذلك كان ذلك الاشتق او المتركب كلياً بالقياس  
 الى افراد الافراد والاشنان لصدقه عليها بالمواظاة  
 وقت عليه المحكف والنهي وتنايرها وبعضهم جعل  
 لكل ثلاثة اقسام حل المواظاة وحل الاشتقاة  
 وحل التركيب وكمن لما كان مودس الاقرين شيئاً  
 واحداً كان جعلها قسمين واحداً اولي من جعلها  
 قسمين فكون اقسام الكل سبعة على مقتضى  
 نصه بزيادة غاية الظهور لان التقسيم يجب  
 ان يكون معتبراً في كل واحد من اقسامه والاشنان  
 اقسام الى الخاصة والعرض العام فقامت اقسام الثلاثة  
 على الخاصة والعرض العام كانا لازمين والمفارقة  
 ايضا اذا قسم اليها كان القسمان اللذان على الخاصة  
 والعرض العام مفارقين فقامت على الخاصة والعرض العام  
 اللذان وقام قسمين للخاصة والعرض العام  
 اللذين وقام قسمين للمفارقة فيكون اقسام الكل  
 الخارج عن الماهية اربعة اقسام على مقتضى تقسيمه  
 ومن اراد حصره في قسمين وجب عليه ان يقسمه

الى الخاصة والعرض العام لا الى اللازم والمفارقة  
 ثم يقسم كل واحد منها الى اللازم والمفارقة فيظهر  
 اختصار الكل في اقسام وقد يعتد من جهة  
 المص بان يقال ان اللازم انقسم الى الخاصة والعرض العام  
 باعتبار الاختصاص بالية واحدة وعدم الاختصاص  
 بها والمفارقة انقسم اليها بهذا الاعتبار ايضا فظهر  
 ان مفهوم العرض العام فيها ما لا يختص بمقابل بعضها  
 فتدرج محصل الاقسام الاربعة للكل الخارج  
 عن الماهية الى المعنيين المطالعين للذين يوصف  
 كل واحد منهما باللازم والمفارقة فعبار الكل  
 الخارج عنها منحصر فيها فان لو حفظا من هذا لتقيم  
 كان الاقسام اربعة وان لو حفظ محصل تلك  
 الاقسام رجعت الى الاثنين المذكورين فالتساوي  
 الفاضل رحمه نظر الى نظام التقسيم فحكم بعدم صحة  
 التفرع المذكور والمص كانه نظر الى زيادة الاقسام  
 في المال ولذلك فتن على تقسيم الاختصاص في  
 المذكورة في مباحث الكل والجزء



وذكر الجزئي هنا على سبيل التبعية دون الاتصال اذ قد  
 ان ليس لصاحب هذا الفن عرض متعلق بالجزئيات  
 فلا بحث له من احوال الجزئي ولكن تصور مفهومه  
 اعني الجزئي الحقيقي الذي مضمونه ذكره الجزئي الاضافي  
 الذي يأتي ذكره وتبين النسبة بين مفهومه مكانا  
 من جهة التصوير وربما يتبين النسبة بين الجزئي  
 الاضافي والكلي ايضا لو تمخا التصوير  
 اما ان يكون متمنع الوجود في الخارج او يكون  
 ممكن الوجود في الخارج هذا الامكان هو الامكان  
 العام مقيد بجانب الوجود فبقا بل الاشياء  
 كما ذكره ويتناول الوجود فلا يتجه ان يقال  
 ان لا بالامكان الامكان العام كان متناولا  
 للمتنع لا متناولا وان اراد به الامكان العام  
 فلا يندرج كنه الواجب مع انه جعله مندرجا  
 تحته فالحاصل ان الكلي اما معدوم وهو  
 متمنع الوجود في الخارج وممكن الوجود فيه  
 متعدد الافراد وهو ايضا قسمان واما معدوم

مفهوم

متعدد الافراد وهو ايضا قسمان فاختصرت اقسام  
 الكلي في قسمين كالكوكب سياره وكالتفليس طين  
 اقل هذا ان الامر ان مثالا ان الكلي المتشائي افراد  
 والكلي الغير المتشائي الافراد وما وقع في المتن  
 من قوله كالكوكب السيارة والتفليس الطين  
 مثالان لافراد الكليين المذكورين على وجه  
 البعض يعني على مذهب من قال بقدم العالم في  
 النفس الجردة عن الابدان غير متناهية العدد  
 فانه لو كان المفهوم من اودها هو  
 من الحيوان والكلي فانه اذا ظهر التعاين بين  
 مفهوميهما ظهر التعاين بين كل واحد منهما و  
 الجوع المركب منهما ايضا والحاصل ان مفهوم  
 الكلي ان اسنى الجوهر القابل للاباد انما هو  
 المتحرك بالارادة امر موعظه في العقل حالة  
 اعتبارية هي كونه غير مانع من وقوع الشبهة  
 فيه ونسبة هذا العارض المسمى الكلية الى ذلك  
 الموعظه في العقل كسبه الساضي العارض  
 في الخارج اليه فاذا استحق من البين الايض



المجموع بالمداد على الشوب كان هناك معروض  
 هو الشوب وعارض هو مفهوم الابيض ومجموع  
 مركب من العارض والعارض وكذا كذا اذا استق  
 من الكلية الكلية المجلد على الحيوان كان هناك  
 معروض هو الحيوان وعارض هو مفهوم الكلية  
 ومجموع مركب من العارض والمعرض وكذا  
 مفهوم الابيض من حيث هو ليس عين مفهوم  
 الشوب ولا جزء منه بل هو مفهوم خارج عنه  
 صالح لان يحل على الشوب وعلى غيره كذا كذا  
 مفهوم الكلية ليس عين مفهوم الحيوان ولا جزء  
 بل هو مفهوم خارج عنه صالح لان يحل على الحيوان  
 وعلى غيره من المفاهيم التي يعرف عليها الطبيعة  
 في العقل فالاول لا يعرف به مفهوم  
 الحيوان من حيث هو هو قيل عليه اذا كان  
 مفهوم الحيوان من حيث هو كليا طبيعيا على  
 هذا القياس اذا قلت الحيوان جنس كان قوله  
 الحيوان من حيث هو جنس طبيعيا فلا فرق  
 اذ بين مفهوم الكلية الطبيعي ومفهوم الشوب

فأما

فالنصاب ان مفهوم الحيوان من حيث هو معروض  
 لمفهوم الكلية او صالح كونه معروفا لجنس طبيعي  
 فقد اتم في الطبيعي صلاحه العارض مع المعروض  
 فلا اشكال غير معه بطريق القيد دون البرهنة كما  
 في الكلية العقلية فلا يلزم ما ذكرتم من اتحاد الكلية  
 الطبيعي والكلي العقلية لان للنطقي انما بحث عنه  
 يعني انما بحث عن المفهوم الكلية من حيث هو لا  
 لا المادة المختصة من المواد ويورد عليه الاحكام  
 والقواعد المنطقية ليكون تلك الاحكام والقواعد  
 عامة شاملة لجميع ما يقع عليه المفهوم الكلية  
 اذ الكلية مبداه فاراد بالجهة المنطقية منه  
 فان سة الكلية الى الكلية نفس القرب والفسادية  
 الى القارب في ان كل واحد من الكلية والفسادية  
 مستان من الكلية والقرب والفسادية  
 والكلي الطبيعي موجود في الخارج يعني بانه  
 قد يكون موجود فيه لان يكون كذا طبيعي موجود  
 في الخارج اذ من الكلمات الخمسة ما هو متخيل



فله كبريت البارئ تعالى وهو معدوم فيه وما  
 معدوم مكن الوجود فيه كالعنقا مثلا وهذا  
 مشترك يريد ان البحث عنه وجود الكلي ليس  
 في الخارج ايضا خارج عن هذا الفن بل هو ما  
 الله الباعث عن احوال الموجود عند البعض  
 فلا وجه حمل الوجود على ان تعالى وجود الكلي الطبيعي  
 بكنهه او في الاشارة اليه مع معرفة وجوده نافذة  
 في الامثلة الموصحة لقواعد هذا الفن بخلاف البيان  
 اذ هناك يطول الكلام فلا تنفع فيها فلهذا كنت  
 استحسن ايراد الاول وترك الاخيرين فان  
 لم يصح على شيء اصلا فها متباينان اعترض  
 عليه بان الاشياء والا مكن العام لا يصح  
 على شيء اصلا لانه خارج ولا في الذهن فان جلا  
 متباينين وجب ان يكون بين تقيدهما بتاثير  
 على ما سياتي من ان يقتضي المتباينين وجبا كونهما  
 متباينين تباينا جزئيا وطلا لانه الشيء الذي يقتضي  
 الاشياء والممكن العام الذي هو تقييد الا مكن العام

منه

متساويان وان لم يجعل من المتباينين فقد دخل  
 في توافقهما ما ليس منهما فلا يكون مانعا او جيبا  
 بتعيين الدعوى بالكلمة الصادقة في نفس الامر  
 على شيء او اشياء او الكلمات التي مكن صدقها ككلمة  
 فخرج الكلمة الغرضية التي يمتنع صدقها في نفس الامر  
 على شيء من الاشياء في الخارج والذهن من معدوم  
 فلا يكون خروجها من المذكر فكذا قيل ان  
 الاذن يصح على كل واحد منها على شيء من الاشياء  
 في نفس الامر فيصيران في الاقسام الاربعة وتلحق  
 في هذا الفن انما لم تحسب الطاقة البشرية وبجانب  
 المطلوبة من هذا الفن ولا غرض لهم في الكلمات  
 الغرضية بل الغرض لهم في الكلمات الموجودة اصالة  
 او الكلمات الصادقة في نفس الامر على شيء من الاشياء  
 تبعوا ولا يمكن ايضا درجتها في هذه الاقسام مع  
 كمال الاحكام وان صدق معارفها متساويان  
 المعرفتها صدق كل واحد منها على جميع  
 افراد الامر ولا يلزم من ذلك ان يصح معارفها



واحد فان النائم والمستيقظ متساويان مع اشياء  
 اجتماعا في زمان واحد وربما يقال الت وانا  
 هو بين النائم في الليلة والمستيقظ في الليلة فان  
 النائم في حال النوم يصدق عليه انه مستيقظ في الليلة  
 وان لم يصدق عليه انه مستيقظ في حال النوم وكذا  
 للمستيقظ يصدق عليه في حال نومه انه نائم في الليلة  
 فالت وبيان يصدق كل منهما على جميع افراد الاخر  
 في زمان صدق الاخر عليه وتساوي ذلك الصدق  
 للمعتبر في القياس مطلقا ومن وجب وانما التبر  
 بين الكليين يعني ان الكليين قد تنوعت فيهما  
 النسب الاربع على معنى انه يوجد كلان مخصوصا  
 بينهما متباين كلي وكلان اخر ان بينهما متساوي  
 وعلى هذا القياس فقد تحقق في الكليين مطلقا  
 الاقسام الاربع واما في الكلي والجزئي فلا يوجد  
 فيهما الاقسام فقط وعدم كونه التساوي والنوم  
 والخصوص مطلقا باعتبار كون الجزئي جزءا من ذلك  
 الكلي وعدم كونه جزئيا وفي الجزئين لا يوجد الاقسام

ولو قال المنومان المتساويان الى اخره لتقيم  
 فيهم جريان جميع هذه الاقسام الاربعة في كل  
 واحد من الاقسام الثلاثة فلما قال الكليان  
 علم ان ليس حال القسمين الاخرين كذلك  
 والا لكان القسمين لغوا فان قلت قد علم  
 ما ذكره عدم جريان النسب الاربع فيهما لكن  
 لم يعلم ما اذا فهما من تلك النسب الاربع قلت  
 يعلم ذلك بالمعاشرة بادنى التماس اليها  
 على ان المقصود الاصل معرفة احوال نسب  
 الكميات بعضها مع بعض - فلانها لا يكونان  
 المتباينين - فان قلت هذا الفاضل  
 وهذا الكاتب جزئيات متساويان فلا يكونان  
 متباينين قلت ان كان المشار اليه بهذا الفاضل  
 زيدا مثلاً وهذا الكاتب عمرا فهنا جزئيات  
 متباينان وان كان المشار اليه بهما زيدا مثلاً  
 فليس هناك الا جزئي حقيقي واحد هو ذات  
 زيد لكنه اعتبر معه تارة اتصافه بالعنكبوت



وتارة اخرى استعاضة بالكتابة وبذلك لم يتجدد  
 الجزئي الحقيقي تعدد ا حقيقيا ولم يتباير تخايرا  
 حقيقيا بل هناك تعدد وتباير بحسب اعتبار  
 والكلام في الجزئين المتبايرين متباير حقيقيا  
 كما هو المتبادر من العبارة لانه الجزئي واحد  
 اعتبارات معتدرة ولوحد جزئي واحد بحسب  
 الجهات والاعتبارات جزئيات معتدرة لزم  
 ان يكون الجزئي الحقيقي قائما اذا اشترا الى  
 هذا الكاتب وهذا الفاعل وهذا الطويل  
 وهذا القصر فكله هناك على ذلك التقرير جزئيا  
 معتدرة يصدق كل واحد منها على ما عداه من  
 الجزئيات الكثيرة فلا يكون ما فاضا من اثنين اشتراك  
 بين اثنين فيكون كليهما قطعيا واما في هذه السورة  
 تخيلات يتعظم بها عند العامة ويتعجب بها عند الخاصة  
 يعود بآدم من شدة رافعا ومن سيات الى  
 والا لكان بعض الانسان ليس بلان  
 او روعليه ان صدق بعض الانسان ليس بلان

لا سلم

لا سلم صدق بعض الانسان في ما لم يصدق  
 سياتي من ان السالبة المصدولة المحول اعلم من الوجهة  
 المحولة المحول الا يركا ان الصدق فذلك ليس ببدل لا كاتب  
 لا يستلزم صدق فذلك زيد كاتب لوانه يكون زيد  
 معدوما فلا يكون كاتبك والا كاتبا والتسوية ذلك ان  
 الا يجب يستلزم وجود المحكوم عليه ضرورة ان يشوب  
 مفهوم وجودي او عدمي الشيء يستلزم وجود ذلك  
 الشيء فان قلنا اذا كان الموصوف موجودا قال الساتر  
 المصدولة واللوحية المحصلة مثلا زمنا في كما سياتي  
 والحال فيما نحن كذلك لان الانسان صادق على موجوداته  
 مخفية كالفرس وغيره قلنا ذلك لا يجد كنهه نفعنا  
 ان ليس الكلام في خصوص هذا المثال بل في تعريض  
 مطلقا فاذا لم يصدق نفعنا بما على شيء اصلا فهناك  
 لا يتم البرهان مطلقا لنفعنا الشيء والممكن العام فان الشيء  
 والممكن العام ما وجب صدقهما على كل مفهوم بحسب  
 الامر امتنع صدق الا شيء والا ممكن بحسب نفس الامر  
 عما مفهوم من المفهوم فاذا قلت اولم يصدق كل شيء



لا يمكن لصدق بعض الاشياء التي لا يمكن ان تكون  
بعض الاشياء يمكن ان تكون المنع المذكور فان قلت  
مضموم الممكن بعض المضموم الا يمكن فاننا لم نجد  
احدهما على شيء وجب ان يصدق عليه الاخر  
والا لا يقع التقيضان معا وهو محال بديهيا  
او رد عليه المنع كان مكان غير مسموعة قلت  
هنا ان المتقوضان متناقضان اذا اعتبرنا  
هنا مفردين من غير اعتبار صدقهما على شيء  
من الاشياء واما اذا اعتبر صدقهما على شيء  
من الاشياء وحصل هناك تقيضان موجبان  
احدهما عدولة والاخرى محالة كقولك زيد  
ممكن زيد لا يمكن ولا تناقض بينهما لان تقيض  
صدق الممكن على شيء سلب صدقه عليه لا صدق  
سلب عليه ولا شك ان التناقض بين اعتبار صدقهما  
على شيء اذا مرجع التناقض الى موجبين  
والطرف القضايا اعتبر فيها الصدق على ذات  
الموضوع فان قلت كل ان ناطق وكل ان

ناطق وكل ناطق انسان فمما اعتبر صدقهما  
على افرادهما وكذا قلت اذا قلت كل الانسان  
لا ناطق فقد اعتبر صدق الانا ناطق على ذات  
الانسان فاذا اخذت لتقيضه هذه الاعتبار  
كان هو سلب صدق الانا ناطق عليه وهو معنى  
قد لنا بعض اللات ان ليس بل ناطق لا صدق  
الناطق عليه لان الناطق نقيض الانا ناطق  
وقال الافراد من غير اعتبار الصدق على شيء  
لا في حالة اعتبار صدق عليه فقد استبعد عليك  
تقيضه باعتبار الصدق بتقيضه لا باعتبار  
فوضعت احدهما مكان الاخر فالمنع محال  
وللممكن افعال انا ما حذ تقيض المتساويين  
باعتبار الصدق على الشيء فيكون تقيضا بينهما  
بذلك اكل ماليس بان فهو ليس بناطق وكل  
ماليس بناطق فهو ليس بان فيحصل تقيضا  
موصانا سلبنا الطرفين والموصاة  
الطرفين لا يفتني وبعد الموصوع بخلاف



المعدولة الطرفين وقد يمتنع ذلك في موضع  
ولنا ايضا ان تحت البحث با اذ لم يكن المتكبر  
امر من شاملين جميع الاشياء وهذا فارقا  
نقيضها 2 صدق ان على موعودا ما ذهني او خا  
فيتم البرهان بلا اشتباه لا يقال يلزم تخصيص  
القواعد والفن يقتضي تعديها انما هو بحسب القواعد  
وليس لنا زيادة عرض في احوالها بين الامور  
العامه اذ ليس في العلوم الكلية قضية موقوفة  
او محمولة نقيضا لامور الشاملة وهذا الفن  
اله لتلك العلوم فلا بأس باجرائها عن التامة  
بل اعتبار ما يوجب اقتلا لا في حجب كما  
في تساوي نقيض المتساويين كما ذكرنا انفا  
في كون نقيض الاضداد اعم من نقيض الاعم الى غير  
ذلك واصلاح هذا الاضلال بوجوب كلفاته  
ببينة اما الاول قلت سيرا لامة  
المعروف على نقيض المتساويين عليه كما اشرنا اليه  
فاذا قلت لولم يعيد كل الاشياء الانسان لهذا

سبحان الله

بعض الاشياء ليس بلا اشياء فيلزم صدق  
بعض الاشياء اشياء انما ان يقال ان الساتر  
المعدولة المحول اعم من الوجبة المحولة للمحل  
فلا يستلزم كما مر وان تمسكت بان الالف ن  
مثلا نقيض الالف ن فاذا لم يعيدوا امرها  
على شي صدق الاخر والا لا ترفع النقيض  
رد ذلك بما عرفت من ان نقيض مفهوم  
ينابر لنقيضه باعتبار صدقه والمحمول مر ما  
في صدق الاضداد على كل الاعم بعكس  
النقيض قلت يقع على طريقة القداموس  
ان يجعل نقيض الموضوع محمولا ونقيض المحل  
موضوعا فان الوجبة الكلية تنفك كنفسها  
على هذا الطريق فالاشكال المذكور متوجه  
عليه ايضا فان قلنا كل الاشياء ممكن بالاشكال  
العام موجبة كلية ولا ينفك عكسها موجبة  
لا كلية ولا جبرية لعدم الموضوع ووقف ما مر  
كان قلت عكس النقيض على هذه الطريقة

مل



مما لم يقل المدعي به كما سيأتي فكيف استدل به على  
 اثبات ما ادعاه وايضا ان الاستدلال به بيان  
 ما لم يبين بعد اجيب بان الشارح في نظر الى الاثر في  
 وهو صفة تلك الطريقة ولم يكشف ايضا بعكس  
 التقيض في الاستدلال بل استدلال باليقين المتكسر  
 به عند المدعي ايضا واما قوله في هذا بيان ما لم  
 بعد قوله ان العكس المذكور قريب من الطبع عليه  
 ادنى تبيين وفي قوله بعد في تبيين الاثر  
 على كل ما صدق عليه تقيض الاثر من مكنى شام  
 احب منه بان المدعي كونه يصدق الاثر  
 مطلقا اخذ مطلقا من تقيض الاثر وما قبله  
 جزء من الدليل هو تقيض وتعرف للمدعي لا يثبت  
 فهو بالحققة استدلال بثبوت المدعي على ثبوت  
 المدعي وما بعده استدلال على ثبوت المدعي  
 لا يخفى عليك ان المقصود تفصيل المدعي للجزء  
 استدلال على كل واحد منها على حدة فالاولى  
 ان يجعل تقيضه وبيان ان يصدق تقيضه

على كل ما يصدق عليه تقيض من غير عكس ففي الكلام  
 شام في جعل التقيض لمصلحة جزء الدليل صفة  
 وانما المدعي اساس فاصلة انه لو كان  
 التباين ولم يقيد بالكل لم يلزم من ثبوت التباين  
 بين تقيض امرين بينهما عدم من وجه ثبوت المدعي  
 وهو ان ليس بين ذلك التقيضين عدم اصلا  
 مطلقا ولا من وجه لاحتمال ان يكون ذلك  
 التباين الثابت بينهما تابنا جزئيا وانه يجمع  
 العدم من وجه لانه احد ووجه فينبغي الاشكال  
 قلت لان المدعي انتفاء لزوم العدم وثبو  
 العدم في محل واحد لا ينافي انتفاء اللزوم لجواز  
 ان لا يثبت العدم في محل آخر فلا يكون العدم  
 لازما للتقيضين المذكورين مطلقا  
 او نقول بغيره ان دعوى نسبة العدم بين  
 تقيضيهما دعوى موجبة كلية فاذا اوردتها  
 السلب كان رفعها للايجاب الكلي فيكون سالبة  
 حتمية وصدقها لا ينافي صدق المدعية الجزئية



فاعلم ان النسبة بينهما المتساوية لانه لا يقال يلزم  
 من ذلك ان لا ينحصر النسبة بين الكلمتين في الاربع  
 لانه نقول المتساوية لثلاثة من خمسة في التساوية الكلية  
 والعدم من وجه فاذا قبل النسبة هناك هي للبيان  
 لانه كان ما صله ان النسبة بمعنى المصدرية  
 كلمة وفي معنى اخر عدم من وجه فلم يوجد كليان  
 بينهما في خارج من الاربع فلان في ذلك  
 لا طائل تحت احب عند بان معنى الكلام المعنى  
 ان احد الساسي معدوم مع معنى الامر فقط  
 ان لا معدوم مع على الامر معدوم احد الساسي  
 مع معنى الامر يظهر معدوم احد الساسي مدو  
 المعنى الامر وعدم معدوم احد الساسي مع  
 الامر يظهر معدوم المعنى مع على الامر فيكون كلام  
 المعنى يظهر معدوم كل واحد من النقيضين ان يفيض  
 المتباينين بدون المعنى الامر فقط لا بد منه  
 وليس معناه ان المتباين الا لا يصح مع نقيض  
 الاول والا كان فاسدا قالبا عن القابضة نقلا

ولا يخفى عليك ان هذا التوجيه وان كان دحيحا  
 معجلا او حاصلا ان قيد فقط متعلقا الى ما تقدم  
 بعد معنى صدق كل واحد من المتباينين مع نقيض  
 الآخر الا ان ترك لفظ كل مع كونه مفيد للمعنى  
 المقصود اما دقة كالمرة والتعديل الى هذا القيد  
 المجموع الى دقة النظر وحل اللفظ على خلاف  
 المتبادر فكيف قام كلف الخلل في متعلق بالمتباين  
 دون المعنى حمل وادب معل ان الدعوى  
 ثبتت بحد المقدمة القابلة اجيب عن ذلك  
 بان معنى قوله ونقيضا المتباينين متباينان تبعا  
 واما ان النسبة بين هذين النقيضين هي المتباين  
 الجزئي مجردا عن خصوصية كل واحد من فردية  
 افع المتباين الكلي والعدم من وجه لانه لو كان  
 المتباين الجزئي بهما في جميع الصور في نفس الامر  
 لخصوصيتين كالتباين الكلي او العدم من وجه  
 كانت النسبة بينهما هي تلك الخصوصية اذ لا يخلو  
 ان النسبة بين العرس والاثان او بين الحيوان



والابيض هي التباين الجزئي مع شدة هناك مطلقا  
بينهما بل يقال ان النسبة بين الاولين هي التباين  
الكلي وبين الآخرين على العموم من وجه ويعلم من  
ذلك ثبوت التباين الجزئي في الموضوعين ولا شك  
ان المدعى بهذا الموضع لا يتم الا بان سمي ان تقيض  
التباينين لا يتصادمان اصلا وقد يتبادر  
فلا يكون التباين الجزئي بينهما مقيدا لموضوع التباين  
الكلي في جميع الصور ولا بخصوص العموم من وجه  
في جميعها بل ثبت في بعضها في ضمن المباشرة الكلية  
وفي بعض اخر من تلك الصور في ضمن العموم  
من وجه فالنسبة بين تقيض التباينين هي التباين  
الجزئي مجردا عن خصوصية كل من فردية وهو  
المط وهذا الكلام لا شبه فيه وقيل ان الله  
يقين ان تقيض الامر بين اللذين بينهما عدم من  
وجه قد يتساويان في بعض الصور كالاجداد  
والان ن تباينها كلياً وظ ان بينهما قد يكون عكسا  
من وجه كالاصويان والابيض فانهم يكث

الحاظر

الى ما ذكره وتقيض التباينين من صدق عين  
كل واحد منهما مع بعض الآخر فانه باقيا ايضا  
ظهر النسبة بينهما التباين الجزئي مجردا عن خصوصية  
كل واحد من فردية او نقول في الاول ان يكون  
النسبة بينهما هي العموم من وجه لان الوهم يتبادر  
الى ان النسبة بين التقيضين هي العموم من وجه  
ايضا فبالغ في تقيض حيث ضم اليه مع العموم مطلقا  
ولم يتصور من النسبة بينهما هناك لانها تعلم ما ذكره  
في تقيض التباينين بعينه لان تقيضا هما ان لم  
يتصادما فان اصلا على تقيض الاعم وعين  
الاخص كان بينهما مباينة كلية وان تصادفا كان  
بينهما عدم من وجه ضرورة صدق كل واحد  
من العينين مع تقيض الآخر وايضا كان  
يلزم التباين الجزئي فلا يلزم ان الموضع هو النسبة  
بينهما وهو بصور بيانها وبإزالة الكلي للشيء  
فان قلت المتبادر مما ذكره ان الكلي  
ايضا له معنيان مختلفان احدهما حقيقة



والاخر اضافي على قياس الجزئي وفيه ثلث لان  
الامتياز بين معني الجزئي وكون احد هما جزئيا  
حقيقيا والاخر جزئيا اضافيا امر مكشوف على ما بينه  
واما الكلي فليس يظهر له معنيان مما يكون متساويا  
كذلك فان معناه للمقدم الذي سميناه كليا حقيقيا  
هو العا بالقرن الاشارة ان بين كثيرين ولا شك  
ان امر شئ لا يعقل للشئ الا بالقياس الى الكثيرين  
فان اراد بالكلي الاضافي هذا المعنى فليس للكلي  
اذن معنيان وان اماراد به معنى آخر لا بد لك  
من بيان معنى تكلم فيه قلت اراد به معنى آخر وقد  
بينت بقوله هو الاعم من شئ ومعناه انه الذي يندرج  
تحت شئ آخر ولا يصح بالاندرج ما يكون متدرجا  
بحرود الفرض مع يرجع الى المعنى الاول بعينه بل ما يكون  
تحت نفس الامر فالكلي الحقيقي ما صلح لان يندرج  
تحت شئ آخر كحرف في الفعل سوارا يمكن الاندراج  
في نفس الامر او لا والكلي الاضافي ما اندرج تحت  
شئ اخر في نفسه الامر فيكون احد من الكلي الحقيقي

فقطا بوجوب الوجه الاول ان الكلي الحقيقي قد لا يمكن  
اندرج تحت كلمة كليا الفرضية ولا يتصور ذلك  
في الكلي الاضافي والوجه الثاني ان الكلي الحقيقي ربما  
امكن اندرج تحت كلمة ولم يندرج بالكل لاندراجها  
ولا تارها ولا بد من الكلي الاضافي في من الاندراج  
بالفعل وانما خص هذا المعنى بالكلي الاضافي دون  
الكلي الحقيقي لا الاضافة فيه اظهر من الاضافة  
في المعنى الاول ويسمى بالحقيقي كونه مع بالجزئي  
الحقيقي على ان صلاحية فرض الاشارة ان بين كثيرين  
قد يناقش في كونها اضافية وان كان تعقلها  
موقفا على تعقل الغير كما ان تعقل المنع من فرد من  
الاشارة ان بين كثيرين موقوف على تعقل الغير  
مع انه ليس اضافيا لان الحقيقة لا يتوقف على  
تعقل الغير وحده يكون تسمية بالحقيقي ظاهرة على  
هذا فليجزي الاضافي ما اندرج بالفعل تحت  
غيره ولو قلنا الجزئي الاضافي ما يمكن اندرج  
تحت شئ اخر يلزم ان يكون الكلي الاضافي ما يمكن



انما يشيئ تحت ويكون ايضا اصل من الكل الحقيقي  
 لكن بدرجة واحدة ولا يبع ان يقال الجزئي الا في  
 ما يمكن فرض انه راجع تحت شئ آخر فيه جمع الى المعنى  
 الحقيقي للكل كما مر وانما لم يصح تفصيل الجزئي الاضافي لما ذكره  
 لانه انما قال للفرض انه جزئي اضا في لانه لا يجمع  
 امكان فرض الاله راجع تحته فتأمل فتبين لك  
 ان الحق ان الكل ايضا له مفهوم واحد هما  
 حقيقي يتقابل مع مفهوم الجزئي الحقيقي متقابلين  
 الملكة وليس كعمل العقل مقوم موقفا  
 على فعل الغير مستلزما لكونه اضافيا كما في الجزئي  
 الحقيقي معاملة بعينه على ما عرفت وثانها اضا  
 يتقابل للجزئي الاضافي في تعادل المتعاقبات وانما  
 بين الكلين في التمسك ما بين الجزئين والكل  
 الاضافي اخص من الحقيقي كما مر والجزئي الاضافي  
 اعم من الحقيقي كما سنبينه قال وفي تعريف  
 للجزئي الاضافي نظر لانه ان الجزئي الاضافي والكل  
 الاضافي متضايقان لان مع الجزئي الاضافي

الكل

الخاص ومعنى الكل الاضافي العام وذلك  
 لما عرفت من ان معنى جزئ الاضافي هو المفرد  
 تحت غيره وهذا هو الخاص بعينه ومعنى الكل الاضافي  
 هو المفرد تحت شئ آخر وهذا هو معنى العام بعينه  
 فالخاص والجزئي الاضافي يجمع واحد وكذا لك  
 العام والكل الاضافي يجمع واحد ولا شك  
 ان الخاص والعام متضايقان مشهوران كالاتي  
 الابن وان للخصوص والعموم متضايقان  
 حقيقيان كالا بوة والنبوة والمتضايقان لا يتساويان  
 الا مع اطلاحيوز ان يذكر احدهما في تعريف الآخر  
 والا لكان قسمة ضرورية ان تعقل المعرف واخر  
 مقدم على فعل المعرف فانه قلت المذكور في تعريف  
 للجزئي الاضافي هو الاعم العام الذي هو مجمع الكل  
 الاضافي في يلزم ذكر احد المتضايقين في تعريف  
 المتضايق الآخر قلت تعقل الاعم يتوقف على  
 فعل العام الذي هو المتضايق مع ان المتصور  
 بالاعم والاصغر هما هو العام والخاص لا مع التفصيل



والزيادة في العموم والخصوص ولكن على هذا يلزم  
تعريف الجزئي الاضافي بالخاص الذي هو بوجهه فيلزم  
تعريف الشيء بنفسه ومتضايفه معا على الاول  
يلزم تعريفه بالخاص الذي يتوقف فعله على  
فعل الخاص فيلزم تعريف الشيء بما يتوقف على معرفته  
وبما يتوقف على معرفته متضايفه فالحلل في هذا  
التعريف من وجهين الاول تعريف الشيء بنفسه او  
بما يتوقف على معرفته والثاني تعريفه بمتضايفه  
او بما يتوقف على معرفته متضايفه ولا شك ان  
الحلل الاول اقوى من الثاني فالاول ان لا يقتصر  
على الثاني وحده وايضا يلزم ان لا يكون تعريفه  
بالخاص من شيء كما ذكره الشارح صحيحا لا شمالة  
على الحلل الاول قطعا هذا وقد حصل في جواب النظر  
ان للمص ذكر المتضايفين معا في الاخص  
والاعم في تعريف شيء واحد وهو الجزئي الاضافي  
لا احد المتضايفين في تعريف الآخر ولا محذور  
في ذلك وهو ليس بشيء لان هذا القابل ان لم

ان معنى الجزئي الاضافي هو الخاص والمفعول الكلي  
الاضافي هو العام كما ذكره الشارح فالتنظر  
وارد مع زيادة كما عرفت وان لم يعلم اياه  
فالجواب هو ذلك لا ما ذكره ومنهم من قال  
في الجواب لم يرد المص بما ذكره تعريف الجزئي  
الاضافي بل اراد ذكر حكم من احكامه يمكن  
ان يستنبط منه له تعريف وفيه دفع الاشكال  
معا الا ان المقام يدل على قصد التعريف ظاهر  
وهذا منقوض بواجب الوجود  
ان زيادة المخصوصة المقدسة لا المفهومة فانه كلي  
كامل واجب عنه عن هذا النقص بان مناط  
الكلية والجزئية هو الوجود الذي كاشف به  
وبه من ان الوجود المعين الذي هو واجب  
الوجود لذاته ان يحصل في الذهن فيقتضي  
الجزئية بل لا يعمل الا بوجوده ككلمة منحصرة في  
شخص واحد ورد بان معنى الجزئي هو ما كان  
بحيث لو حصل في الذهن لم يمتنع وهذا منقوض لهم



كل مفهوم اما ان يمتنع الحزم اذ لم يبرهن وانه يكون  
مفهوم ما بالفعل وذلك لا يتوقف على الحصول  
بالفعل في الذهن ولا على امكن الحصول  
لجزئي الحقيقة هذا المفهوم يعيد على الواجب كما  
وايضاً المتع حصول في الذهن هو كونه قائم  
لاذاته على وجه محدد من يعرض له الجزئية  
فانه يمتنع ان يكون كلياً قد ظهر ما ذكره  
النسبة بين الجزئين وبما ذكرت النسبة بين  
الكليين واما النسبة بين الجزئي والكليين وبين  
كل واحد من الكليين فاللبائية واما النسبة  
بين جزئي الاضافي وبين كل واحد منهما لعدم  
من وجه لصدق الجزئي الاضافي في الجزئي الحقيقي  
به ونهها وعند قهها بدونه في الحقيقة الشاملة  
جميع الاشياء وصدق الكل على الكل الوسط  
لان نوعه انما هي بالنظر الى حقيقة  
نوعه هذا النوع نسبة واصافة بينه وبين افراده  
فليس فيها الحقيقة افراده ومث دما الى حقيقة

عنه  
الاشياء

في تلك الافراد فلذلك يسمى بالحقيقي واما  
النوع الاضافي الاضافي فلا بد من نوعه من  
اندر ارجه مع نوع آخر تحت جنس فيكون مفاهيم  
وبين ذلك ان الجنس لما كان تام الماهية المشتركة  
بين الماهيتين المختلفتين في الحقيقة مقولاً عليهما  
فوجب ما هو فلا شك ان كل واحدة من  
تلك الماهيتين المندرجتين تحت موصوفة  
بان يقال عليهما وعلى غير الجنس الذي هو في  
جواب ما هو وهذه الصفة ثابتة لها بالقياس  
الى الجنس الذي اندرجت فيه كما ان صفة  
البلية ثابتة للجنس بالقياس الى ما اندرجت  
من الماهيات التي هي انواع له فالجنس والنوع  
المندرج تحتها متضايقان كالاب والابن  
لانه جنس الحيوان لا يتم حدوده بالاكبر  
اشارة الى ما سبق من ان المذكور  
في تعريفات الماهيات حدود واسم لها لا رسوماً  
كما توهم واذ كانت حدودها كانت تامة



كما هو الظاهر فلا بد من ذكر الجنس على الكلي  
 ههنا غاية بطرقة العدم في تعريفات الكليات  
 واذا اعتبر الكلي في مفهوم النوع الاضافي كان فيه  
 اضافة فان احديهما بالقياس الى ما تحته من الازا  
 كونه كليا والآخرى بالقياس الى الجنس الذي  
 هو كائنا والنوع الحقيقي فيه اضافة واحدة بالقياس  
 الى ما تحته فقط كما عرفت فان للجنس لا يعال  
 عليها وعلى غير ما في جواب ما هو الجنس كالمكون  
 مثلا وان كان مقفلا ومحملا على الفصل كان  
 وللخاصة كالمفصّل والوضع العام كالماشي  
 لكن لا في جواب ما هو اذ ليس الحيوان تام المركب  
 ولا ذاتا لهذا النوع فكل واحد منهما وان كان  
 ماهية وكليا عليه وعلى غير الجنس لكنه لا يحل  
 ما هو فخرج عن حد النوع الاضافي في هذا القيد  
 وهو النوع المقيد بالشفق او الشفق  
 هو النوع الذي لا يتعدى ما يمنع من وقوع الشكر  
 فيه كزيد مثلا فانه عبارة عن الالهة الثانية لم

اخرى صار يدا ما نفا من وقوع الشكر فيه  
 وذلك الامر يسمى شرا وتقينا ويكون  
 محل العالي عليه بواسطة محل المساقل فان كان  
 انما محل على زيد او على الشكر بواسطة محل لا  
 على كليهما وذلك لان الحيوان ما لم يص  
 انما لم يكن محملا على زيد فان الحيوان الذي  
 ليس بانسان لا يحل عليه اصلا فاعتبار  
 الاولية في المقول كخرج الشفق عن المد  
 هذا القيد وان خرج القيد عن الحد اخر النوع  
 عنه ايضا بالقياس الى الاجناس البعيدة فيلزم  
 ان لا يكون الانسان نوعا بالمسبة الى الجسم انما  
 ولا بالمسبة الى الجسم ولا الى الجود مع انه يسمى نوعا  
 نوعا لكل واحد من الانواع التي فوقه ايضا  
 النوع لما كان متفانيا للجنس فاذا اعتبر النوع  
 القول الاول في ظاهره من اعتباره في الجنس  
 ايضا والالهة لم يكن متفانيا له فيلزم ان لا يكون  
 الاجناس البعيدة اجناسا للماهية التي هي



بعبارة القياس البها فالاول ان يترك قيد  
الاولية ويحذف الصف بقيد آخر يقال آخرها  
النوع الاضافي كقوله معقول في جواب ما هو  
عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو  
والا لكان النوع الحقيقي حيث  
لذا النوع الحقيقي لما كان تمام ماهية جميع افراد  
فلو فرضنا ان فوقه كليا آخر وهو ايضا تمام ماهية  
افراد لم يكن ان يكون تمام الماهية بالقياس  
الى كل فرد من افراده والا لكان الذي تحت  
المشتمل عليه مع زيادة مشتملا على امر زائد  
على حقيقة افراده فلا يكون نوعا حقيقيا بل  
هذا خلف فتعين ان يكون الفوقاني تمام  
المشتركة لا الماهية المختصة فيكون حيث  
وقد فرضناه نوعا حقيقيا وانه في كل فرد  
انه الان لما كان تمام ماهية كل فرد متافرا  
فلو فرضنا ان الحيوان مثلا كذا كذا لو جب ان  
يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من افراد

٨٨  
فيكون له كون لكل فرد ما هيان مختلفان  
كل واحدة منهما تمام الماهية المختصة به وذلك  
بح لان تمام ماهية شيء واحد لا يتصور فيه  
نقد ولانه ان لم يكن احدهما جزء الآخر لم يكن  
شيئا منهما تمام ماهية بل جزء منها وان كان احدهما  
جزء الآخر لم يكن للجزء تمام الماهية وانه ان كان  
للجزء واحد تمام الماهية كان الان في الشئ  
على الحيوان وزيادة متناه لا شئ على امر  
زائد على ماهية افراده وان كان الان في  
تمام الماهية المختصة لم يكن الحيوان الا تمام الماهية  
المشتركة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا  
فلما كان النوع الحقيقي لا يكون فوق نوع حقيقي  
والا لكان واما النوع الحقيقي بالقياس الى الان  
فيجب ان يكون كذا لان كذا الحيوان  
ولا يجوز ان يكون فوقه لان النوع الاضافي اما  
نوع حقيقي واما جنس والنوع الحقيقي لا يجوز  
ان يكون فوق شئ منها لانه لو كان ايضا ان لا يكون



النوع الحقيقي تحت نوع اضافي أصلاً كالعقل  
 كما سبق فالنوع الحقيقي مقب إلى النوع الحقيقي  
 لا يكون إلا مفرداً أو مقب إلى النوع الإضافي أما  
 مفرداً وأما سفل وإضافي مقب إلى الحقيقي  
 أما مفرداً إن لم يكن تحت نوع حقيقي أيضاً كالإنسان  
 وأما عال كالحوان بالنسبة إلى الآلات مثلاً  
 فإنه نوع عال بالنسبة إلى الآلات وهو نظام  
 ولا متوسط لأنه إنما يكون متوسطاً إن لو كان  
 فوق نوع حقيقي وتحت وهو ليس كذلك فلا يكون  
 إلا عالياً بالنسبة إليه وأما الإضافي مقب إلى  
 الإضافي في مراتب أربع فأن يجعل المفرد من المراتب  
 وإن لم يكن واقعاً في المراتب نظر إلى أن الأفراد باعتبار  
 عدم الترتيب فغيب ملاحظة الترتيب على ما كان  
 أن في ملاحظة الترتيب وجوداً  
 أن قلنا أن اليوم حزين هذا المثال إنما يرمز  
 بشئ أحدهما أن العقول العشرة متفقة الحقيقة  
 وثانيهما أن الجبر حزين لها وكذلك الأجسام

فإن

قد ترتب متعاضدة أشار بلفظه صريحاً إلى  
 أن الترتيب في الأجسام مما يلي كما لا يخفى إلا  
 أيضاً كما يكون نوعاً إضافي لا نوع فوق ولا نوع  
 تحت فليكن نوعاً مفرداً غير واقع في سلسلة الترتيب  
 كذلك يكون جنساً لا جنساً فوق ولا تحت فليكن  
 جنساً مفرداً غير واقع في سلسلة الترتيب فنقل  
 هذا ينبغي أن لا يعد من المراتب ويجعل المراتب  
 منحدرة في ثلاثة كما فعله بعضهم لأنهم لم يروا  
 ففرد من المراتب نظر إلى ما ذكرناه من أن  
 الأفراد لا يكونون في ملاحظة الترتيب بعد ما واثقنا  
 في الأنواع متعارضة وفي الأجسام متعاضدة  
 لأن ترتب الأنواع هو أن يكون هناك نوع فوق  
 نوع ولا يشك أن نوع النوع يكون تحت لأن  
 نوعية الشيء بالقياس إلى ما فوقه فالشيء إنما  
 يكون نوعاً نوعاً إذا كان تحت ذلك النوع  
 وهكذا فيكون الترتيب على سبيل التنازل  
 من عام إلى خاص وترتيب الأجسام هو أن ترتب



هناك جنس وجنس جنس وجنس جنس وجنس  
 ان جنس الجنس يكون فوقه لان جنسية الشيء بالشيء  
 الى ما تحته فالشئ انما يكون جنس جنس اذا كان  
 فوق ذلك الجنس وهكذا فيكون الترتيب  
 على سبيل التساوي من خاص الى عام ثم اعلم  
 ان النوع السافل من مراتب الانواع مباحين  
 جميع مراتب الاجناس فانه لا يكون الانواع  
 حقيقة مستحيل ان يكون جنس وان الجنس العالي  
 مباحين جميع مراتب الانواع لانه لا يكون فوقه  
 جنس فيستحيل ان يكون نوعا وبين كل واحد من  
 النوع العالي والمتوسط وبين كل واحد من الجنس  
 المتوسط والسافل عدم من وجه وعلى ذلك استلزام  
 الاستدلال لا يقال قد عرفت ان التمثيل الاول  
 مبني على اتفاق العقل العشرة في الحقيقة ويكون  
 الجورم جنس لها والتمثيل الثاني مبني موقوف على  
 في الحقيقة ويكون الجورم ليس جنس لها فيستحيل

مقادير

معا والجواب عنه ان المقصود من التمثيل هو  
 فان طابعت الواقع فذاك والالم يضره ان كلفه  
 الفرض محصور ما قبل لم يوجد له مثال في الوجود  
 كما هو لانه ان النوع معين حاصله  
 ان المعنى اراد ان يبين ان النسبة بين المعنيين  
 هي العموم من وجه لكن لما كان التماما وتواليا  
 ان الاضافي انهم مطلقا ردوا لافضلهم في صورة  
 وعوى اعم من قولهم ثم بين ان النسبة بينهما  
 هي العموم من وجه فبينما تشبه اشياء واحدة  
 بيان ان النسبة بينهما عدم من وجه وهذا هو  
 المقصود الا على وانما راد قولهم صريحا و  
 لا يتما هذا الرد وللمبالغة فيه لا يتوهم  
 قولهم محجى ولو الكيفي بيان ان النسبة هي العموم  
 من وجه لكان يفهم من ذلك رد قولهم وكيفي  
 ضمنا لا صريحا وانما راد قولهم في صورة  
 وبعده من قولهم وذلك انهم ردوا ان الاضافي  
 اعم مطلقا فرد هذا العقل هو ان يقال ليس في

كغيرها



اعم مطلقا من الحقيقي لوجود الحقيقي بدون كاذب  
 للحايق البسيطة والمصدر وما هو اعم من قولهم  
 وهو ان النسبة بينهما القدم مطلقا فقال ليس بينهما  
 عدم وقصوره مطلقا واذا بطل ما هو اعم  
 من قولهم بطله فقولهم لانه الا اعم لازم للانعكاس  
 وبطلان اللازم يستلزم لبطلان الكون فاما انما  
 في قوله هذه الطريقة مما لفت في الدلالة قال  
 ليس شيء منها اعم من الآخر فضلا عن ان يكون  
 الاضا في اعم فقوله ورد ذلك انه من باب القدر  
 وقوله اعم صفة له عوي كما تلك الدعوى اعم  
 من مذهبهم وقوله وسمى ان تلك الصورة بل الرتبة  
 ساله في اعم وقوله ان ليس ان هذا المنقضي لا يبقى  
 لانه رد تلك الدعوى لا عينها كاذب للحايق  
 البسيطة يعني للحايق البسيطة هي التي تمام  
 ماهية افرادها كالعلم والنفس  
 هذا انما يصح اذا لم يكن للبدن حيث الهمة يتصور  
 كونها بسيطين ومع ذلك فلا بد ان يكون

كل منهما تمام ماهية افرادها حتى يكون نوعا حقيقيا  
 غير مندرج تحت جنس فلا يكون نوعا افتافيا وقرنا  
 في كلا المقامين يكون الجسم جنس لما تحته ويكونها  
 مختلفين الافراد في الحقيقة والوجود والتميز  
 هذا ايضا انما يصح اذا كان كل منهما تمام  
 ماهية افرادها فلم يندرج تحت جنس اصلا  
 وقد يناقش في الموضوعين ايضا المقول  
 وجواب ما هو يعني اذا استل عن ماهية  
 بما هي يجب بلقطة وال عليها بالمطابقة هو الذي  
 ان يجب عنه بايدل عليها تفنينا فلا يقال الهندسة  
 في جواب ما زيد ولا بايدل عليها التزاما فلا يقال  
 الكاتب مثلا في جواب ما زيد كل ذلك الاختلاف  
 في الجواب عن السؤال بما هو اذ وبما انتقل اليه  
 من الدال بالتفنن على الماهية الى الجزاء الفرعي فهو  
 ذلك الدال فيقوت ذلك المقصود وكذا رجا  
 انتقل الفهم من الدال بالالتزام عليها الى لازم  
 اخره فيقوت المقصود فلا يعتمد في فهم المقصود



على القرينة لجواز ختمها على السامع وهذه القدر  
 باعتبار على الاصطلاح على ان لا يذكر الماهية في جواب  
 ما هو الا لفظ دال عليها مطابقا واما جزء العقل  
 في جواب ما هو وذلك انما يتصور اذا كانت الماهية  
 الفعل عنها مركبة يجوز ان يدل عليه مطابقا  
 هو وان يدل عليه نفينا فلا محذور فيه للجمع  
 الاجزاء مقصورة ولا يجوز ان يدل عليه التزاهي  
 لجواز الانتقال بين ذلك الدال على الجزء بالالتزام  
 الى لازم اخر لا يتعد على القرينة لما عرفت فظهر  
 ان للمطابقة معتبرة في جواب ما هو كلا جزاء  
 التقنين كلا معتبر جزاء وان الالتزام بهيئت  
 كلا جزاء وهذا في جواب ما هو واما التعيينات  
 فقد قيل ان الالتزام بهيئتها ايضا كما في جواب  
 ما هو وذلك ايضا احتياطيا فيها والاولى جواب  
 فيها مع ظهور القرينة المعينة للمفهوم  
 وانما سمي واقفا كتحصيل الواقع في الوجود  
 بل هو المدلول عليه بمطابقة وتحصيل الداخل

في الجواب بل هو المدلول عليه بتقنين اصطلاح  
 المناسبة في التسمية معرفة فان الواقع انسب  
 بالمدلول مطابقة والداخل انسب بالمدلول  
 تقنين وان كان لكل منهما مناسبة مع كل من  
 الجزئين فانه مقسم له ان يحصل قسم  
 وقد يتوهم ان الناطق مثلا يقسم الحيوان الى اثنين  
 ناطق وغير ناطق والتحقيق انه مقسم له بمقتضى  
 محصل قسمه له فان غير الناطق قسم من الحيوان  
 حاصل من انقسام عدم النطق اليه كان الناطق  
 قسم منه حاصل بانقسام النطق اليه فاذا قسم  
 الى هذين القسمين كان هناك امران مقسمان له  
 كل واحد منهما محصل قسم واحد له فكان من  
 قال ان الناطق يقسم الحيوان الى قسمين نظر  
 ان الحيوان احسن الى الناطق وهو اوله  
 حصل له قسمان كان من عدة المفرد من الانواع  
 والاجناس في المراتب نظر الى مثل ذلك  
 والمتوسطان سواء كانت انواعا واجناسا



لم يذو النوع العالي لانه راجع في الجنس المتوسط  
 والاختلاف السافل لانه راجع في النوع المتوسط  
 وكل من فعل يقدم النوع العالي او الجنس العالي  
 اراد بالعالي منها القوماني وبالسافل التخياني  
 فامر من ان العالي ما هو فوق الجميع والسافل  
 ما هو تحت الجميع لانه قد ثبت ان جميع مقومات  
 العالي مقومات السافل وذلك لان العالي  
 لما كان مقوما للسافل كان جميع مقوماته مقوما  
 كانت اوجباته مقوما للسافل قطعا  
 فلو كان جميع مقومات السافل اما جميع  
 الفصول المقومة له لان الكلام فيها فان قلت  
 فعلى هذا لا يلزم عدم الفرق بين العالي والسافل  
 لجواز ان يكون في السافل سور القبول المقومة  
 المشتركة بينه وبين العالي فوفى له امره ببيان  
 عن العالي قلت ليس في السافل ورايا ما بهي  
 الا الفصول المقومة للسافل فاذا اوفيت مشتركة  
 اجبر السافل والعالي ما بهية مضافا ليس في الان

وراء

وراء الجواهر الا فصول مقومة للثلاث ومقومة  
 للجواهر وهي قابل الابعاد والنامي والحاس  
 المتحرك بالارادة وان طوع وكفرا ليس في الان  
 وراء الجسم الا فصول مقومة للثلاث ومقومة  
 للجسم هي الثلاثة الافيرة وليس فيها ايضا والجسم  
 النامي الا فصولا مقومة له مما لا يجز ان ليس  
 فيه ايضا وراء الحيوان ان الا فضل واحد هو  
 فانه اذا مرتب الاجناس كان الذي تحت الجنس  
 الاعلى مركبا منه ومن فصل ويمكن فلا يميز النوع  
 السافل عن الذي فوقه الا ما هو فصل مقوم  
 فاذا فرض كونه مشتركا لم يبق فوق اصلا  
 والعقول الشارح والعرف ما يستلزم الى  
 اما ما يكون مقصوره بطريق النظر موصلا الى  
 مقود الشيء او متباين وهذا القيد يفهم عنه  
 ما تقدم من ان الموصلى بالنظر الى التصور يسمى  
 فلا تشارحا وكيف لا يكون معتبرا والمقصود  
 من الفن بيان طرق اكتساب التصورات والتمثيل



ومع هذا القيد لا يتحقق بان تصور الموقوف مستلزم  
ايضا تصور معرفة فينتحقق حد للعرف به والابا  
تصور الماهيات مستلزم تصور لوازمها البنية  
المعتبرة في دلالة الالتزام اذ ليس شئ من هذه  
الاستلزامين بطريق النظر والاكساب  
وليس المراد بتصور الشئ قد يتبين ان تصور  
الشئ المكتسب من العقل الشارح قد يكون  
بالكنه كما في الحد التام وقد يكون بغير الكنه كما في  
غير الحد التام واما تصور العرف كما سب عن معنى  
معهده في غاية النقصان لم يلتفتوا اليه وخطاوا  
بين العرف والمعرف واخرجوا الاسم والخص عن  
صلاحية التعريف بها واما المباين فلما كان ابعد  
من الاسم والافضل كان اولى بان للتعريف فان كان  
حداه مازلا بدان يكون بالكنه لان تصور الماهية  
بالكنه لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها بالكنه  
وان كان غير الحد التام قد يحصل بغير تصور الاجزاء  
بالكنه فانه يكفي فيه تصورات الاجزاء مفصلة

اما بالكنه

اما بالكنه او بغيره وليس شئ فانه اذا لم يكن يعنى  
للاجزاء معلوما بالكنه لم يكن الماهية معلومة  
بالكنه قطعاً والا لكان الاسم من الشئ  
اعلم ان المتأخرين اعتبروا في العرف ان يكون موصلاً  
الى كنه الميعرف او يكون مميزاً له عن جميع ما عدا  
ولذلك حكموا بان الاسم والاخص لا يصلح  
للتعريف اصلاً والصواب ان المعتبر في العرف  
كونه موصلاً الى تصور الشئ اما بالكنه او بغيره  
سواء كان مع التصور بالوجه لمميز عن جميع ما  
او عن بعض ماعداه اذ لا يمكن ان يكون الشئ  
مقصوداً مع عدم امتيازه عن بعض ماعداه واما  
الامتنان عن الكل فلا يجب ولا شك انه كما يكون  
تصور الشئ بالكنه كسبياً محتاجاً الى معرف  
كذلك تصور بوجه ما سواء كان مع امتياز  
عن جميع ماعداه او عن بعضه يكون كسبياً  
بوجه اعم واخص اذ كان كسبياً لا يكسب الا بالعلم  
او الاخص فهما يصلحان ايضاً للتعريف في الجملة











وان استلزم المطابقة الا ان تركيب اللفظ  
 الالتزام لا يستلزم تركيب حسب المطابقة لجواز ان  
 المعنى الاشتراكي مركبا يدل جزاء اللفظ على جزاء ولا  
 المعنى المطابق كذلك ولا محذور في ذلك اذ لا يلزم  
 وجود دلالة الالتزام بل المطابقة يلزم تركيب اللفظ  
 الالتزام اشتراكي دون تركيب المدلول المطابق والاول  
 يدل على استعماله فذلك قد عرفت هذا الاعتراض  
 جزء اللفظ فان دل على جزء معناه الاشتراكي بالالتزام  
 فلا بد ان يكون له الجزء من اللفظ مدلول مطابق والآخر  
 بثبوت الالتزام بدون المطابقة والجزء الآخر من اللفظ  
 لا يجوز ان يكون مملكا والالم يكن هناك تركيب بل  
 المستعمل اذا لم يكن مملكا لم يكن موضع المعنى  
 فذلك المعنى لا يجوز ان يكون عين المدلول المطابق  
 لجزء الاول والا لكانا بالنظرين مترادفين يدل على  
 منها على كل ما يدل الآخر فلا تركيب هناك ايضا  
 بل يكون معنى مغايرا للمعنى لجزء الاول فحصل  
 جزاء اللفظ مدلولان مطابقان قطعاً ولزم التركيب

هذا هو المعنى  
 الذي هو المعنى  
 الذي هو المعنى

الكون اقل من الاول لاما وبال فاذ اختلفت  
 معنى ما يصادف في الموقف والجهالة كان اشتراك  
 تعريفها هو اقل من الاول وسمى دورا  
 مصرحا وذلك لظهور الدور فيه واذا لوان  
 المرتبة على واحدة استقر الدور هناك فلهذا  
 يسمى دورا مضمر او فاد الدور المضمر اكثر اذ  
 في الدور المصرح يلزم تقدم الشيء على نفسه بينما  
 في المضمر لم يتقدم فكان اقل السطوح  
 هو اصل المركبات وانما يتم العاصم للربعة  
 استلزمات لانها اصول المركبات من الحيوان  
 والنباتات والمعادن واعلم ان استعمال الالفاظ  
 والمجازية اوردت لتبادر الذهن منها الى غير المعاني  
 المقهودة لولا القرينة وفي الاشتراك تردون  
 المقصود من مالم لم يقصود لكن كعمل  
 على اللفظ على غير المقصود فيكون ارد من استعمال  
 الالفاظ القرينة اذ لا يفهم هناك شيء اصلا  
 فالحل فيه هو الاحتجاج الى الاستفسار فيقول

بلا طائل ثم حلت المراد





الحق في حق الله تعالى  
 عرشه على عرشه  
 عرشه على عرشه  
 عرشه على عرشه

و هي احدى السموات  
 التي هي فوق الارض  
 و هي احدى السموات  
 التي هي فوق الارض  
 و هي احدى السموات  
 التي هي فوق الارض

و هي احدى السموات  
 التي هي فوق الارض  
 و هي احدى السموات  
 التي هي فوق الارض  
 و هي احدى السموات  
 التي هي فوق الارض

و هي احدى السموات  
 التي هي فوق الارض  
 و هي احدى السموات  
 التي هي فوق الارض  
 و هي احدى السموات  
 التي هي فوق الارض

و هي احدى السموات  
 التي هي فوق الارض  
 و هي احدى السموات  
 التي هي فوق الارض  
 و هي احدى السموات  
 التي هي فوق الارض



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

وآله الطيبين الطاهرين  
الذين هم الصالحين  
الذين هم الصالحين  
الذين هم الصالحين  
الذين هم الصالحين

وآله الطيبين الطاهرين  
الذين هم الصالحين  
الذين هم الصالحين  
الذين هم الصالحين  
الذين هم الصالحين

وآله الطيبين الطاهرين  
الذين هم الصالحين  
الذين هم الصالحين  
الذين هم الصالحين  
الذين هم الصالحين

وآله الطيبين الطاهرين  
الذين هم الصالحين  
الذين هم الصالحين  
الذين هم الصالحين  
الذين هم الصالحين

وآله الطيبين الطاهرين  
الذين هم الصالحين  
الذين هم الصالحين  
الذين هم الصالحين  
الذين هم الصالحين























